DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وأفريل/أبريل 2023

الخطاب العام على وسائل التواصل الاجتماعي

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استمرار الممارسات التضليلية وتزايد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي

تنويه :

قد يحتوي هذا التقرير على محتويات مربُكة من شأنها أن تزعج بعض القراء، كما تذكّر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أن الغرض من نشر هذا المحتوى هو فقط علمي وبحثي.

يصدر هذا التقرير الأوّل في إطار مشروع **"الكلمة تِفرق"** الذي يجمع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بشركائها. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وأفريل/أبريل 2023

الكلمة تِفرق
Words Matter

شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

RASED راصد

مركز الحياة AL HAYAT CENTER

مهارات

مراقبون Mourakiboun

Jordan Open Source Association

بدعم من

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

سبتمبر/أيلول 2023

هذا التقرير مُتاح بموجب تراخيص المشاركات الإبداعية العامة.
الترخيص الدولي 4.0

قائمة المحتويات

I. ملخص تنفيذي 06

II. المقدمة 10

III. السياق الإقليمي والتوجهات السائدة والنتائج 12

1. السياق الإقليمي 12

2. التوجهات السائدة في المنطقة 13

3.توصيات موجهة لشركات وسائل التواصل الاجتماعي: 17

4. محدودية البحث على الصعيد الإقليمي 18

IV. دراسات الحالات حسب البلد 20

1. 2022-2023 الانتخابات التشريعية في تونس: تحليل الخطاب العام السائد على وسائل التواصل الاجتماعي 20

2. الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (JOSA) 59

3. مركز الحياة - راصد 77

4. مؤسسة مهارات: حملة "اكتشف المعلومة المضللة، تبيّنها، ثم ضع لها حداً !" 88

V. صناعة التضليل السياسي في تونس 95

VI. عن مشروع 'الكلمة تِفرق' 100

VII. عن برنامج الديمقراطية الرقمية 101

VIII. لمحة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية 102

IX. لمحة عن شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية 103

X. مسرد المصطلحات: 105

شكر وتقدير

تعرب المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية عن بالغ شكرها لشركائها على جهودهم الثمينة والوقت الذي خصصوه لإصدار هذا التقرير.

واستوجب هذا التقرير بذل الكثير من الجهد وإجراء العديد من الأبحاث وتفانيا كبيرا في العمل عليه. ولكن لم يكن ليرى النور لولا دعم العديد من الأفراد والمنظمات. وعليه، نعرب عن بالغ امتناننا وخالص تقديرنا لهم جميعا.

ملخص تنفيذي

يصدر هذا التقرير الثالث ضمن سلسلة من أربعة تقارير إقليمية عن رصد وسائل التواصل الاجتماعي تندرج ضمن مشروع «الكلمة تِفرق» وتركز على محاربة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز تأمين العملية الديمقراطية وصمود المجتمعات في المنطقة أمام التضليل الإلكتروني وانتشار خطاب الكراهية على الإنترنت. ويستند المشروع إلى الفرضية التي تقضي بأن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام، عنصر محوري في جهود رصد النقاشات والخطابات التي تظهر على الإنترنت وفهمها والتوعية بها. وهذا التقرير هو ثمرة مساهمة شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في لبنان والأردن وتونس، الذين وفروا لنا محتوى قائم على البيانات المتعلقة بالسياقات الخاصة ببلدهم خلال الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر2021 ونيسان/أفريل 2023.

وعرض شريكنا في مشروع «الكلمة تِفرق»، Lab Track، تقريرا شاملا لدراسة تأثير المعلومات المضللة والعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على الخطاب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويركز هذا التقرير على الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخرا في تونس والسياق السياسي والقانوني لخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. علاوة على ذلك، يبرز التقرير الجهود التي بُذلت في لبنان للتوعية بتداعيات المعلومات المضللة وتأثيرها على الانتخابات المحلية، ويشمل ذلك مقابلة حوارية بشأن توليد المعلومات السياسية المضللة في تونس. وتسلط النتائج الضوء على الحاجة الملحة للعمل معا على اتخاذ إجراءات للتصدي للصعوبات المتنامية التي تنجر عن المعلومات المضللة والمضايقات الإلكترونية، وذلك من أجل حماية نزاهة العمليات الديمقراطية وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من انعدام الاستقرار السياسي، وهو ما ألقى بظلاله على منصات التواصل الاجتماعي ومحتواها. ويساهم تراجع الإعلام المستقل في المنطقة وقلة الآليات الشاملة التي تساعد على التحقق من الوقائع وندرة المبادرات الرامية إلى التثقيف الإلكتروني في انتشار المعلومات الخاطئة. ويهيئ هذا الانتشار الجامح للمعلومات المضللة أرضية خصبة تتغذى منها الآراء المتطرفة لتسيطر على الخطاب العام، وهو ما يعرقل إقامة حوار بنّاء ويُولّد مناخا مناسبا للاستقطاب. وزاد الطين بلة جراء تراجع الثقة في الإعلام التقليدي، وهو ما صعّب حصول المواطنين على معلومات موثوقة والمشاركة في نقاشات مستنيرة.

ويمثل التحكم في المحتوى الإلكتروني تحديا كبيرا أمام منصات التواصل الاجتماعي، خاصة باعتبار تنوع اللغات واللهجات المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وغالبا ما يؤدي الاعتماد على التحكم الآلي في المحتوى والترجمة الآلية إلى سوء التأويل وتطبيق سياسات المحتوى على نحو يفتقر إلى الاتساق، وهو ما يؤدي إما إلى إلحاق الأذى أو المبالغة في الحجب. ويتيح ذلك أرضية خصبة للجهات السياسية للتلاعب بالرأي العام عن طريق أساليب مخادعة ومحتويات مرئية، على غرار الصور الساخرة (memes) والفيديوهات.

ويكشف التقرير عن ثلاثة اتجاهات سائدة وراسخة على المستوى الإقليمي تؤثر في المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الاستخدام المستمر لأنماط المعلومات المضللة أثناء الحملات الانتخابية:

ساهم انتشار المعلومات المضللة في **تونس** في التقليل من شأن المرشحين السياسيين والتشكيك في نزاهة النظام الانتخابي. ويقع الترويج للمعلومات الخاطئة لزرع الشك والريبة في النفوس من أجل التأثير على الرأي العام وتقويض ثقته في النظام الانتخابي وإشعار الناخبين بالإحباط. وانتشر استخدام الحسابات المزيفة على منصات التواصل الاجتماعي لأشخاص يتظاهرون بالانتماء إلى مؤيدي مرشحين معينين، وينشرون في الآن نفسه معلومات مضللة بشأن خصوم مرشحيهم. علاوة على ذلك، يقع استغلال الممثلين التونسيين والمسلسلات التلفزية لتضليل المتابعين والتلاعب بالرأي العام.

وفي **لبنان**، تسبب اختلال المناخ الإعلامي وتشوهه في ظهور نفس التحديات في السياق الانتخابي. إذ تنتشر المعلومات المضللة من غير رقيب ولا حسيب، وهو ما أثر على العملية الانتخابية والرأي العام. وفي هذه الحالة أيضا ساهمت ندرة الوسائل الإعلامية المستقلة والآليات الشاملة للتحقق من الوقائع في هذا المناخ الذي يفتقر إلى الأمان، وهو ما أثر على 49.5 في المائة من الخطاب السياسي، وذلك أساسا بالاستناد إلى الدعاية السياسية التي تستهدف العواطف، بدل التركيز على الحقائق أو النقاش حول السياسات.

استخدام العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على نحو استراتيجي:

كشف التقرير عن تصاعد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على نحو يبعث على القلق خلال الحملات الانتخابية في **تونس**. واستهدفت المعلومات المضللة وخطاب الكراهية المرشحات على نحو متفاوت، وذلك بنسبة 45 في المائة من المحتوى الموجه مباشرة لمجموع المرشحين، على الرغم من أنهن لا يمثلن سوى 11.5 في المائة من مجموع المرشحين. ويُستخدم نشر الروايات المزيفة والتهجّم على شخص المرشحات والازدراء للمس من مصداقية المرشحات وجدارتهن بالثقة، وهو ما يُثني النساء عن المشاركة في الحياة السياسية والنشاط الحقوقي.

وفي **الأردن**، راقبت الجمعية الشريكة في هذا المشروع، JOSA، العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف الناشطات الحقوقيات في إطار الفترة التجريبية لبرنامج «نُهى»، وهو نموذج يعمل بالذكاء الاصطناعي لرصد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف النساء في الأردن. وتهدف التعليقات المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي التي تستهدف الناشطات الحقوقيات إلى ترهيب المرأة وثنيها عن المشاركة في الحياة السياسية والنشاط الحقوقي. واستُخدم التهكم والسخرية القائمين على ازدراء المرأة للتحايل على آليات التحكم في المحتوى. وتشير الحالات التي وثقتها JOSA إلى أن السياسيات والناشطات الحقوقيات، بما في ذلك الناشطات النسويات، هن الأكثر عُرضة لخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت.

ويشمل خطاب الكراهية الذي يستهدف السياسيات في الأردن التعليقات المُسيئة واتهامهن بحمل أجندات غربية والسعي إلى تطبيقها في **الأردن**، واستخدام الخطاب الديني السلبي والقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي. كما يحتوي التقرير على دراسة حالة أجرتها الجمعة الشريكة، مركز الحياة - راصد في الأردن، مع تسليط الضوء على خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي الذي استهدف وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى. وتوصلت الدراسة إلى أن 33.4 في المائة من التعليقات على فيسبوك حول تصريحات السيدة بني مصطفى قد احتوت على خطاب كراهية قائم على النوع الاجتماعي. وتشمل هذه التعليقات خطابا دينيا سلبيا وقوالب نمطية وعنفا قائمين على النوع الاجتماعي.

حملات تضليلية منسقة على الإنترنت أثناء أهم التظاهرات السياسية:

توصل التقرير إلى قيام شبكات تتألف من عديد الصفحات على فيسبوك بتنسيق محتواها ونشاطها على نحو استراتيجي لتعطي صدى أكبر لمواقف سياسية معينة أثناء الانتخابات التشريعية. ويهدف تنسيق هذه الجهود إلى التأثير على سلوك المواطنين التونسيين وتوجيه نتائج الانتخابات بما يخدم مصلحة هذه الجهات. ومما يؤكد اعتماد هذه الجهات على تنسيق أنشطتها التجاؤها إلى خاصية البث المباشر المتزامن للفيديو. إذ تعطي خوارزميات فيسبوك الأولوية لخاصية البث المباشر للفيديو، وهو ما يُمكن من الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص على نحو طبيعي وتحقيق قدر أكبر من التفاعل، وهو ما يُصعّب على آليات التحكم في المحتوى رصد وفرز المحتوى الذي ينطوي على الكراهية والمعلومات المضللة. ويذكر التقرير أن نفس هذه الأساليب المنسقة لبث الفيديو المباشر على نحو متزامن قد استُخدمت أثناء التظاهرات السياسية الهامة التي شهدتها تونس في الماضي. كما وثقت شبكة ‹الكِلمة تِفرق› حالات سابقة من البث المباشر للفيديو على نحو متناسق لأغراض التضليل والتلاعب. ويجب إجراء المزيد من الأبحاث للبت فيما إذا كانت نفس الحسابات والصفحات هي المسؤولة عن هذه الشبكات.

ويقدم التقرير العديد من التوصيات الهامة الموجهة لمختلف الأطراف المعنية من أجل مواجهة هذه التحديات الناجمة عن المعلومات المضللة والعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي:

توصيات موجهة لشركات وسائل التواصل الاجتماعي:

على منصات التواصل الاجتماعي أن تستثمر عددا أكبر من الموارد للتحكم في المحتوى المنشور باللغة العربية. ويستوجب انتشار شبكات الحسابات المزيفة والصفحات المتغيرة أثناء الانتخابات فرقا مختصة تُعنى بانتخابات كل بلد على حدة. ويمكن للتعاون مع مبادرات التحقق من الوقائع الصادرة عن أطراف ثالثة في التعرف على أنماط الأنشطة المنسقة لنشر المحتوى وفي تطبيق المعايير المتعلقة بالحملات. وعلى المنصات أن تعمل بشكل وثيق مع الجهات الرسمية الخاصة بالبلد للتحقق من حسابات المرشحين أثناء الانتخابات.

توصيات موجهة للحكومات:

على الحكومات أن تستثمر في تعزيز الثقيف بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وذلك من أجل سد الفجوة المعرفية بين مختلف الفئات التي تتفاعل وتشارك على شبكة الإنترنت. ويمكن للمبادرات الصادرة عن المجتمع المدني والحملات الوطنية، بدعم من الحكومة، أن تعزز الصمود أمام المعلومات المضللة والوعي به. كما يجب إدراج محاور تعليمية بشأن وسائل التواصل الاجتماعي في المناهج المدرسية، ليتسلّح الطلبة بمهارات التفكير النقدي والثقافة الإعلامية.

توصيات موجهة للمجتمع المدني:

على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والباحثين التواصل والتعاون فيما بينهم لإرساء منظومة للضوابط والتوازنات تتعامل مع السلطات الوطنية ومنصات الوسائل التكنولوجية. ويمكن تحقيق التغيير على مستوى السياسات من خلال رصد الخطاب العام المنتشر على الإنترنت أثناء أهم التظاهرات وتقديم الأدلة في شكل نتائج. من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حماية الصحة النفسية للباحثين نظرا لاطلاعهم على المحتوى الضار على نحو متكرر. وينبغي تقديم الدعم والموارد اللازمة لتمكين الباحثين من العناية بأنفسهم وبصحتهم النفسية أثناء عملهم على المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

توصيات موجهة للباحثين:

من الضروري إجراء المزيد من الأبحاث على خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة للاسترشاد بها في وضع سياسات ناجعة تُمكن من

منع انتشار هذا الخطاب وتوفير الموارد اللازمة وتطبيق القوانين الوطنية المناهضة للمضايقات، وتمكين شركات الوسائل التكنولوجية من تحسين رصدها للمحتوى الذي ينطوي على خطاب الكراهية بمختلف اللهجات العربية، وتعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية للتحكم في المحتوى.

وتأثرت جهود البحث بعدد من الصعوبات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك:

النزاع العسكري الذي يشهده السودان: تعرضت سلامة شركاء المشروع في السودان للخطر جراء المناوشات الحادة في البلاد، وهو ما عرقل عملهم على رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

حجب الإنترنت في السودان: أثر حجب الإنترنت أثناء الأزمة الجارية في السودان على اتصال ملايين المستخدمين بالإنترنت، بما في ذلك شركاء المشروع، وهو ما حدّ من حصولهم على معلومات محورية في فترة لا غنى فيها عن الاتصال بالإنترنت.

إدخال تغييرات على الإطار القانوني: أدى صدور المراسيم والقوانين التي تغيّر من الإطار القانوني المتعلق بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية في بلدان المنطقة إلى إثارة القلق بشأن ما يمكن أن يكون لذلك من تداعيات حين تُنشر تقارير حول المعلومات المضللة أثناء فترة الانتخابات على منصات التواصل الاجتماعي.

تقييد النفاذ إلى المعلومة: كان صعوبة الحصول على معلومات أساسية، على غرار سن المرشحين في تونس، عاملا معرقلا لفرز البيانات بغرض تحليلها. وأثر عدم الوصول إلى محتوى وسائل التواصل الاجتماعي أو حذفه على تحليل البيانات في كل من تونس والأردن.

إدخال تغييرات على سياسات منصات التواصل الاجتماعي: كان للتغييرات التي طرأت على سياسات منصات التواصل الاجتماعي، مثل الدخول على واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بتويتر، تداعيات تقنية سلبية فيما يتعلق باستخراج البيانات وتحليلها.

ندرة الدراسات المتعلقة بالعنف العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي في الأردن: مثل الافتقار لأبحاث استباقية في الأردن حول العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني تحديا هاما آخر أمام شركاء مشروع الكلمة تِفرق خلال فترة تنفيذ المشروع.

وعلى الرغم من ذلك، يحتوي هذا التقرير على لمحة شاملة عن تأثير المعلومات المضللة والعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على الخطاب السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتبرز الاتجاهات السائدة والأساليب التي يكشف عنها هذا التقرير الحاجة الماسة إلى العمل معا على التصدي لهذه التحديات. وإذا ما وقع تطبيق الاستراتيجيات الموصى بها وتخطي العقبات التي تعرقل العملية البحثية، يمكن للأطراف المعنية أن تعمل معا لتهيئة مناخ رقمي أأمن ولحماية المسارات الديمقراطية وتعزيز المساواة بين الجنسين. ودون تظافر جهود الجميع لا يمكن الحديث عن حماية القيم الديمقراطية في المنطقة وضمان استخدام منصات التواصل الاجتماعي لإقامة نقاش مستنير والتعبير عن الآراء المختلفة وترسيخ النشاط المدني القيّم.

1 المقدمة

في الجزء الأول من هذا التقرير، يتولى شركاء مشروع "الكلمة تِفرق" من Lab Track التحري فيما يقع تداوله في الفضاء الرقمي بشأن الانتخابات التشريعية في **تونس** التي انعقدت بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/جانفي، عقب الاستفتاء الذي تمخض عن اعتماد الدستور الجديد في تموز/جويلية 2022.

ويعرض الجزء الثاني من التقرير عمل شركائنا في **الأردن**، الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA، ومركز الحياة-راصد. كما يناقش التقرير السياق القانوني والاجتماعي لخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في الأردن، ونتائج البحث المتعلق بأنماطه. وتعرض الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال نموذج التعلم الآلي 'نُهى' الذي قامت بتصميمه خصيصا لرصد العنف الإلكتروني الذي يُمارس باللغة العربية ضد المرأة في السياق الأردني. وفي الأثناء، تولى مركز الحياة-راصد تحليل التعليقات التي وُضعت على المنشورات المتعلقة بتصريحات وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن، على فيسبوك في شهر تموز/جويلية 2022. وتسلط الدراسة الضوء على مدى استخدام خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في الأردن لنزع المصداقية عن النساء اللواتي يتقلدن مناصب قيادية والتقليل من شأنهن، كما يقدم توصيات لمعالجة هذه المشكلة.

وخُصص قسم "تحت المجهر" من هذا التقرير للجهود التي بذلها شركاء مشروع "الكلمة تِفرق" في **لبنان**، مؤسسة مهارات، في مشاركتهم في حملة توعوية شاملة للتثقيف للتصدي المسبق للمعلومات الخاطئة استشرافا للانتخابات المحلية التي تقرر عقدها سنة 2024. علاوة على ذلك، نجد في هذا التقرير حوارا أُجري مع معهد الصحافة وعلوم الإخبار للتعرف على ممارسات التضليل السياسي في تونس.

1 السياق الإقليمي والتوجهات السائدة والنتائج

1. السياق الإقليمي

يلقي انعدام الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بظلاله على منصات التواصل الاجتماعي بشكل مُقلق، وهو ما يجعل منها بيئة غير سليمة وغير متوازنة. وكما سبق وأشار التقريران الأول[1] والثاني[2] بشأن رصد وسائل التواصل الاجتماعي والصادرين عن شبكة 'الكلمة تِفرق'، بالإضافة إلى عدد من الحالات التي وردت ضمن هذا التقرير، فإن المشاركة في النقاشات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر، وذلك بسبب الانتشار الجامح للمعلومات المضللة، والذي تضاعف جراء غياب الإعلام المستقل، والمبادرات الشاملة للتحقق من الوقائع ومبادرات التثقيف الإلكتروني. ويؤدي هذا الوضع إلى تزايد الآراء المتطرفة التي تسيطر على الخطاب العام، وهو ما يعرقل إقامة حوار بنّاء ويُولّد مناخا مناسبا للاستقطاب. كما يساهم غياب الثقة في الإعلام التقليدي في تفاقم انتشار المعلومات الخاطئة، ويُصعّب النفاذ إلى المعلومات الموثوقة ويُفضي إلى نقاشات لا تستند إلى الوقائع.

رصد مشروع "الكلمة تِفرق" العديد من حالات التضليل السياسي على منصات التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وانعكست في استخدام بعض الأطراف السياسية لأساليب مخادعة. ولم يقف هذا الاتجاه السائد عند السياقات الانتخابية بل ينعكس في العديد من النقاشات السياسية الجارية على الإنترنت، وهو ما يهيئ أرضية خصبة لانتشار الخطابات الضارة، ويلقي بتداعياته على الأفراد والأحزاب السياسية. ويؤدي انتشار هذه الخطابات إلى سلوكات ضارة، بما في ذلك حين يعمد متابعو هذه الجهات السياسية إلى نشر خطاب الكراهية.

واستعصى على منصات التواصل الاجتماعي التحكم في المحتوى باللغة العربية، خاصة شركة Meta (فيسبوك، إنستغرام)، نظرا لتنوع اللهجات المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وغالبا ما يؤدي الاعتماد على التحكم الآلي في المحتوى والترجمة الآلية إلى سوء التأويل وتطبيق سياسات المحتوى على نحو يفتقر إلى الاتساق، وهو ما يؤدي إما إلى الخطاب الضار أو المبالغة في الحجب.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تغيرات طرأت على سلوك نشر المعلومات المضللة. فبدل التعويل

[1] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الخطاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المعلومات المضللة وخطاب الكراهية أثناء الانتخابات في لبنان والأردن لسنة 2022"، 28 أيلول/سبتمبر 2022

[2] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الخطاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاتجاهات السائدة والسرديات المحلية"، 21 شباط/فيفري

على برامج البوت (bots) الآلية فقط، أصبحت الأطراف السياسية الآن تُعوّل بشكل كبير على المحتوى المرئي، على غرار الصور الساخرة (memes) والفيديوهات والبث المباشر للفيديو. ويؤدي هذا التغيير إلى انتشار الخطابات الضارة على نحو طبيعي وعلى نطاق أوسع من ذي قبل، وهو ما يُصعّب على منصات التواصل الاجتماعي التحكم الفعال في الحملات المضللة والتصدي لها. ولا يقتصر تأثير هذه الحملات على النقاشات العادية، إذ يمكن أن تلقي بتبعاتها حتى على التظاهرات الكبرى في تونس مثل الانتخابات التشريعية وهو ما من شأنه أن يؤثر على نظرة الناخب ويمس من نزاهة المسار الانتخابي. ويصبح التصدي لهذه المسائل أمرا ضروريا من أجل الحفاظ على نظام ديمقراطي عادل وشفاف في المنطقة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، عاشت المنطقة على وقع صعوبات اقتصادية واجتماعية مختلفة. ففي السودان، اندلعت اشتباكات ضارية في منتصف شهر نيسان/أفريل بين القوات العسكرية السودانية والقوات شبكة العسكرية الرئيسية في البلاد، قوات الدعم السريع، راح ضحيتها مئات الأشخاص وفرّ جراءها مئات الآلاف بحثا عن الأمان. وتهدد الحرب الأهلية المتفاقمة استقرار المنطقة ككل.

وحال هذا التغير الذي طرأ على السودان دون مشاركة شركاء مشروع 'الكلمة تِفرق' في البلاد في هذا التقرير. واستخدمت كل من هذه القوات العسكرية في السودان أدوات وسائل التواصل الاجتماعي وتقنياته للترويج لخطاباتها الدعائية داخل البلاد، ولاستهداف المجتمع الدولي. وحققت الباحثون لدى وسائل التواصل الاجتماعي والقائمون على 'معلومات المصدر المفتوح' في أهم الممارسات المستخدمة في التضليل الإلكتروني أثناء الأزمة في السودان.

2. التوجهات السائدة في المنطقة

التوجه السائد الأول: الانتشار المتواصل للأنماط التضليلية عبر البلدان للتلاعب بالانتخابات:

ويقضي التوجه السائد الأول في تونس بتفشي استخدام المعلومات المضللة لغرض التلاعب السياسي، وهي لا تستهدف المرشحين فحسب، إنما أيضا النظم الانتخابية في حد ذاتها. ويزخر هذا المحتوى بالدعاية السياسية ونظريات المؤامرة والتلاعب السياسي مما يخلق مناخا من التشكيك والارتياب. وفي هذا السياق تنتشر المعلومات الخاطئة للمس من مصداقية المرشحين والتشكيك في كفاءتهم ونواياهم. علاوة على ذلك، تُستخدم المعلومات المضللة للتشكيك في النظام الانتخابي وفي مدى نزاهته وإنصافه. ومن خلال زرع بذرة الشك والالتباس، تسعى هذه المعلومات المضللة الدعائية إلى التأثير على الرأي العام، وتقويض الثقة في النظام الانتخابي، وبث الإحباط في صفوف الناخبين.

وتشمل الممارسات المستخدمة في هذا الاتجاه السائد استعمال الحسابات المزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي تونس، تدعي هذه الحسابات بهتانا أنها تابعة لمؤيدي مرشحين معينين، في حين أنها كانت في الواقع تنشر المعلومات المضللة ضد مرشحين آخرين. علاوة على ذلك، انتحلت بعض هذه الحسابات المزيفة شخصية ممثلين ومنشّطين تونسيين معروفين ومسلسلات تلفزية معروفة. واستغلت هذه الصفحات والحسابات المزيفة شعبية هؤلاء الأفراد والبرامج وتأثيرهم لتضليل متابعيهم والتلاعب بالرأي العام.

الصورة 1: نموذج لمحتوى تضليلي يستخدم أساليب ملتوية للتلاعب بآراء الناخبين في تونس.

وتعرض هذه النماذج الأخبار الزائفة بشأن المرشحين وتروج لنظريات المؤامرة. وفي الصورة المُلتقطة من الشاشة الأولى (من اليمين باتجاه اليسار) يدعي المنشور أن 'حنان بيبي'، مرشحة للانتخابات البرلمانية، قد تورطت في ابتزاز صاحب مقهى بالاشتراك مع والي بن عروس وذلك من أجل الاستيلاء على المحل". وفي صورة مُلتقطة أخرى نرى صورة للرئيس قيس سعيد مصحوبة بالوصف التالي: صانع الأزمة ينشر العبث ويعلق فشله على الآخرين" مع نص في أعلى الصورة يصف الانتخابات بال"المسرحية الانتخابية". . وفي الصورة الثالثة يدعي المنشور أن وزيرة العدل تجدد أزمة القضاء. وفي لبنان، اتسم الاتجاه التضليلي السائد أثناء الانتخابات البرلمانية بانعدام التوازن ومناخ إع لامي مشوه، مما جعل حيز النقاشات السياسية والعامة غير آمن. وتعزز هذا المناخ غير الآمن جراء غياب الإعلام المستقل، وآليات شاملة للتحقق من الوقائع، ومبادرات التثقيف بشأن المعلومات والإعلام الرقمي. وعليه، انتشرت المعلومات المضللة دون رادع للتأثير على الرأي العام وعلى المسار الانتخابي. وهذه النتائج شبيهة بما توصل إليه شركاء مشروع 'الكلمة تِفرق' في مؤسسة مهارات في التقرير الإقليمي الثاني، أثناء الانتخابات البرلمانية سنة 2022، حيث تبين أن 49.5 في المائة من الخطاب الإلكتروني السياسي استند إلى الدعاية السياسية العاطفية، بدل الاستناد إلى معلومات مُستمدة من وقائع أو حجج سياسية تدعم مواقف سياسية معينة أو تدحض ما يرد على لسان الخصوم السياسيين أو تواجههم. وكان خطاب الكراهية والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة غالبا على الخطاب العام.

ووثقت شبكة المشروع ضمن التقريرين الإقليميين الثاني والثالث الممارسة المعمول بها والتي تقضي بإحداث حسابات مزيفة خلال فترة الانتخابات التشريعية في لبنان وتونس.

التوجه السائد الثاني: استخدام العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على نحو استراتيجي.

لاحظ فريق العمل تصاعد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على نحو يبعث على القلق خلال الحملات الانتخابية **في تونس**. وكشفت المعطيات أن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية استهدفت المرشحات على نحو متفاوت، وذلك بنسبة 45 في المائة من المحتوى الموجه مباشرة لمجموع المرشحين، على الرغم من أنهن لا يمثلن سوى 11.5 في المائة من مجموع المرشحين.

ومن بين المنشورات التي تحتوي على العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي منشورات تتهم المرشحات بالاضطلاع بأنشطة غير قانونية أو تلقي عليهن باللوم لسبب أو لآخر. ويُستخدم

نشر الروايات المزيفة والتهجّم على شخص المرشحات والازدراء للمس من مصداقية المرشحات وجدارتهن بالثقة. على سبيل المثال، اتُّهمت السيدة **فاطمة مسدي**، حين كانت مرشحة للانتخابات، بإرسال الشباب إلى سوريا، في حين هوجمت مرشحة أخرى وهي السيدة **سيرين مرابط** على خلفية علاقتها بأفراد من ذوي النفوذ.

الصورة 2: صور ملتقطة من الشاشة لمنشورات تحتوي على خطاب الكراهية/معلومات مضللة/سخرية من المظهر الخارجي.

وفي الأردن، رصد شريك مشروع 'الكلمة تِفرق'، **JOSA**، انتشار **العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي** أثناء فترة التدريب اللغوي لنموذج 'نُهى'. والتقط النموذج حالات تهديد بالقتل وشتم وتنمر ونشر للقوالب النمطية التي تستهدف الناشطات الحقوقيات. ولم تهدف هذه التعليقات الموجهة إلى الناشطات إلى المس من مصداقيتهن فحسب، بل لجأت أيضا إلى لغة الازدراء، والتعليق على مظهرهن الخارجي بإيحاءات جنسية، والتهجم على شخصهن. وترمي هذه التعليقات بما تنطوي عليه من نوايا سيئة إلى ترهيب المرأة وثنيها عن المشاركة في الحياة السياسية والنشاط الحقوقي، حيث شكل العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي 32 في المائة من مجموع التعليقات التي وُضعت على منشورات النساء.

وتفاقمت نزعة العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي في الأردن جراء استخدام السخرية والتهكم القائمين على ازدراء المرأة، وغالبا ما يتم استخدامهما للتحايل على آليات التحكم في المحتوى.

وقام مركز الحياة - راصد بتوثيق هذه التعليقات القائمة على ازدراء المرأة والممزوجة بالسخرية، والتي غالبا ما تشير إلى المرشحات على أنهن 'لسن نساء' نظرا لمشاركتهن في الحياة السياسية، باعتبار أن النشاط السياسي يجب أن يقتصر على الرجل دون المرأة، مما يعني أن المناصب السياسية لا تليق بهن.

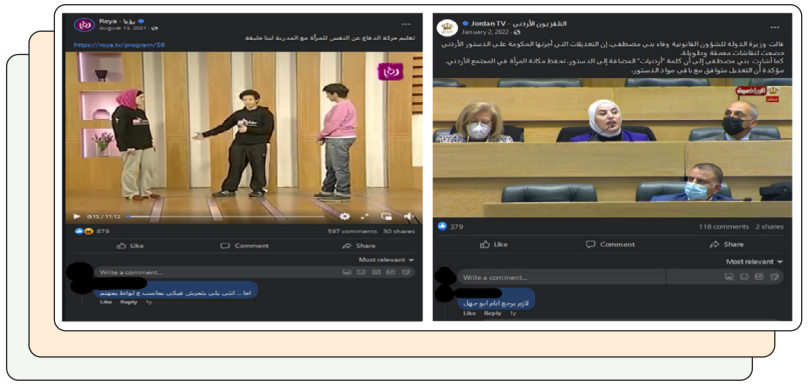

الصورة 3: نموذج لتعليقات تحتوي على شتم وتنمر وتنميط للمدربة لينا خليفة (على اليسار) وتعليقات تحتوي على تهديدات بالقتل تستهدف الوزيرة وفاء بني مصطفى (على اليمين)

وكشفت مجموعة البيانات التي حللتها الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح أن خطاب الكراهية ضد المرأة في الساحة السياسية الأردنية يتخذ شكلين: فإما أن تُدعى المرأة إلى "العودة إلى المطبخ إلى حيث تنتمي"، وهي جملة ساد استخدامها في الأردن - أو يقع اتهامها بالترويج للأجندات الغربية الرامية إلى إفساد المجتمع الأردني وتبنيها.

وهذه النتيجة شبيهة بتلك التي توصل إليها فريق المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في ليبيا حين أجرى دراسة عن وسائل التواصل الاجتماعي سنة 2022 - أسس أمتن لتحسين مشاركة النساء في ليبيا: تقرير مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي- الذي توصل إلى أن عبارة "عودي إلى المطبخ" كانت من بين أكثر العبارات التي تكررت في خطاب الكراهية المستخدم ضد السياسيات على وسائل التواصل الاجتماعي.

ونجد في دراسة الحالة التي أجراها مركز الحياة- راصد، شريك المشروع في الأردن، بشأن خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي ضد وزيرة التنمية الاجتماعية وفاء بني مصطفى، استنتاجات قيّمة بشأن التوجه السائد للعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن 33.4 في المائة من التعليقات على فيسبوك حول تصريحات السيدة بني مصطفى قد احتوت على خطاب كراهية قائم على النوع الاجتماعي.

واحتوت التفاعلات على أسئلة مستنكرة بشأن المساواة بين الجنسين، وتعليقات مهينة، واتهامات بالتأثر بالأجانب، وخطاب كراهية استهدف المظهر الخارجي للوزيرة، ومخاوف من تأثير الترويج للمساواة بين الجنسين. وشملت هذه التعليقات خطابا دينيا سلبيا وقوالب نمطية وعنفا قائمين على النوع الاجتماعي، على غرار التحرش الجنسي وازدراء النساء. ويستوجب التصدي لهذا التوجه السائد نشر الوعي بشأنه وتعزيز التحكم في المحتوى، واستحداث نُظم دعم تحمي المرأة من العنف الرقمي وتشجع مشاركتها القيمة في الحياة العامة دون خوف من المضايقات أو التمييز.

ويؤكد هذا التوجه السائد النتائج التي توصل إليها التقرير الإقليمي الثاني، حيث وثّق شركاء شبكة الكلمة تِفرق حالات من خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي وتوصلوا إلى أن قسم التعليقات هو الذي نجد فيه نصيب الأسد من خطاب الكراهية الذي يستهدف التصريحات التي تُدلي بها نساء.

التوجه السائد الثالث: حملات تضليلية منسقة على الإنترنت أثناء أهم التظاهرات السياسية

في تونس، كشفت أبحاثنا عن شبكات من صفحات فيسبوك تُنسق محتوياتها وأنشطتها على نحو استراتيجي لإحداث صدى أكبر لمواقف سياسية معينة، مثل الدعوة إلى التصويت بنعم أو لا في الاستفتاء على الدستور الجديد الذي اقترحه الرئيس قيس سعيد، أو ثني الناخبين عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع. وكان الهدف الأساسي لهذه الشبكات المنسقة التأثير على السلوك

السياسي للمواطنين التونسيين وعلى نتيجة الانتخابات بحيث تصب في مصلحة مرشحهم المفضل باستخدام منشورات متطابقة بنفس الشكل وأسلوب التحرير وحتى العروض المرئية، وهو ما يعكس تعمد بذل الجهد من أجل نشر هذا المحتوى على نحو متزامن. ومما يؤكد اعتماد هذه الجهات على تنسيق أنشطتها التجاؤها إلى خاصية البث المباشر المتزامن للفيديو بعد أن اكتشفتها.

الصورة 4: نماذج لصفحات مختلفة تشترك في نفس الصورة الرئيسية للحساب ومتورطة في حملات تضليلية منسقة

أثناء الانتخابات التشريعية التونسية، لاحظ باحثونا ممارسة منسقة تعتمد البث المباشر للفيديو. وتعطي خوارزميات فيسبوك الأولوية لخاصية البث المباشر، إذ يُرسل إخطارا لمتابعي الصفحة أو المجموعة على نحو مُسبق، وهو ما يؤدي إلى انتشار طبيعي أوسع وتفاعل أكبر مقارنة بالفيديوهات المُسجلة مُسبقا. وصعّب هذا البث المتزامن للفيديوهات المباشرة على عدة صفحات في نفس الوقت رصد المعلومات المضللة التي تحتوي عليها هذه المقاطع عن طريق آليات الفرز والتحكم في المحتوى المعمول بها في المنصة. وخول هذا التوجه السائد لعدد من الأطراف استغلال خاصية البث المباشر لنشر المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام أثناء الانتخابات، وهو ما سلط الضوء على أهمية رصد والتصدي لتأثير محتوى البث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعليه، قامت شبكة المشروع بتوثيق استخدام نفس الممارسة الممنهجة التي تقضي بنشر الفيديوهات المباشرة المنسقة على عدة صفحات أثناء فعاليتين سياسيتين بالغتي الأهمية في نفس البلد. إذ تم رصد هذه الممارسة أثناء الانتخابات التشريعية في الحملة المؤيدة للاستفتاء في تموز/جويلية 2022، والتي غطاها التقرير الإقليمي الثاني. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحالات ليست معزولة. فقبل إعداد هذا التقرير، قامت الشبكة بالفعل برصد حالات من البث المباشر المنسق في سياقات أخرى بغرض التضليل والتلاعب. وهناك حاجة لإجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة ما إذا كانت نفس هذه الحسابات والصفحات وراء هذه الشبكة.

3. توصيات موجهة لشركات وسائل التواصل الاجتماعي:

على منصات التواصل الاجتماعي أن تستثمر عددا أكبر من الموارد للتحكم في المحتوى المنشور باللغة العربية. مُجددا، قام شركاء المشروع بجمع أدلة عن استخدام شبكات الحسابات المزيفة والصفحات المتغيرة أثناء الانتخابات، رغم محدودية الإمكانيات التي تمكنها من تحديد هذه الحسابات والصفحات وتأخر منصات التواصل الاجتماعي في التجاوب والتصدي لها. وعليه، ندعو منصات التواصل الاجتماعي إلى تشكيل فرق مختصة تُعنى بانتخابات كل بلد، وإلى التعاون مع

مبادرات التحقق من الوقائع الصادرة عن أطراف ثالثة لتركيز تحقيقاتها المتعلقة بأنماط تنسيق مشاركة المنشورات التي تقوم بها الصفحات والمجموعات، ولوضع معايير للحملات بالتعاون مع الهيئات الرسمية في البلد المعني للتحقق من الحسابات التابعة لحملات المرشحين.

توصيات موجهة للحكومات:

الاستثمار في تعزيز التوعية بوسائل التواصل الاجتماعي. من الضروري سد الفجوة المعرفية في مختلف الفئات المجتمعية التي تشارك وتتفاعل على المنصات الرقمية وذلك من أجل تحصين المواطنين من سهام المعلومات المضللة. وقد يكون ذلك في شكل مبادرات على مستوى المجتمع المدني وحملات وطنية تدعمها الحكومات وترمي إلى تعزيز الصمود أمام المعلومات المضللة والوعي بها إلى جانب أشكال أخرى من التضليل الإلكتروني. كما يجب إدراج محاور تتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي ضمن المناهج الدراسية.

توصيات موجهة للمجتمع المدني:

على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والباحثين التواصل والتعاون فيما بينهم وإرساء منظومة للضوابط والتوازنات تتعامل مع السلطات الوطنية ومنصات الوسائل التكنولوجية. غالبا ما تبدي السلطات الوطنية (البرلمانات، مؤسسات إنفاذ القانون، وكالات مراقبة الإعلام، هيئات مراقبة الانتخابات وغيرها) وشركات التكنولوجيا عدم إلمام بالمشاكل الموجودة في هذا الصدد أو ضعف اهتمامها بالعمل على تعزيز سلامة المناخ الرقمي. ويجب أن تتظافر جهود الإعلام المحلي ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة الخطاب العام على الإنترنت على نحو منهجي خلال الفترة السابقة لأهم التظاهرات في المنطقة وأثناءها، والبحث عن الأدلة اللازمة لإحراز التغيير على مستويات السياسات والممارسات.

الأولوية للصحة النفسية للباحثين: لاحظ شركاء المشروع أن أعضاءهم العاملين على الرصد وباحثيهم قد تضرروا من الاطلاع المستمر على المحتوى الضار. إذ قد تؤدي غربلة المواد المُربكة إلى إحداث صدمة في نفس الباحث. وعليه، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يرصدون التضليل الرقمي وخطاب الكراهية أن يستشرفوا ذلك ويعملوا على إتاحة الدعم والموارد اللازمة لأعضائهم، بما في ذلك تدريبهم على العناية بأنفسهم وبصحتهم النفسية. ويتعين أن تعتبر الجهات المانحة التي تمول رصد وسائل التواصل الاجتماعي أن لذلك تكلفة مشروعة.

توصيات موجهة للباحثين:

إجراء بحث واسع النطاق حول خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة. من الواضح أن هناك نمطا لخطاب الكراهية والمضايقات التي تستهدف النساء في المنطقة بشكل خاص، ويختلف هذا النمط في طبيعته وشدته باختلاف سياق البلد المعني. ويجب أن يكون ذلك مجال تركيز المزيد من الأبحاث لإثراء بلورة سياسات فعالة تتعلق بـ 1) المنع، 2) تخصيص الموارد للمستهدفين، 3) تفعيل اللوائح الوطنية ضد المضايقات، 4) تعزيز رصد شركات التكنولوجيا للمحتوى الذي ينم عن الكراهية بمختلف اللهجات العربية؛ 5) تعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنصات الرقمية.

4. محدودية البحث على الصعيد الإقليمي

شكل النزاع العسكري الذي يشهده السودان خطرا على سلامة شركائنا، فريق سوديا، ومنعهم من مواصلة عملهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

وألقى حجب الإنترنت في السودان بتبعاته على تمكن ملايين المستخدمين من الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك شركاؤنا، في وقت تكتسي فيه الإنترنت أهمية بالغة لإنقاذ الأرواح.

وصدرت مراسيم وقوانين غيرت من الإطار القانوني المتعلق بالمعلومات المضللة وخطاب الكراهية في المنطقة، مثل المرسوم 54 في تونس وتنقيح "قانون الجرائم الإلكترونية" الذي يخضع حاليا للتداول في الأردن، والذي يشمل بنودا فضفاضة قادرة على تمكين الحكومة من إدانة

الأفراد بجرائم قد تكون عقوبتها السجن لعدة سنوات وخطايا بآلاف الدولارات. ويبث ذلك الخوف من أن يؤدي نشر تقارير عن المعلومات المضللة عن الانتخابات وأثناءها على وسائل التواصل الاجتماعي إلى قيام السلطات بحظر منصة التواصل الاجتماعي أو حجب الإنترنت أثناء فترة الانتخابات.

ويساهم تقييد النفاذ إلى المعلومة بشكل كبير في محدودية البحث.

- وعمد شركاء المشروع في **تونس** إلى إدراج سن المرشحين بصفته معيارا ذا أهمية في تحليل البيانات، ولكن كان من شبه المستحيل الحصول على هذه البيانات في حينه من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهو ما حال دون فرز البيانات وفقا لهذا المعيار.
- وفي كل من **تونس والأردن**، تعذر الوصول إلى عدد كبير من المنشورات والتعليقات إما بسبب إخفائه أو حذفه. وتعذر الحصول على مثل هذه المحتويات يشكل صعوبة ويعرقل عملية تحليل البيانات. وأشار شركاء المشروع إلى صعوبات حالت دون الوصول إلى واجهة برمجة التطبيقات الخاصة بتويتر، إثر سيطرة إيلون ماسك على الشركة واتخاذه قرارا بمنع الوصول إلى واجهة API المجانية. ولجأت JOSA إلى أداة بديلة وهي أداة "Export Comments" ولم تؤثر التغييرات التي طرأت على سياسات تويتر على شركاء المشروع فحسب، بل كان لها أيضا تداعيات تقنية واسعة النطاق أثرت على تطبيقات ثالثة أخرى كانت تستمد بياناتها وتجري تحليلاتها بالاعتماد على واجهة Twitter API.
- وفي **الأردن** مثل الافتقار لأبحاث استباقية حول العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني تحديا هاما آخر أمام شركاء مشروع الكلمة تِفرق خلال فترة تنفيذ المشروع. وفرض غياب الأبحاث الأكاديمية الكافية في الأردن حول التقاطع بين النوع الاجتماعي والذكاء الاصطناعي على الفريق أن ينطلق من الصفر تقريبا، بدل الاستناد إلى نتائج أبحاث متوفرة، وهو ما ساهم في صعوبة تعريف مفاهيم أساسية ترتبط بخطاب الكراهية واستخدامها.

1 دراسات الحالات حسب البلد

1. 2022–2023 الانتخابات التشريعية في تونس: تحليل الخطاب العام السائد على وسائل التواصل الاجتماعي

المقدمة:

يرمي هذا التقرير إلى التحقيق في الاتجاهات السائدة في الفضاء الرقمي التونسي أثناء الانتخابات التشريعية بين سنتي 2022 و2023، وذلك لإثراء النقاش الدائر بين الأطراف المعنية في المجتمع المدني بشأن الجهات المشاركة في هذه الاتجاهات وأسبابها ومحركاتها ولوضع توصيات للتصدي لهذه الاتجاهات، مع العمل على تمهيد الطريق للمزيد من الأبحاث التي ستجريها الأطراف المعنية ذات الصلة.

ويركز هذا التحليل على السلوكات الضارة التي وقع رصدها على فيسبوك أثناء الفترة الانتخابية، بما في ذلك الشبكات غير الأصلية والحملات المنسقة لنشر المعلومات المضللة واستهداف المرشحين والصفحات المتغيرة.

وشملت عملية الرصد أكثر من 477 صفحة على فيسبوك خلال جولتي الانتخابات. وامتدت الجولة الأولى من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2022، في حين امتدت الجولة الثانية من 16 كانون الثاني/جانفي إلى 29 كانون الثاني/جانفي 2023.

وامتدت مرحلة جمع البيانات من 1 آب/أوت 2022 إلى 27 شباط/فيفري 2023، حيث انطلقت قبل شهر من الجولة الأولى للتصويت وانتهت بعد شهر من انتهاء الجولة الثانية.

ولم تقتصر الحملات الانتخابية الرقمية على دعوات للتصويت لمرشحين معينين والمشاركة في حملتهم، بل كانت هناك أيضا دعوات لمقاطعة الانتخابات.

السياق:

يركز هذا التقرير على الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/جانفي 2023، تباعا. وتمخضت التدابير الاستثنائية التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيد في تموز/جويلية 2021 عن إنهاء عمل الحكومة المشكلة ديمقراطيا، وحل البرلمان المُنتخب سابقا، وسن دستور جديد، مما شكل خطوة واسعة إلى الوراء بعد المكتسبات الديمقراطية التي حققتها البلاد إثر ثورة 2011 وسن دستور 2014.

وأدى القانون الانتخابي الجديد[3] الذي سُن بموجب المرسوم الرئاسي 55 الصادر في أيلول/سبتمبر 2022، إلى إحداث تغييرات جمّة في النظام الانتخابي. إذ حوّل تونس من نظام انتخابي يعتمد على الأحزاب إلى نظام انتخابي قائم على ترشح

[3] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الخطاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المعلومات المضللة وخطاب الكراهية أثناء الانتخابات في لبنان والأردن لسنة 2022"، 28 أيلول/سبتمبر 2022

الأفراد لتقلد مقاعد في مجلس نواب الشعب.

وشكل تنامي الاستقطاب السياسي في تونس خطرا على حرية التعبير والتطور الديمقراطي. وينص الفصل 24 من المرسوم 54[4] على معاقبة كل من يتعمد استعمال أنظمة معلومات لنشر أو إشاعة أخبار أو بيانات أو وثائق كاذبة بهدف الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو الاعتداء على حقوق الغير. وتكون العقوبة السجن لمدة 5 سنوات وخطية قدرها خمسون ألف دينار (أي ما يعادل 16,100 دولار أمريكي).

ويكمن الإشكال في هذا المرسوم في الصلاحيات غير الموضوعية التي تُسند للسلطات لتحديد ما يُمكن اعتباره "أخبار كاذبة" أو معلومات مصطنعة. ويفتح غياب الموضوعية هنا الباب أمام التنفيذ الانتقائي للمرسوم، حيث تُصبح السلطات قادرة على استهداف الأفراد أو المجموعات على خلفية آرائهم السياسية. وحين يُطبق هذا المرسوم بانحيازية، فإنه سيُصبح أداة لقمع الآراء المعارضة وتضييق الخناق على المعارضة السياسية، وهو ما يزيد الاستقطاب السياسي تفاقما داخل البلاد.

علاوة على ذلك، يمكن أن يدفع الخوف من التبعات القانونية للتعبير عن الرأي بالأفراد إلى ممارسة الرقابة الذاتية والامتناع عن المشاركة في النقاشات المفتوحة أو التعبير عن وجهات نظر مخالفة. وتلقي التبعات المحتملة من سجن وخطايا باهظة بثقلها على حرية التعبير، إذ يؤدي ذلك إلى إخماد صوت الأفراد وثنيهم عن المشاركة في الخطاب العام. ومن شأن تكميم الأفواه على هذا النحو أن يساهم في تشكل فقاعات إيديولوجية معزولة وغرف متقوقعة، يقتصر فيها تفاعل الأشخاص على من يحملون نفس آرائهم السياسية فقط ولا مجال للاستماع للرأي الآخر. ونتيجة لذلك، أصبح الاستقطاب السياسي أبرز من ذي قبل، حيث تضاءلت إمكانية اطلاع الأفراد على آراء متنوعة وأصبحوا لا يحبذون المشاركة في حوارات بناءة مع من يحملون آراء مغايرة.

ودعت النقابة الوطنية للصحفيين في تونس رئيس الجمهورية إلى سحب مرسومه، لتجنب حصول انتهاكات لحرية التعبير، وأفادت بأن هذا المرسوم أصبح جزءا من مجموعة تدابير قانونية تهدف إلى تقييد حرية التعبير.

المنهجية والنُّهج المعتمدة لتحليل البيانات:

اعتمد هذا البحث منهجية قائمة على البيانات باستخدام نهج مُنمنهج لجمع البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها وتصنيفها من موقع فيسبوك أثناء الانتخابات التشريعية في تونس.

وشملت عملية اختيار العينة معايير دقيقة لاختيار منصة التواصل الاجتماعي بالاستناد إلى الجوانب الأربعة المفصّلة أدناه. وفيما يتعلق بجمع البيانات، استخدم هذا البحث أداة "CrowdTangle"، وهي أداة لتحليل البيانات تُمكن من جمع البيانات القيمة من منصات التواصل الاجتماعي وتحليلها من أجل بلورة استنتاجات حول قيس ديناميات النشر والتفاعل. ثم جرى الشرح على البيانات المُجمعة بالاستعانة بأداة Label Studio، وهي أداة تعلم آلي تقوم على المصدر المفتوح ومجانية تُمكن من تصنيف البيانات ووضعها ضمن فئات على غرار المعلومات المُثبتة والمعلومات غير المثبتة وخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والسخرية، وهو ما يسمح بتكوين فهم أعمق للخطاب السائد على الانترنت خلال فترة الانتخابات.

وتجمع هذه المنهجية القائمة على البيانات بين التحليل النوعي والكمي، لضمان فهم شامل وقائم على الأدلة للديناميات الموجودة على وسائل التواصل الاجتماعي في علاقة بالمسار الانتخابي في تونس.

[4] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الخطاب العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاتجاهات السائدة والسرديات المحلية"، 21 شباط/فيفري

اختيار العينة:

1. اختيار منصة التواصل الاجتماعي:

وقع الاختيار على موقع فيسبوك بصفته وسيلة التواصل الاجتماعي الأولى المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها، نظرا لانتشار استخدامها في تونس، حيث أنها تحتوي على حوالي 8,7 مليون حساب مُسجلا، أي أكثر من 70 في المائة من سكان البلاد.

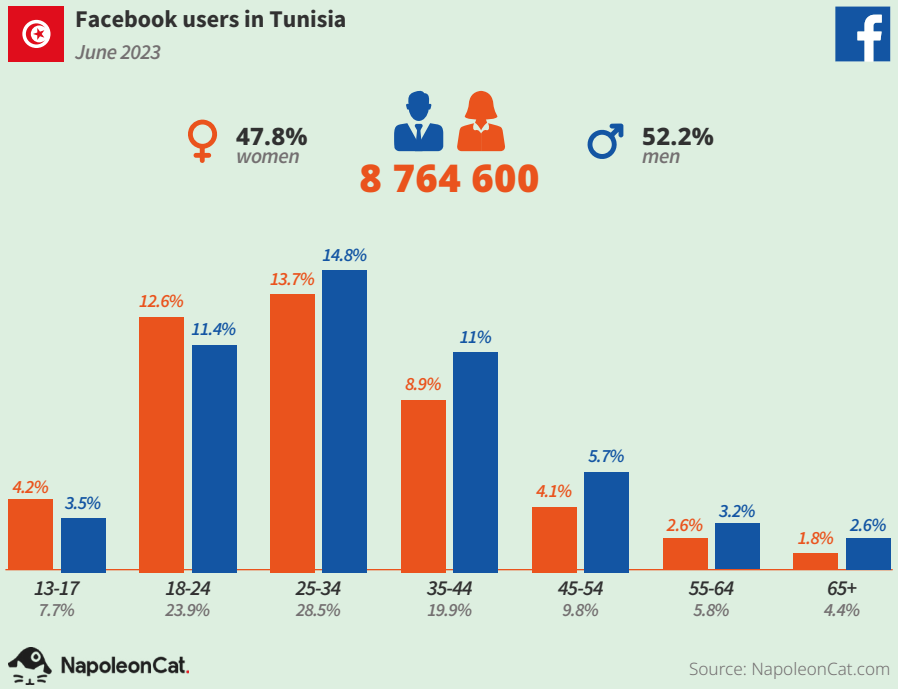

الصورة 5: عدد مستخدمي فيسبوك في تونس - وفقا لـ NapoleonCat.com

2. اختيار الصفحات على فيسبوك:

وقع الاختيار على مجموع 477 صفحة على فيسبوك لإخضاعها للرصد خلال جولتي الانتخابات.

وراعت معايير اختيار الصفحات عدة اعتبارات بما فيها:

- وسائل الإعلام الرائجة: صفحات تنتمي لوسائل إعلام رسمية لرصد التغطية الإخبارية للانتخابات. وتنتمي هذه الصفحات لمؤسسات إعلامية عريقة ومعروفة على نطاق واسع وتُعتبر مصادر موثوقة للأخبار. وتشمل هذه المؤسسات قنوات تلفزية ومحطات إذاعية ومواقع إخبارية ومجلات وشركات إعلامية. وجرت العادة أن تبرهن وسائل الإعلام هذه على اعتمادها على معايير صحفية تنم عن الاحتراف وتقدم تغطية إعلامية وتحاليل وتقارير إخبارية تشمل طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك السياسة ومواضيع الساعة والانتخابات. وتركز وسائل الإعلام

هذه بالأساس على تقديم تغطية إعلامية موضوعية ومتوازنة وتصل إلى عدد كبير من المتابعين.

- الصفحات الحكومية: صفحات ترجع لمؤسسات حكومية.
- صفحات تُعنى بالشأن السياسي أو الأخبار: صفحات مخصصة تحديدا للنقاشات السياسية والتحاليل والتعاليق الإخبارية. وقد تشمل صفحات يديرها صحفيون أو محللون سياسيون أو مدونون أو أفراد معنيون بالشأن السياسي. وعلى عكس وسائل الإعلام الرائجة، قد يكون لهذه الصفحات توجه نحو أو تركيز على جانب معين من السياسة أو التغطية الإخبارية. وغالبا ما تعرض تعليقات أو آراء أو تحليلات معمقة لفعاليات سياسية أو سياسات أو حملات انتخابية. وقد تجتذب هذه الصفحات نوعا خاصا من المتابعين المهتمين بالخطاب والتحليل السياسيين.
- صفحات منظمات المجتمع المدني: صفحات منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال تكريس الديمقراطية و/أو تشارك في مراقبة العملية الانتخابية.
- الأحزاب السياسية والمرشحون: صفحات راجعة لأحزاب سياسية وفرادى المرشحين المشاركين في الانتخابات.
- صفحات عامة ذات محتوى سياسي: صفحات عشوائية لا تعرف نفسها على أنها سياسية بالضرورة ولكنها تنشر بشكل حثيث محتويات سياسية.

تصنيف الصفحات	عدد الصفحات	النسبة
صفحات وسائل الإعلام الرائجة:	100	35.6%
الصفحات الحكومية:	38	7.9%
صفحات تُعنى بالشأن السياسي أو الأخبار	74	15.5%
صفحات منظمات المجتمع المدني:	12	2.5%
الأحزاب السياسية والمرشحون	53	11.11%
صفحات عامة ذات محتوى سياسي	200	41.9%
المجموع	477	100%

تهدف هذه المجموعة المختارة من قائمة الحسابات إلى الجمع بين المصادر الرسمية مثل الأحزاب والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام الرسمي الذي يغطي الانتخابات، من أجل تكوين فهم شامل للخطاب السياسي على المنابر الرقمية أثناء الانتخابات.

3. اختيار الكلمات المفتاحية:

إلى جانب الصفحات، تم اعتماد قائمة بالكلمات المفتاحية لاستهداف محتويات محددة لها علاقة بالانتخابات. وشملت هذه الكلمات أسماء المترشحين (قائمة المترشحين، مترشح،..) ومصطلحات لها علاقة بالانتخابات (مثل تصويت، اقتراع، صناديق، حملة انتخابية) وكلمات مفتاحية أخرى ذات صلة بالموضوع (قانون انتخابات جديد، قانون انتخابات قيس سعيد) لرصد طائفة شاملة من النقاشات التي دارت حول الانتخابات. الاطلاع على: الملحق 1، الصفحة 40)

4. اختيار التواريخ:

امتدت فترة جمع البيانات من 1 آب/أوت 2022 إلى 27 شباط/فيفري 2023. وشملت هذه الفترة الشهر السابق لانطلاق الجولة الأولى، مما يخور تحليل خطاب الحملات السابقة للانتخابات، وشهرا بعد الجولة الثانية، لرصد النقاشات التي دارت مباشرة بعد الانتخابات وملاحظة أي تحولات في السلوك المرصود على وسائل التواصل الاجتماعي.

جمع البيانات:

وقع جمع البيانات باستخدام أداة CrowdTangle التي تُخوّل جمع عدد كبير من البيانات من مختلف منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك. وتُمكن هذه الأداة من قيس مستوى التفاعل وما يلي النشاط وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

من بين 477 صفحة خاضعة للرصد، جمعنا 11,567 منشورا يتماشى مع مختلف الفئات المذكورة أعلاه.

شرح البيانات وتصنيفها:

خضعت البيانات المُجمعة للشرح والتصنيف استنادا إلى نوع الخطاب الوارد في كل مثال.

وتولى فريق من الشارحين ممن لهم إلمام بالسياق التونسي القيام بهذه المهمة. ولضمان التثبت على أحسن وجه من صحة الشرح، قام شارحو البيانات بالتحقق من كل خانة تحتوي على نص من خلال الإحالة المرجعية على الروابط المتاحة والتحقق من أسماء الصفحات التي وردت فيها المنشورات. ومن خلال التثبت من الروابط المتاحة، تمكن الشارحون من الدخول على الصفحات الإلكترونية أو المصادر التي ظهرت فيها المنشورات أول مرة. ومكنهم ذلك من جمع معلومات إضافية، والتحقق من المحتوى وتقييم مصداقيته.

وفيما يلي فئات التصنيف اليدوي التي جرى استخدامها:

وقام فريق من الشارحين على امتداد فترة الانتخابات بتكريس مهاراته في التحقق من أهم المحتويات، وذلك بتطبيق ركائز التحقق الخمس (الأصل، المصدر، التاريخ، المكان، الدافع) من خلال تقييم 11,567 منشورا على فيسبوك، مقسمين إياها إلى فئتين رئيسيتين استنادا إلى الهيكل أدناه:

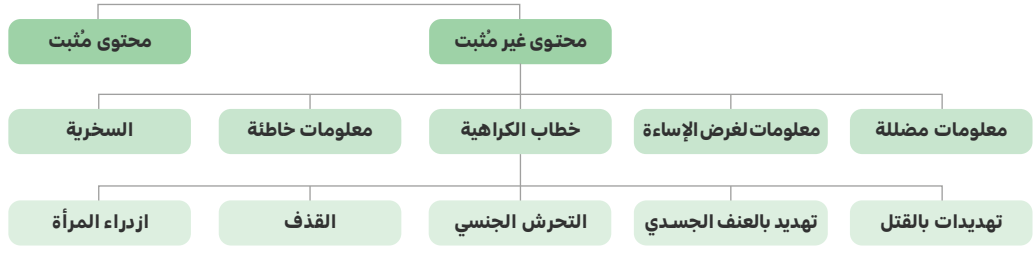

الصورة 6: تصنيف فئات البيانات المستخدمة في عملية الشرح اليدوية

الفئة	التعريف
مُثبتة	معلومة ثبتت صحتها ودقتها
غير مُثبتة	ادعاءات لم يقع التثبت منها أو التحقق من وقائعها

تصنيف المحتوى غير المُثبت

معلومات خاطئة	معلومات كاذبة منتشرة، بصرف النظر عن وجود القصد التضليلي من عدمه
المعلومات المضللة	معلومات كاذبة انتشرت بوجود نية إلحاق الضرر وعلى نحو مُمنهج.
معلومات لغرض الإساءة	كل معلومة وردت في شكل تسريب أو كشف لمعلومات شخصية أو خاصة، وقد تكون هذه المعلومات صحيحة أو خاطئة.
السخرية	كل تواصل يستخدم التهكم أو الاستهزاء أو تعليقات ساخرة لإيصال معنى مغاير للتفسير الحرفي.
خطاب الكراهية	كل تواصل شفوي أو كتابي أو سلوك فيه تهجم أو استخدام للغة مُسيئة أو تمييزية إزاء شخص أو مجموعة استنادا إلى هويتهم (مثلا دينهم أو عرقهم أو نوعهم الاجتماعي).

التصنيف الفرعي للخطاب الناجم عن خطاب الكراهية

التهديد بالقتل	كل تواصل يتضمن تهديدا صريحا بالقتل
التهديد بالعنف الجسدي	كل تواصل يحتوي على تهديد بالعنف الجسدي
التحرش الجنسي	كل تواصل يحتوي على عبارات ازدرائية و/أو محتوى للتحرش الجنسي.
القذف	كل تواصل يرمي إلى تشويه سمعة شخص ما.
الازدراء	كل تواصل يركز على القوالب النمطية للنوع الاجتماعي والأحكام المسبقة إزاء النوع الاجتماعي.

وأجريت عملية أخرى لشرح البيانات باستخدام دفاتر بايثون، التي تعتمد الشرح القائم على الشفرات. تمثل دفاتر بايثون، على غرار دفاتر جوبيتير، بيئة حاسوبية تفاعلية تُمكن من تطبيق الشفرات وتحليل البيانات، والتوثيق ضمن واجهة واحدة. وتتيح هذه الدفاتر طريقة مناسبة للجمع بين مقتطفات الشفرة والعناصر المرئية والشرح النصي.

وتستند عملية الشرح القائمة على الشفرات إلى استخدام شفرة بايثون لشرح البيانات بشكل آلي استنادا إلى قواعد أو خوارزميات أو أنماط مُحددة مسبقا. وتُغني هذه الطريقة عن الحاجة للشرح اليدوي وتُمكن من معالجة مجموعات البيانات على نحو فعال ومتّسق.

وخلال مرحلة الشرح هذه سيكون التركيز على جوانب محددة من البيانات. ويرمي الشرح القائم على الشفرات إلى تحديد المعلومات ذات الصلة بهذه الجوانب واستخراجها، باستخدام منطق البرمجة وتقنياتها:

- **الإطار الزمني للانتخابات:** ملاحظات وتعريفات تتعلق بمختلف مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الفترة السابقة للانتخابات وفترة الحملات الانتخابية، وأيام الاقتراع (المرحلة 1 والمرحلة 2) ونتائج الانتخابات في الفترة اللاحقة للانتخابات.

التاريخ	الحدث
17 تشرين الأول/أكتوبر	انطلاق تقديم الترشحات للانتخابات التشريعية
24 تشرين الأول/أكتوبر	آخر آجال لإيداع مطالب الترشح على الساعة 6 مساء
31 تشرين الأول/أكتوبر	نظر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في الترشحات
1تشريني الثاني/نوفمبر	نشر قائمة المترشحين في مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
21 تشرين الثاني/نوفمبر	الإعلام عن القائمة النهائية للمترشحين
25 تشرين الثاني/نوفمبر	انطلاق الحملة الانتخابية في تونس وخارجها
13 كانون الأول/ديسمبر	نهاية الحملة الانتخابية في الخارج
14 كانون الأول/ديسمبر	الصمت الانتخابي في الخارج
15 كانون الأول/ديسمبر	نهاية الحملة الانتخابية في تونس
16 كانون الأول/ديسمبر	الصمت الانتخابي في تونس
15-17كانون الأول/ديسمبر-	الاقتراع في الخارج
17 كانون الأول/ديسمبر	الاقتراع في تونس
20 كانون الأول/ديسمبر	الإعلان عن النتائج الأولية
19 كانون الثاني/جانفي 2023	الإعلان عن النتائج النهائية
16 كانون الثاني/جانفي	انطلاق الحملة الانتخابية في تونس وخارجها
27 كانون الثاني/جانفي	نهاية الحملة الانتخابية في الخارج
28 كانون الثاني/جانفي	الصمت الانتخابي في تونس
29 كانون الثاني/جانفي	الاقتراع في تونس
1 شباط/فيفري	الإعلان عن النتائج الأولية
مارس 4	الإعلان عن النتائج النهائية

- **البعد الجغرافي:** وقع استخدام مجموعة بيانات تحتوي على معلومات جغرافية بما في ذلك جميع الأقاليم والدوائر في تونس على النحو الذي أعلنت عنه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على موقعها الرسمي.

وتشمل عملية الشرح القائمة على الشفرات تقنية لمعالجة اللغة الطبيعية، حيث تتولى هذه التقنية تفحص جميع المنشورات، وتحلل خانة "نص المنشور" أو "نص الرابط" في حال كان رابطا أو "نص الصورة" في حال احتوى المنشور على صورة. وتقارن الشفرة النص في هذه الخانات مع مجموعة البيانات الجغرافية لرصد أي تطابق.

- **الإشارة إلى المترشحين:** يستند تصنيف البيانات إلى قائمة كاملة بالمترشحين. وتقضي عملية التصنيف بتحديد ما إذا كانت هناك إشارة للمترشح في خانة النص المرتبط بكل منشور. والهدف من ذلك هو تحديد المنشورات التي تُشير إلى مترشحين معينين، وهو ما يُمكن من إجراء المزيد من التحاليل والحصول على المزيد من الاستنتاجات بشأن حضورهم أو شعبيتهم أو صورتهم في نظر الرأي العام.

وتستخدم الشفرة تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لفحص خانات النصوص المرتبطة بكل منشور، باستخدام تقنية مطابقة السلسلة بدقة والمطابقة التي لا تأخذ بعين الاعتبار شكل الحروف لرصد الإشارات لأسماء المرشحين، وهكذا يُصنف المنشور ضمن فئة المنشورات التي تحتوي على إشارة للمرشح أو لا.

- **النوع الاجتماعي للمترشحين:** تم تحديد النوع الاجتماعي للمترشحين على نحو آلي، ووقع تصنيفهم على أنهم إما رجال أو نساء.

وبالاستناد إلى قائمة المترشحين الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مثلت المرأة 11.5 فقط من المترشحين.

حيث شاركت في الجولة الأولى 122امرأة و34امرأة في الجولة الثانية.

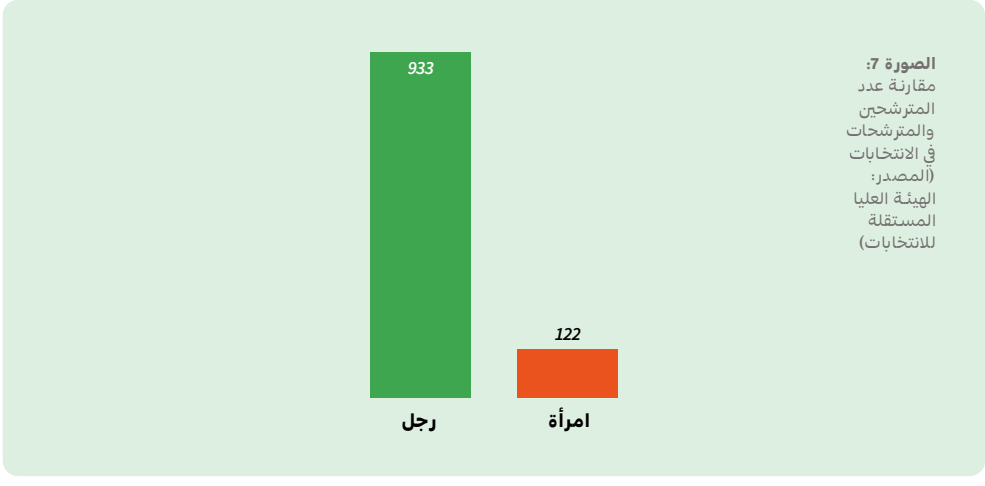

الصورة 7: مقارنة عدد المترشحين والمترشحات في الانتخابات (المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات)

- **نوع المحتوى:** تم تصنيف المحتوى على نحو آلي ضمن أنواع مختلفة تشمل النص والروابط والفيديو المُسجل والبث المباشر للفيديو، والصور.

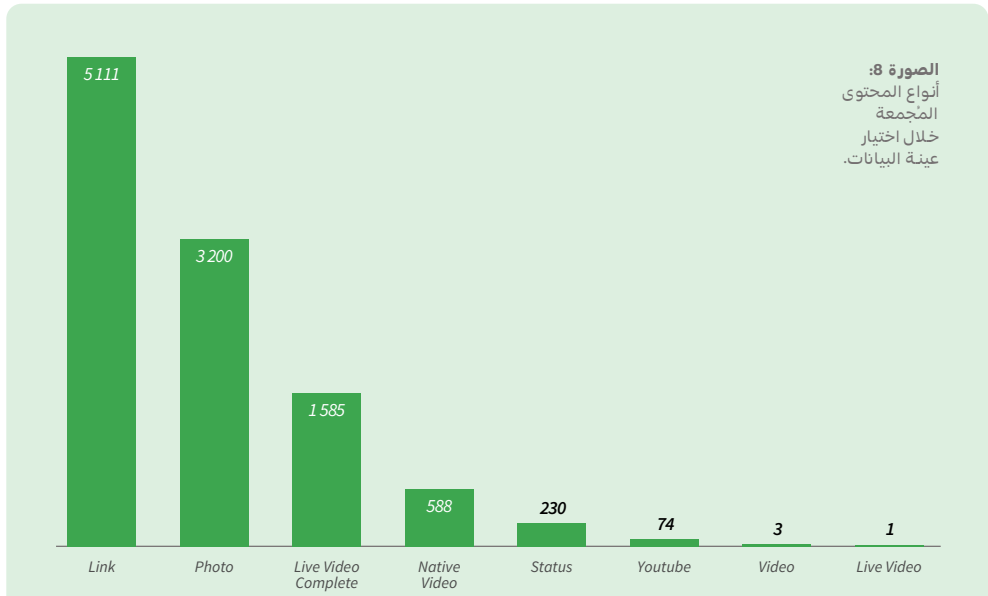

الصورة 8: أنواع المحتوى المُجمعة خلال اختبار عينة البيانات.

تحليل البيانات والشبكات

عند تحليل بيانات المحتوى، وقع استخدام أداة بايثون و Power BI.

وبالجمع بين الخاصيات التي توفرها كل من هاتين الأداتين، تمكن الفريق من فرز البيانات ومعالجتها، وتحديد الشبكات التي ثبت تنسيقها لنشر محتويات متماثلة عن طريق عروض مرئية تجتذب المتلقي.

- **منهجية تحديد الشبكات التي تحتوي على محتويات غير مُثبتة**

في سياق تحليل البيانات، تم استخدام منهجية لتحديد الشبكات للتعرف على شبكات الصفحات التي تنشر منشورات متماثلة. وكان الهدف من ذلك هو الكشف عن جهود التعاون والتنسيق المحتملة فيما بين هذه الصفحات من أجل نشر محتوى غير مُثبت. وركزت هذه المنهجية على المعايير التالية:

1. منشورات متماثلة: اعتُبرت الصفحات التي نشرت أكثر من ثلاثة منشورات متماثلة ضمن الشبكات التي وقع الكشف عنها. وضمن هذا المعيار وجود تداخل كبير على مستوى المحتوى الذي تنشره هذه الصفحات. وبتحليل أوجه التماثل هذه، سعى فريق العمل إلى الكشف عن الروابط والأنماط التي قام عليها نشر المعلومات.
2. منشورات ظهرت في نفس التاريخ: بحثت الشفرة على وجه الخصوص عن حالات نُشرت فيها المنشورات في نفس اليوم. زد على ذلك، لوحظ أن توقيت النشر كان متقاربا إلى حد كبير. ومكن هذا المعيار من تحديد الصفحات التي لم تكن تنشر محتويات متماثلة فحسب، بل تقوم بذلك في مدة زمنية قصيرة. وبيّن ذلك التنسيق أو التعاون المحتملين على مستوى توقيت النشر.

3. قاعدة استثناء الإذاعات والأخبار والصفحات الرسمية: استثنت هذه المنهجية صفحات الإذاعات والأخبار والصفحات الرسمية للتركيز على المحتوى غير المثبت والصفحات العشوائية. وباستثناء هذه الفئات، تمكنا من أن نضمن استهداف التحليل بالأساس للصفحات التي لا تمثل رسميا صفحات لوسائل إعلامية أو مصادر لمعلومات موثوقة. ومكن ذلك من التعمق في استكشاف الشبكات التي تعمل خارج نطاق القنوات المعروفة.

عوائق البحث

1. كنا قد اعتزمنا إدراج سن المترشحين بصفته عاملا هاما في فرز النتائج، وذلك خاصة من أجل تحديد المترشحين من الشباب. ولكن على الرغم من البحث المكثف، لم نتمكن من الحصول على المعلومة بشأن سن المترشحين من موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أو أي موقع إذاعي أو إخباري، أو حتى المنتديات المخصصة لحصص التعبير المباشر المتاحة للمترشحين. وفي الوقت الحالي، لم نتمكن من الحصول إلا على معلومات تتعلق بالمترشحين في الجولة الثانية من الانتخابات.
2. المحتوى: خلال عملية تحليل البيانات، توصل الفريق إلى أن العديد من الروابط لم تكن تعمل. (ما يمثل 3 في المائة من عينة البيانات) ولعل هذه النسبة راجعة لعدد من العوامل. فمبدئيا، صنفت بعض المنشورات على هذا النحو إما لأن محتواها قد حُذف أو مُحي، وهو ما يجعل من الصعب الحصول عليها لأغراض التثبت. علاوة على ذلك، صدر جزء من هذه المنشورات عن مصادر إخبارية رسمية ومحطات إذاعية وصفحات لها علاقة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وباعتبار موثوقية هذه المصادر، اعتُبرت هذه المحتويات موثوقة بدورها ولم تستوجب المزيد من التثبت على حدة. بالإضافة إلى ذلك، احتوت مجموعة جزئية من المنشورات على رسائل محايدة ضمن الحملة، مما جعل من حياديتها وغياب الانحياز سببا لعدم إجراء المزيد من التثبّت. ومن بين الجوانب الأخرى التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، احتمال أن بعض الصفحات قد تكون غيرت في إعدادات خصوصيتها من مفتوح إلى خاص، وهو ما قيد الوصول إلى الروابط والمحتويات ضمن المنشورات الموجهة لجماهير معينة. وأدى هذا التغير في الوضعية إلى مزيد عرقلة القدرة على التثبت من هذه المنشورات.

نماذج لروابط لم يُمكن الولوج إليها على صعيدين مختلفين:

- عدم إمكانية الولوج إلى الروابط بسبب عدم وجودها في الصفحة ذاتها:

يحدث ذلك حين يصبح من غير الممكن الدخول على الصفحة أو في حال تم تغيير إعدادات خصوصيتها وهو ما يحد من قدرة البعض على الولوج إليها.

الصفحة: **ما يفوتك شي**:

https://www.facebook.com/100084479785416/posts/144120631747262
https://www.facebook.com/100084479785416/posts/144429801716345
https://www.facebook.com/100084479785416/posts/144120631747262
https://www.facebook.com/100084479785416/posts/142157408610251
https://www.facebook.com/100064560076979/videos/1362300001237651
https://www.facebook.com/RadioIfm/videos/1516872728758062
https://www.facebook.com/100066700361916/posts/503563795210295
https://www.facebook.com/100077772279822/posts/598772008736037

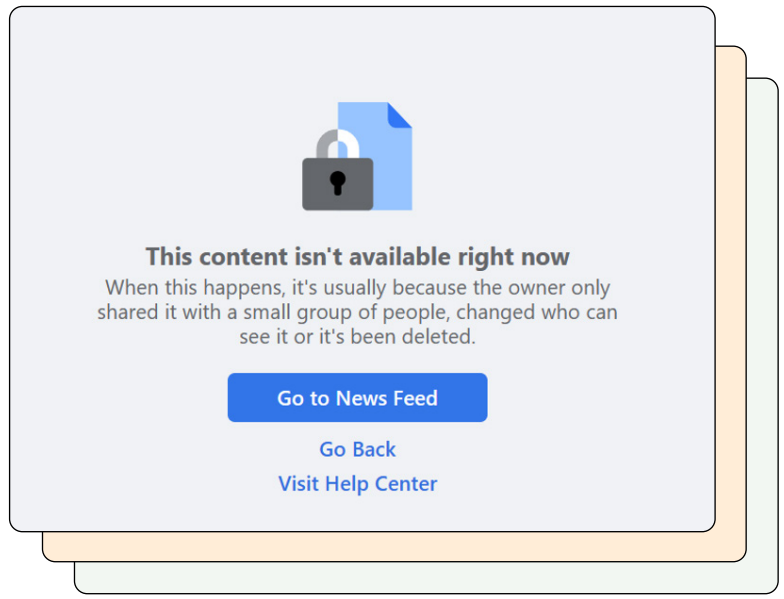

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 1 رسالة من موقع Meta تفيد بأن المحتوى لم يعد موجودا - روابط لا يمكن الولوج إليها بسبب عدم وجود المحتوى:

3. من بين العقبات الأخرى التي واجهناها خلال البحث عند معاينة موقع حسابات مسيّري صفحات فيسبوك. نظرا لشح المعلومات، لم يتمكن الفريق من البت في ما إذا كانت هذه الصفحات قد وقع شراؤها أو التلاعب بها أو إن كان مُسيّروها جميعهم خارج البلاد. ومن الممكن أيضا أن يكون ذلك ناجما عن استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة أو طرق أخرى لأغراض معينة، وهو ما زاد عملية تقييم مصدر الصفحات وتسييرها تعقيدا.

السياق العام وعينة البيانات المُجمّعة:

في التحليل الأولي، شملت البيانات ردود الفعل على القانون الانتخابي الجديد المذكور في الجزء المخصص للسياق. وكشف المحتوى الذي وقع تجميعه عن انقسام المشهد على وسائل التواصل الاجتماعي في تونس، بين مؤيد ومعارض عبروا عن آرائهم إزاء القانون الجديد.

إذ رأى المؤيدون أنه قانون ضروري لمنع الأفراد من ذوي السوابق من الترشح للانتخابات البرلمانية. ورأوا أن رؤية الرئيس قيس سعيد هي رؤية ثورية، وأشادوا بجهوده في محاربة الفساد. ومن جهة أخرى، أعرب المعارضون عن مخاوفهم من أن يقع استغلال هذا القانون لثني منتقدي الرئيس قيس سعيد عن المشاركة في الانتخابات. كما انتقدوا القانون لأنه جاء لإضعاف الأحزاب السياسية وخدمة مصلحة المترشحين الأثرياء، نظرا لإلغائه للتمويل العمومي للحملات الانتخابية. ويقوم بعض المعارضين باستخدام مصطلح 'انقلاب' عند الحديث عن قيس سعيد في علاقة بالاستفتاء والقانون الانتخابي الجديد، مشيرين إلى رفضهم دعم مثل هذا القانون.

بالإضافة إلى ذلك، تشير تحاليل البيانات إلى أن العديد من الأحزاب السياسية الكبرى أعلنت مقاطعتها للمسار الانتخابي، لأنها ترى فيها انتخابات غير شرعية.

وفيما يلي تحليل مفصل إضافي لأهم النتائج.

أهم النتائج:

- **النتيجة 1:** 1,330 منشورا من بين 11,564 منشورا وقع الشرح عليها على أنها "غير مُثبتة" (11.5 في المائة)

من بين 11,564 منشورا خاضعة للتحليل، تم تصنيف 1,330 منها (11.5 في المائة منها) على أنها

"غير مُثبتة" وهو ما يشير إلى وجود معلومات غير موثوقة، بما في ذلك المعلومات الخاطئة والمضللة والتي تُنشر لغرض الإساءة أو خطاب الكراهية. وما أثار انتباهنا هو تولي 58.4 في المائة من الصفحات المدرجة ضمن عينة البيانات نشر هذه المنشورات غير الموثوقة، مما يعني أن أكثر من نصف الحسابات الخاضعة للرصد (289 حسابا) قد شاركت في نشر المعلومات المضللة أثناء الانتخابات.

الصورة 9: توزيع التصنيف الفرعي للمحتوى "غير المُثبت

وكشفت المزيد من التحاليل أن معظم المحتويات غير المُثبتة تنتمي لفئة "الصور"، وتشكل 54.81 في المائة من إجمالي المحتوى. وشكل البث الحي للفيديو 8.27 في المائة من المحتوى غير الموثوق.

Link	288	21.65%
Live Video Complete	101	8.27%
Native Video	97	7.29%
Photo	729	54.81%
Status	94	7.07%
Video	3	0.23%
Youtube	9	0,86%
Total	**1 330**	**100.00%**

الصورة 10: أنواع المحتوى "غير المثبت" باستخدام CrowdTangle

كشف التحليل على أن الصفحات المشاركة في نشر المحتوى 'غير المُثبت' تنتمي لفئات مختلفة. وشكلت فئة "السياسيين" أعلى نسبة من الصفحات التس تنشر مثل هذه المحتويات، حيث مثلت 25.9 في المائة من مجموع الصفحات. علاوة على ذلك، تساهم المواقع الإخبارية بنسبة 15.52 في المائة في المحتوى "غير المُثبت"، مما يبين أن الفئات التي غالبا ما يُنظر إليها على أنها مصادر موثوقة هي أكثر ما يساهم في نشر المعلومات غير المُثبتة.

Politician	19.3%	25.90%
News_Site	14.0%	15.52%
Personal_Blog	11.0%	10.71%
Radio_Station	3.7%	7.42%
Activity_General	6.6%	5.51%
Media_News_Company	8.3%	4.84%
Community	5.1%	4.70%
Person	4.2%	4.53%
Blogger	4.7%	3.80%
Podcast	1.1%	2,31%
Broadcasting_Media_Production	1.0%	2.17%
Political_Party	2.4%	2.15%
Journalist	3.0%	1.73%
Political_Candidate	2.2%	1.44%
Media	0.8%	0.88%
Digital_Creator	1.0%	0.81%
Local	0.5%	0.78%
Artist	0.5%	0.70%
Tv_Channel	0.6%	0.55%
Community-Organization	2.0%	0.53%
Magazine	1.4%	0.51%
Topic_Food_Grocery	0.2%	0.45%

Advertising Marketing	0.1%	0.39%
NGO	1.3%	0.36%
Topic_Newspaper	0.8%	0.30%
City	0.1%	0.16%
Sports	0.1%	0.12%
Town_Hall	0.2%	0.11%
TV Show	1.4%	0.10%
Total	**100.0%**	**100.00%**

الصورة 11: فئات الصفحات التي تنشر محتويات "غير مُثبتة"، بعد ترتيبها حسب مجموع التفاعلات وفقا لـ CrowdTangle

- **النتيجة 2:** 87.9 في المائة من المحتوى غير المُثبت صُنّف على أنه معلومات مُضلّلة.

مكن السياق العام للمعلومات المضللة خلال فترة الانتخابات من التوصل إلى استنتاجات قيّمة بشأن تحديد المنشورات التي ستُصنّف على هذا النحو. وبناء على التحليل الذي أجريناه، تمكّنا من التعرف على أهم الأساليب والخطابات المستخدمة في هذه الحملات أثناء الانتخابات، حيث استخدمت الحملات التضليلية التي استهدفت المترشحين السياسيين حسابات مزيفة، وعمدت إلى نشر نظريات المؤامرة عن طريق إحالة الروابط، إلى جانب الحملات التي تتهم المترشحين "بخيانة" البلاد لتلقيهم أموال من مصادر أجنبية.

- **النتيجة 3:** قامت 279 من بين 477 صفحة بنشر محتوى غير مُثبت - 58.4 في المائة

من بين 477 صفحة خاضعة للمعاينة، قامت 279 صفحة (58.4 في المائة) بنشر محتوى غير مُثبت. ويُبيّن ذلك أن عددا كبيرا من الصفحات شاركت في نشر المعلومات التي لم تخضع للتثبت الكافي. وتبعث هذه النتيجة على القلق إزاء موثوقية ودقة المعلومات المنشورة على هذه الصفحات، وأثرها المحتمل على الرأي العام واتخاذ القرارات.

ويوحي العدد الكبير من الصفحات التي تنشر المحتوى غير المُثبت بوجود معضلة على مستوى التثبت من المحتوى ونشر المعلومة على نحو مسؤول. ويؤكد ذلك الحاجة إلى تعزيز عمليات التحقق من الوقائع والأهمية البالغة لتقييم المصادر ضمن المنظومة الإلكترونية، خاصة أثناء الفترات الحساسة، على غرار الانتخابات.

قهواجي البرلمان	46
Babnet	48
منية غزلاني خريف الصفحة الرسمية - Monia Ghozlani Khraief	41
TN اخبار	38
الراجل الي قهرهم	37
تونسنا 24	34
تحالف احرار	31
البلاغ	28
النهضة 24	26
المارد التونسي لتطهير الداخلية	25
Tuniscope	22
بوابة تونس - Tunigate	22
Kashf media - كشف ميديا	19
Diwan FM	17
المعز الحاج منصور	17
شبكة المدونين الاحرار	17
TAKRIZ	15
للحديث بقية	15
Tounesna FM	14
جريدة الحرية التونسية - AL Horria	14
الصفحة الرسمية لموقع النهار نويز	13
الوطنيون التوانسة - Les Nationalistes Tunisiens	13
بالسواك الحآر	13
Total	**1330**

الصورة 12: الصفحات التي تساهم في الحملات التضليلية (مرتبة حسب أكثرها نشاطا)

كشف التحليل على أن الصفحات المشاركة في نشر المحتوى 'غير المُثبت' تنتمي لفئات مختلفة. وشكلت فئة "السياسيين" أعلى نسبة من الصفحات التس تنشر مثل هذه المحتويات، حيث مثلت 25.9 في المائة من مجموع الصفحات. علاوة على ذلك، تساهم المواقع الإخبارية بنسبة 15.52 في المائة في المحتوى "غير المُثبت"، مما يبين أن الفئات التي غالبا ما يُنظر إليها على أنها مصادر موثوقة هي أكثر ما يساهم في نشر المعلومات غير المُثبتة.

تعكس الصورة 8 أكثر الصفحات المساهمة في الحملات التضليلية، ووقع ترتيبها حسب درجة نشاطها، وهو ما يتحدد من خلال عدد المنشورات التي وقع شرحها بأنها محتوى تضليلي. ومن بين هذه الصفحات:

" قهواجي البرلمان" – وهي صفحة مفتوحة، وتصنف ضمن فئة "السياسيين

"Babnet" - هذه الصفحة خاصة بوسيلة إعلامية إخبارية.

"منية غزلاني خريف الصفحة الرسمية" – صفحة رسمية لمترشحة، ومُصنفة ضمن فئة 'المدونين'

إن تحديد الصفحات التي تنشر محتوى غير مُثبت هي خطوة هامة لفهم نطاق المشكلة وحجمها. فعند تحديد عدد الصفحات المتورطة، يصبح من الجليّ أن جزءا هاما من الأوساط الرقمية مُعرض للتورط في نشر معلومات قد تكون مضللة أو كاذبة.

– **النتيجة 4:** 143 من بين 1,330 رسالة "غير مُثبتة" (10.7 في المائة) تستهدف المترشحين بشكل مباشر

كشفت نتيجة إضافية أخرى أن 143 من بين 1330 رسالة "غير مُثبتة" (10.7 في المائة) قد استهدفت المترشحين على نحو مباشر. وركزت هذه الرسائل تحديدا على نشر معلومات قد تكون مضللة أو كاذبة عن المترشحين، مما يمثل جهدا مُتعمّدا للتأثير على الرأي العام والمس من سمعة المترشح أو مصداقيته.

أما الرسائل غير المُثبتة الأخرى، فقد تبين أنها تحتوي على معلومات مضللة عن المسار الانتخابي ككل، حيث شملت أهم أنواع الخطابات المذكورة آنفا. ويشمل ذلك نشر الأخبار الكاذبة، واستخدام الاستهزاء في الخطابات التضليلية والتي تحتوي على معلومات خاطئة، والترويج لنظريات المؤامرة. وسعت هذه الحملات التضليلية إلى إحداث اللبس والمس من الثقة في المسار الانتخابي والتلاعب بالرأي العام.

أكد العدد الكبير من حالات استهداف المترشحين بشكل مباشر ونشر المعلومات المضللة على نطاق واسع بشأن المسار الانتخابي على الحاجة إلى مزيد التمحص وضرورة تقييم المعلومات اثناء الفترات الانتخابية. كما أبرز التأثير الذي قد تتسبب فيه الخطابات التي تحتوي على معلومات خاطئة أو مضللة على بلورة الراي العام وعلى نتائج الانتخابات

فاطمة المسدي	20
محمد علي	19
رشدي الرويسي	7
هدى خليل	7
رمزي الشتوي	4
سجيعة الجلولي	4

فتحي رجب	4
محمد ماجدي	4
مهى عامر	4
نجلاء بنميلود	4
ياسين مامي	4
الطيب الطالبي	3
حمدي بن صالح	3
نورة الشبراك	3
الساسي علية	2
جلال خدمي	2
حاتم القلعي	2
سرحان الناصري	2
عماد أولاد جبريل	2
مكرم اللقام	2
نجلاء اللحياني	2
هالة جاب الله	2
وفاء بن سليمان	2
أحمد بنور	1
أحمد سعيداني	1
أسامه الولهازي	1
العربي قادري	1
أميرة شرف الدين	1
بسمة الهمامي	1

بوعلي رابح	1
بيرم أنيس القيلوزي	1
ثابت العابد	1
حسام بوقراص	1
حسن بوسامة	1
حنان بيبي	1
رضا دلاعي	1
رفيق بن دراه	1
رؤوف الفقيري	1
سرور محفوظي	1
سميره نصير	1
سيرين المرابط	1
شكري بن البحري	1
طارق الخوفي	1
طارق براهمي	1
عاطف بن حسين	1
عبدالحليم بوسمة	1
عبدالسلام الدحماني	1
عمار عيدودي	1
ماهر بوبكر الحضري	1
محمد أحمد	1
محمد العشي	1
محمد عمار	1

مريم الشريف	1
هالة الطرودي	1
هشام حسني	1
هناء الحداد	1
وليد بن جاوحد	1
يسرى الساسي	1
Total	**143**

الصورة 13: مرشحون استهدفتهم حملات تضليلية (مرتبين حسب أكثر المترشحين المشار إليهم)

- **النتيجة 5:** 45 في المائة من الرسائل غير المُثبتة التي استهدفت مترشحين على نحو مباشر كانت تستهدف النساء المترشحات للانتخابات

وكشف تحليل البيانات بعض الاتجاهات السائدة التي تبعث على القلق بشأن المحتوى الذي يستهدف المترشحين في سياق الانتخابات. ومن بين المحتويات التي تستهدف المترشحين على نحو مباشر، والتي تمثل 10.7 في المائة من مجموع المحتويات، تبين أن جزءا كبيرا منها (45 في المائة) يُستخدم لنشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة بشأن المترشحات. وسعت هذه المعلومات الخاطئة إلى المس من مصداقية المترشحات وجدارتهن بالثقة.

ومن الجدير بالذكر أن المترشحات لم يمثلن سوى 11.5 في المائة من مجموع المترشحين للانتخابات. وتشير هذه النسبة الضئيلة بالفعل إلى محدودية مشاركة المرأة أصلا في المسار الانتخابي. ولكن التوصل إلى أن 45 في المائة من المعلومات المضللة وخطاب الكراهية تستهدف المترشحات تحديدا يمثل نتيجة هامة ينبغي الوقوف عندها.

ولا تسلط هذه النتيجة الضوء على ارتفاع نسبة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية ضد المترشحات فحسب، إنما تبرز أيضا التحديات الكامنة والعراقيل التي يواجهنها أثناء حملاتهن الانتخابية. وقد يكون لنشر الأخبار الكاذبة والرسائل السلبية بشأنهن آثار وخيمة على سمعتهن وعلى نظرة الرأي العام للمترشحات، وهو ما سيزيد من تكبيل حظوظهن في الفوز في الانتخابات.

أمثلة:

1. منشورات تحتوي على مزاعم تستهدف المترشحة فاطمة مسدي وتتهمها بالتورط في إرسال الشباب إلى سوريا، ثم الإلقاء باللوم على أطراف أخرى للتنصل من المسؤولية.
2. منشور يستهدف المترشحة سيرين مرابط ويعكس صورا لها مع قيس سعيد ونبيل القروي وسيف الدين مخلوف. ويرد في المنشور أنها "لا دين لا ملّة" وأنها تتقرب من العديد من الأشخاص ذوي النفوذ، وهو ما قدي يؤدي إلى انتخابها آليا في البرلمان."
3. مزاعم بتورط المترشحة "حنان بيبي" في الاستيلاء على مقهى.
4. منشور يستهدف المترشحة زكية الكسراوي، وهي مرشحة لم تتمكن من المرور للدور الثاني على الرغم من أن لها 5 آلاف متابع على إنستغرام. كما وقع شتم هذه المرشحة على أساس المظهر الخارجي حيث تم نعتها وتشبيهها بـ'القردة'.
5. هذا المنشور استهدف المترشحة مريم اللغماني. وأشار هذا المنشور إلى أن سلوك هذه المترشحة اليسارية هو من ضرب التهريج. وعلى الرغم من كثرة المؤيدين، واجهت انتقادات بسبب توجهها السياسي وبسبب تعاملاتها الشخصية السلبية. ويُرجح أن هذه المنشورات قد أثرت على صورتها على نحو سلبي ومست من سمعتها السياسية وحظوظها في إعادة انتخابها.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 2 : "محتوى غير مثبت" (خطاب الكراهية/معلومات مضللة) عن مترشحات

– النتيجة 6:

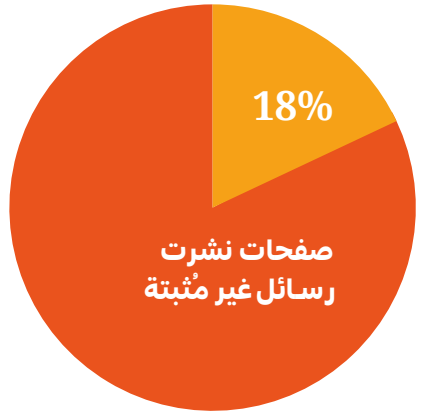

50 من بين 279 صفحة (18 في المائة) تم فتحها أثناء فترة الانتخابات - من آب/أوت 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022

وتسلط هذه النتيجة الضوء على النمط الذي يبعث على القلق أثناء الفترة الانتخابية، ن آب/أوت 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 كما تكشف إطلاق عدد كبير من الصفحات الخاضعة للتحليل (50 من بين 279 صفحة أو 18 في المائة) ضمن هذا الإطار الزمني. وتثير هذه النتيجة الشكوك بأن هذه الصفحات قد تكون قد استُحدثت خصيصا لنشر الأخبار الكاذبة في علاقة بالانتخابات، والتلاعب بآراء الناخبين وبث بذرة الارتياب في صفوفهم.

ويمثل استحداث الصفحات التضليلية عمدا لنشر المعلومات الكاذبة والتلاعب بالرأي العام معضلة شائكة قد تمس من مصداقية الانتخابات. وقد يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية مختلفة، مثل التأثير على سلوك الناخبين، وتشويه الخطاب العام، وتقويض الثقة في المسار الديمقراطي. كما أن وجود هذا العدد الكبير من هذه الصفحات أثناء الفترات الانتخابية يكشف عن جهود تُبذل عمدا للاستفادة من الانتباه المتزايد وقابلية الناخبين للتصديق في مثل تلك الفترات.

– النتيجة 7:

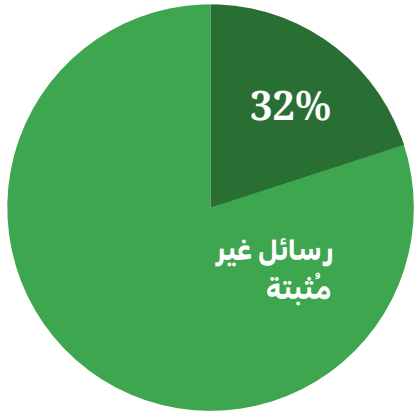

23 في المائة من الرسائل غير المُثبتة نشرتها صفحات من خارج البلاد

تشير البيانات المُجمعة إلى أنه من بين كل المحتويات التي لم تكن مُثبتة، 23 في المائة منها نُشر على صفحات من بلدان أخرى خارج تونس. ومن بينها تركيا وفرنسا وإندونيسيا وألمانيا.

ويعني ذلك أن عددا كبرا من الرسائل غير المُثبتة قد ورد من مصادر أجنبية مما يُحيلنا إلى إمكانية وجود مساهمة أطراف أو كيانات خارجية في نشر مثل هذا المحتوى. وقد يعني وجود نسبة كبيرة من الرسائل غير المثبتة الصادرة من تونس أن هناك مزيجا من المعلومات الخاطئة على المستوى المحلي ومعلومات أخرى قد تكون حقيقية ولكنها غير مثبتة تلقى رواجا داخل البلاد. وهناك حاجة لإجراء المزيد من التحاليل والتحقيقات لتكوين فكرة أفضل عن طبيعة هذه الرسائل وتأثيرها.

الصورة 14: أكثر البلدان نسبا من حيث تسيير الصفحات

الخطابات والاتجاهات السائدة للمعلومات المضللة أثناء الانتخابات

ركزت الصفحات التي شاركت في نشر المعلومات الخاطئة أثناء فترة الانتخابات جهودها على نشر المعلومات الكاذبة عن المترشحين. وغالبا ما كانت الحملات التضليلية تستهدف المرشحين السياسيين من خلال نشر المعلومات الخاطئة عن حياتهم الشخصية أو مؤهلاتهم أو مواقفهم السياسية. وتسعى هذه الخطابات المُصطنعة إلى المس من مصداقية بعض المرشحين وتشويه سمعتهم، وبذلك تؤثر على صورتهم في أعين الرأي العام وعلى آراء الناخبين.

أمثلة: فيما يلي صور ملتقطة من الشاشة تكشف أخبارا كاذبة عن المترشحين. وفي إحداها مزاعم بتورط المترشحة "حنان بيبي" في الاستيلاء على مقهى. وفي صورة أخرى نجد توصيفا للوضع يقضي بأن من بين المترشحين للانتخابات أشخاصا يحملون سوابق عدلية وتورطوا سابقا في السرقة.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 3 : المعلومات الخاطئة التي تستهدف المرشحين.

من بين الجوانب الهامة الأخرى، استخدام الاستهزاء في الخطابات التي تحتوي على معلومات خاطئة أو تضليلية. وغالبا ما كانت الحملات التضليلية تستخدم حس الفكاهة والسخرية كأداة لنشر المعلومات المضللة. وباستخدام الاستهزاء أو السخرية، تُلمّع صورة الخطابات الكاذبة لتكتسي حُلّة المزاح أو الصورة الساخرة (meme) مما يجعل حظوظها في الانتشار أكبر واستساغتها دون تمعن أو نقد أسهل. ويمكن لمثل هذه الممارسات أن تُصعّب التمييز بين الحقيقة والخيال، ويصبح الأفراد غير قادرين على التمييز بين الأخبار الحقيقية والمعلومات المُضللة.

أمثلة: في إحدى الصور الملتقطة من الشاشة، نرى حملة تسخر من مترشح قال إنهم سيعملون على تهاطل الأمطار. ولكن هذه العبارة أُخرجت من سياقها وتم التلاعب بها لغرض السخرية. كما تُظهر صورة أخرى السخرية من المترشحين بشكل عام، مع التركيز على التجائهم غالبا لقطع وعود بتحقيق ما لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع ووضع أهداف طموحة مبالغ فيها.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 4 : أمثلة عن استخدام الاستهزاء في الخطابات التي تحتوي على معلومات خاطئة أو تضليلية

بالإضافة إلى ذلك، تبين أن نظريات المؤامرة كانت من بين أكثر الخطابات التي تحتوي على محتوى تضليلي. وتهدف هذه الخطابات إلى نشر الارتباك وزرع بذور الشك في النفوس إزاء المؤسسات القائمة والتلاعب بالرأي العام لخدمة مصالح معينة.

أمثلة: وفي الصور أدناه مطالب بتشريك الحزب الإسلامي المحافظ النهضة في الانتخابات مقابل وقف الإيقافات ضدها، وقبول صندوق النقد الدولي لطلب تونس بشأن الحصول على قرض.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 5 : أمثلة عن نظريات المؤامرة

ومن بين الخطابات الهامة التي تم رصدها في المنشورات التضليلية أثناء فترة الانتخابات مزاعم بوجود تمويلات أجنبية. وسعى هذا الخطاب إلى إقناع المتابعيني بأن بعض المترشحين قد تلقوا دعما ماليا أو تدخلا من جهات أجنبية، وهو ما أثار الشبهات حول نزاهتهم واستقلاليتهم.

أمثلة: يزعم هذا المنشور أن "منظمات وجمعيات سرية تحرك الشارع التونسي لدفعه للفوضى. كما تدعي أن هذه التمويلات الأجنبية تبقى مجهولة وهو مال فاسد لبيع الوطن.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 6 : أمثلة عن محتوى تضليلي عن التمويلات الأجنبية

إن إدراج مثل هذه الخطابات ضمن المحتويات التضليلية أكد أكثر فأكثر أن هذه الحملات التي تنشر معلومات خاطئة مُفتعلة. فعندما يدعي صائغو هذه المنشورات تدخل أطراف أجنبية، فهم بذلك يسعون إلى تأجيج الحس القومي

وترسيخ الشك في المترشحين والأحزاب والتلاعب بالرأي العام. واستغل هذا الخطاب المخاوف والشكوك الموجودة فيما يتعلق بالتدخل الخارجي في الشؤون المحلية، لتضخيم هذه المخاوف من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

وفي الآن نفسه، كان الادعاء بأن البلدان الأخرى ليس لها مصلحة في التدخل في الانتخابات جزءا بدوره من المحتوى التضليلي، حيث سعى إلى المس من مصداقية بعض المترشحين وشرعيتهم وأحيانا الانتخابات في حد ذاتها. وبالإشارة إلى أن البلدان الأخرى لا تبالي بدعم الانتخابات أو تعيرها اهتماما، سعت هذه المحتويات إلى التشكيك في صحة العملية الانتخابية ومشروعيتها. ويرمي هذا الخطاب إلى تقويض الثقة في نتائج الانتخابات وإثارة التساؤلات حول عدالة النظام الانتخابي برمته ونزاهته. ومن خلال التشكيك في مصلحة البلدان الأخرى أو مدى اهتمامها بهذه الانتخابات، سعت الحملة التضليلية إلى تقويض ثقة الرأي العام في المسار الانتخابي وربما أيضا نزع الشرعية عن نتائجه.

أمثلة: تصريح مسؤولة أمريكية سابقة اسمها سارة يركس، تقول فيه إن حراك قيس سعيد لا يكفي لاستعادة ثقة واشنطن، وهو ما لم يرد على لسان المسؤولة. فالمقال الذي صدر في واشنطن بوست[5] ، يذكر يركس بالفعل، وهي باحثة في الشأن التونسي لدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وعبرت عن شكها في أن تؤدي الانتخابات المقبلة والخطوات التي اتخذها سعيد إلى تخفيف التوترات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن لم يحتو المقال على عبارة "حراك قيس سعيد لا يكفي لاستعادة ثقة واشنطن".

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 7 : أمثلة عن محتوى تضليلي بشأن ضعف اهتمام البلدان الأخرى بالانتخابات في تونس.

[5] Missy Ryan, "Tunisia's Leader Defiantly Rejects U.S. Rebuke on Democratic Erosion", The Washington Post, 14 December 2011.

الممارسات والأساليب المستخدمة لنشر المعلومات المضللة أثناء الانتخابات:

صفحات وحسابات مزيفة لمترشحين:

أثناء الانتخابات البرلمانية، كشف فريق Lab'Track عن وجود حسابات مزيفة على فيسبوك. وتدعي هذه الحسابات تأييدها لمترشحين معينين مستخدمة أسماء المترشحين كعنوان لصفحاتها. ولكن في الواقع، لم يكن هؤلاء مؤيدين لهؤلاء المترشحين بالفعل، بل غايتهم الأساسية كانت نشر المعلومات المضللة عنهم.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 8 : حسابات مزيفة تدعم عبير موسي تشارك في نشر محتويات 'غير مثبتة".

وتعمل هذه الحسابات المزيفة على نشر المعلومات الخاطئة والمضللة عن الخصوم من المترشحين. وقد تستخدم عدة ممارسات بما في ذلك نشر الإشاعات وفبركة الروايات، أو تشويه الحقائق للتلاعب بالرأي العام. ونيتهم في ذلك هي تشويه سمعة الخصوم ومصداقيتهم، للتأثير في نهاية المطاف على آراء الناخبين وقراراتهم.

الروابط الخادعة:

من بين الظواهر الأخرى التي تبعث على القلق والتي تفطن إليها الشارحون على البيانات، وجود روابط تحيل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي إلى صفحات إلكترونية تحتوي إما على معلومات مضللة أو صفحات غير موجودة أصلا. ولعبت هذه الروابط الخادعة دورا هاما في التلاعب بالمتابعين، حيث كانت تقودهم للاطلاع على محتويات كاذبة أو تضليلية، أو تمنعهم من الوصول إلى معلومات مشروعة إجمالا.

وغالبا ما ترد هذه الروابط في شكل مصادر مشروعة للمعلومة، مثل المقالات الإخبارية أو المواقع المعروفة، لحث مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على النقر عليها. ولكن بدل تقديم معلومة دقيقة وموثوقة، تُحيل هذه الروابط المستخدمين إلى صفحات مواقع تنشر المعلومات المضللة أو تحيلهم إلى صفحة غير متاحة، تاركة إياهم دون معلومة أو في حالة إحباط.

مثال: الرابط

صفحات متغيرة:

من بين الاتجاهات السائدة الأخرى التي لوحظت على صفحات فيسبوك ظاهرة الصفحات المتغيّرة. ويشمل ذلك الصفحات التي طرأ على عنوانها أو صنفها أو نوع محتواها تغييرات، خاصة باقتراب الانتخابات. علاوة على ذلك، لوحظت حالات قامت فيها هذه الصفحات بنشر محتويات تتناقض مع الصنف أو الوصف المُسند لها.

وينطوي تغير الصفحات الذي لاحظناه على مستوى العديد من الصفحات التي رصدناها، مخاطر جمّة، بحيث يُستغل من قبل ذوي النوايا السيئة لنشر المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام عن طريق تغيير المحتوى والغرض من الصفحة، وهكذا يصبح المتابعون الأصليون عرضة للمعلومات الكاذبة أو المضللة.

واستُخدمت ظاهرة الصفحات المتغيرة خاصة كممارسة للوصول إلى نطاق أوسع من المتابعين، إذ حولت صفحات معروفة في فئات مثل مدون، فنان، مجلة لصانعي المحتوى الرقمي إلى منصات دعاية سياسية. وهذا النمط مستمر منذ سنة 2019.

ومن خلال التحليل توصلنا إلى أنه من 1,330 منشورا غير مُثبت، صدر 444 منشورا (أي 33.4 في المائة) من صفحات لا تقدم نفسها على أنها تنتمي لفئة مرتبطة بالنشاط السياسي أو لها أي دخل بالسياسة.

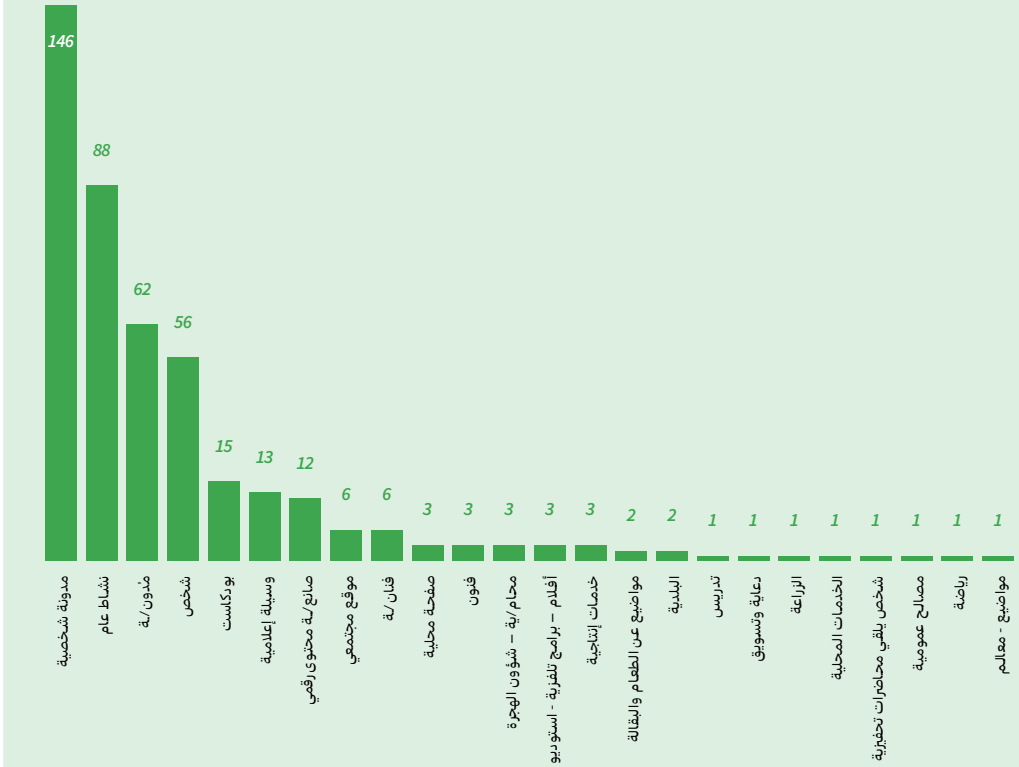

الصورة 15: فئات الصفحات التي تنشر محتويات "غير مثبتة" وفقا لـ CrowdTangle

حملات مُنسقة: الشبكات

خلال الانتخابات التشريعية، لوحظ أن العديد من الصفحات على فيسبوك جزء من التنسيق الاستراتيجي الذي يقضي بنشر المحتويات وغير ذلك من الأنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي. وكان هدفها إعطاء زخم أكبر لبعض المواقف السياسية. أما غايتها القصوى فهي التأثير على السلوك السياسي للمواطن التونسي وقلب موازين الانتخابات بما يؤدي إلى النتائج المنشودة. وورد في الجزء المخصص للمنهجية المتوخاة شرح مفصل للخطوات والعناصر المُستخدمة للتعرف على هذه الشبكات.

وتبين أن شبكات الصفحات تنشر نفس المنشورات بنفس الصياغة والشكل والأسلوب وحتى عروض الفيديو. وتوسع نطاق التنسيق بين هذه الصفحات ليشمل البث المباشر للفيديو، مما يكشف عن تعمد نشر هذه المحتويات على نحو متزامن. كما سبق ولاحظنا مثل هذا السلوك في التقرير الإقليمي الثاني الصادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، في علاقة بالتضليل الرقمي وخطاب الكراهية والاتجاهات الإقليمية السائدة والخطابات المحلية في سياق الانتخابات حيث تبين وجود نمط من النشاط المُنسّق.

أمثلة عن بث مباشر مُنسق:

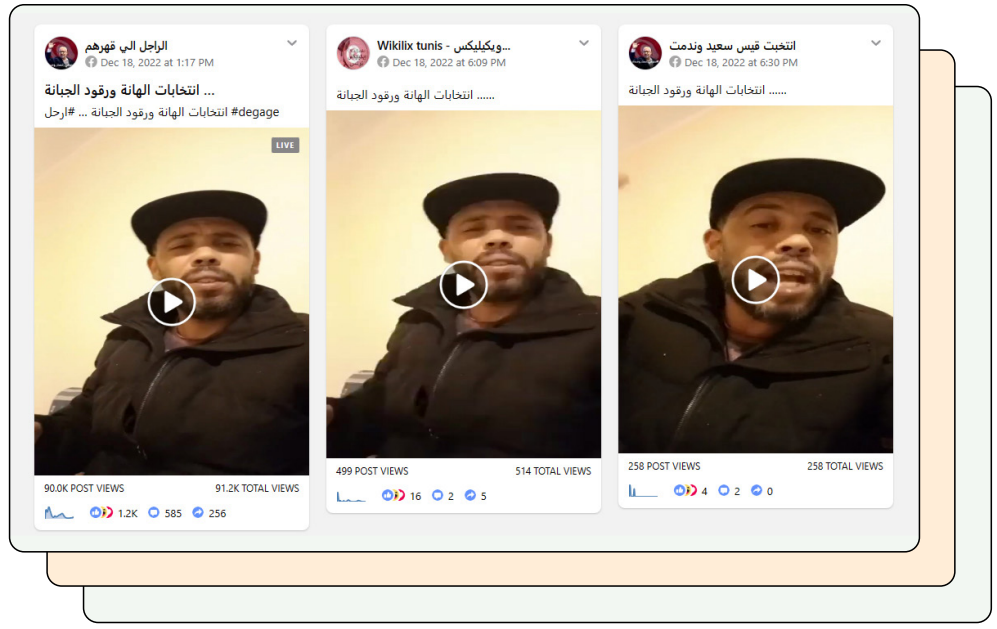

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 9 : البث المباشر المُنسّق بين صفحات على فيسبوك

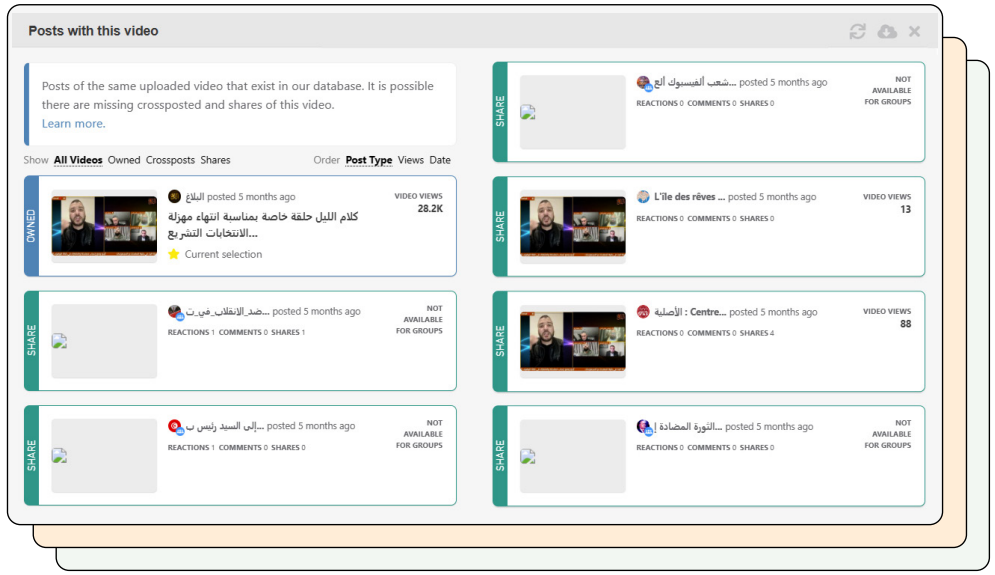

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 10 : بث مباشر مُنسق وفقا لـ *CrowdTangle

- استنادا إلى البث المباشر، يقوم CrowdTangle بالبحث في قاعدة بياناته على صفحات شاركت نفس الفيديو المباشر في نفس الوقت. وعلى الرغم من حذف العديد من هذه المنشورات التي تحتوي على البث المباشر من الصفحات التي ظهرت فيها أول مرة، إلا أنها تبقى موجودة في قاعدة بيانات CrowdTangle.

وكشف تحليل المحتويات وجود ثلاث شبكات أساسية تم الكشف عنها من خلال المنهجية المتبعة المذكورة آنفا:

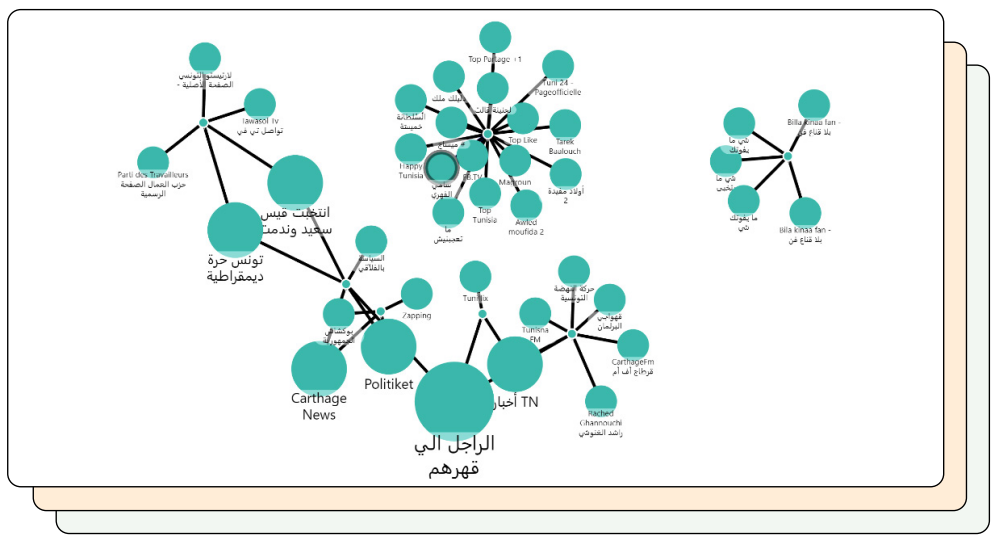

الصورة 16 : الشبكات التي رصدها تحليل البيانات بناء على العينة التي وقع تجميعها، وفقا لـ Power BI

الشبكة رقم 1: الشبكة المناهضة لقيس سعيد:

حين تعمقنا في دراسة المحتوى الذي تنشره كل شبكة، توصل الفريق إلى أن الشبكة التي تحتوي على أكبر عدد من الصفحات التي تنشر المحتوى غير المُثبت المُنطوي على معلومات خاطئة أو مضللة أو خطاب كراهية كانت تركز على مهاجمة الرئيس قيس سعيّد.

وظهر في هذه الشبكة نمط ثابت يتمثل في نشر محتوى يُعطي صورة سلبية عن قيس سعيد وينمّ عن كراهية. ويصفه المحتوى بالفاسد ويشير إليه بعبارة 'إنقلابي' ويذهب إلى أنه يسعى إلى نسف الديمقراطية في تونس.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 11 : صفحات ضمن الشبكة المناهضة للرئيس قيس سعيد.

توصل الفريق إلى نتيجة هامة تقضي بأن الصفحات الموجودة في هذه الشبكة تشترك في هويتها البصرية، مع الإشارة إلى تنسيق جهودها لإيصال رسالة متجانسة وترسيخ مكانتها بحيث تصبح معروفة على مختلف المنصات الرقمية. ومن المثير للاهتمام أن الخطاب الرئيسي الذي تنطوي عليه المعلومات المضللة و محتوى خطاب الكراهية المناهض لقيس سعيد مرتبط على نحو وثيق بحزب النهضة الذي كانت له أغلبية المقاعد قبل انقلاب 25 تموز/جويلية والذي يُعتبر الخصم الأول للرئيس قيس سعيد. ويُمكن إرجاع هذه الصلة إلى أنه منذ 25 تموز/جويلية، وعلى إثر سلسلة الاعتقالات التي استهدفت أعضاء حزب النهضة، أصبحت الحركة أكبر القوى المناهضة لقيس سعيد، إلى جانب عبير موسي، رئيس الحزب الدستوري الحر منذ سنة 2016، وهي من بين أكبر معارضي قيس سعيد.

وهناك اكتشاف آخر جدير بالذكر، ألا وهو أن العديد من حسابات مسيري هذه الشبكة ترتبط نشأتها بتركيا. ويثير ذلك احتمال أن الهجمات التي تستهدف النظام والتغييرات التي بادر بها الرئيس قد تكون بفعل قوة خارجية أو بتأثير منها، مما يطرح إمكانية التدخل الأجنبي في الشؤون التونسية.

ومن بين الصفحات التي حددناها ضمن هذه الشبكة، نجد صفحة قد حققت أكبر قدر من التفاعل خلال فترة الانتخابات. وحشدت هذه الصفحة عددا هائلا من المتابعين المتفاعلين يفوق عددهم 125,284 متابعا. علاوة على ذلك تمكنت الصفحة من تحقيق ما يفوق 1,35 تفاعلا، وهو ما يعكس تمكنها من إشراك المتابعين على نحو ملموس.

	Page Name	Total Interactions	Interaction Rate	Avg. Posts Per Day	Views on Owned Videos	Page Followers	Growth % and #
	Average Total	179,857.71	0.459%	13.56	2.03M	255,882.64	+11.19%
1	الراجل الي قهرهم	1.35M	0.775%	33.9	31.65M	117,747	+144.39% +69,567
2	فخّار 2020	667,105	0.07%	18.47	—	832,823	-0.14% -1,131
3	تحالف أحرار	573,546	0.585%	30.48	611,001	54,383	+10.53% +5,180
4	Wikilix tunis - ويكيليكس تونس	295,800	0.642%	8.39	5.59M	99,897	+29.78% +22,922
5	للحديث بقية	258,819	2.64%	5.89	2.99M	28,456	+12.70% +3,206
6	ALI Chouerreb	236,466	0.119%	6.89	2.39M	463,322	-0.30% -1,407
7	شي ما يفوتك	221,931	0.007%	79.9	30,842	657,531	-0.70% -4,653
8	المارد التونسي لتطهير الداخلية	216,792	0.859%	7.47	2.67M	69,744	+77.84% +30,527
9	مسكينة تونس - Meskina Tounes	215,753	1.142%	1.69	2.21M	181,803	+2.18% +3,874
10	زفّر راهي خلت	202,326	0.291%	3.08	2.22M	372,333	+4.76% +16,909
11	الحقائق - Al Hakaek	186,513	0.008%	35.19	211,279	1,095,273	+2.69% +28,696
12	قهواجي البرلمان	173,164	0.222%	10.42	4.39M	130,657	+18.27% +20,184

الصورة 17 : قائمة الصفحات المفتوحة التي تتصدر الصفحات ذات المُحتوى غير المُثبت.

الشبكة رقم 2: مؤيدو الرئيس قيس سعيد، ومعارضو حركة النهضة:

تتألف هذه الشبكة من خمس صفحات على فيسبوك تستهدف تحديدا قادة الاتحاد العام التونسي للشغل وحزب النهضة، عن طريق نشر معلومات مضللة واتهامات لا أساس لها. وصُممت هذه الصفحات على نحو يوحي بأن الوضع مستعجل ولتجلب انتباه المتابعين عن طريق وضع كلمة 'عاجل في مستهل المنشور. واستُخدمت هذه الممارسة على الأرجح لضمان التفاعل الفوري وحث المتابعين على قراءة المحتوى ومشاركته.

وكشف تحليل البيانات أن هذه الصفحات كانت نشطة بين 19 أيلول/سبتمبر و5 تشرين الأول/أكتوبر، وهي الفترة التي كانت فيها الصفحة تنشر بمعدل 3 منشورات في اليوم.

علاوة على ذلك، بلغ عدد التفاعلات على هذه المنشورات، بما في ذلك المشاركات والتعليقات، 11,549 تفاعلا. ويشير ذلك إلى درجة عالية نسبيا من التفاعل مع المحتوى.

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 12 : صفحات تنتمي للشبكة رقم 2

الشبكة رقم 3: محتوى يتضمن معلومات خاطئة أو مضللة ومحتوى ساخر:

تتضمن هذه الشبكة 16 صفحة على فيسبوك تركز بالأساس على نشر المحتوى غير المُثبت عن المترشحين والانتخابات بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن هذه الصفحات لا تتبنى أي موقف معين، ولكنها تتولى بدل ذلك نشر المعلومات التي قد تضلل المتلقي، أيا كانت الجهة المستهدفة. ولاحظ الفريق أن هذه الصفحات ترجع لحسابات مزيفة تنتحل شخصية ممثلين ومنشطين تونسيين، مثل سلمى الفهري وسميرة مقرون وطارق بعلوش. ويبعث هذا التقمص على الحيرة، إذ أن هذه الصفحات قادرة بكل سهولة على تضليل متابعيها والتلاعب بالآراء بالاستفادة من شعبية هذه الشخصيات المشهورة وما لها من تأثير.

علاوة على ذلك، لاحظ الفريق أيضا وجود صفحات مزيفة مترتبطة بمسلسلات تونسية مشهورة، مثل صفحة "أولاد مفيدة".

ويصل عدد متابعي هذه الصفحات المزيفة كلها إلى 535,000. ويساهم استخدام هذه الصفحات، التي تدعي أنها تنتمي لشخصيات أو مسلسلات معروفة، في تضليل المتابعين والتلاعب بالآراء وتقويض العملية الديمقراطية ككل.

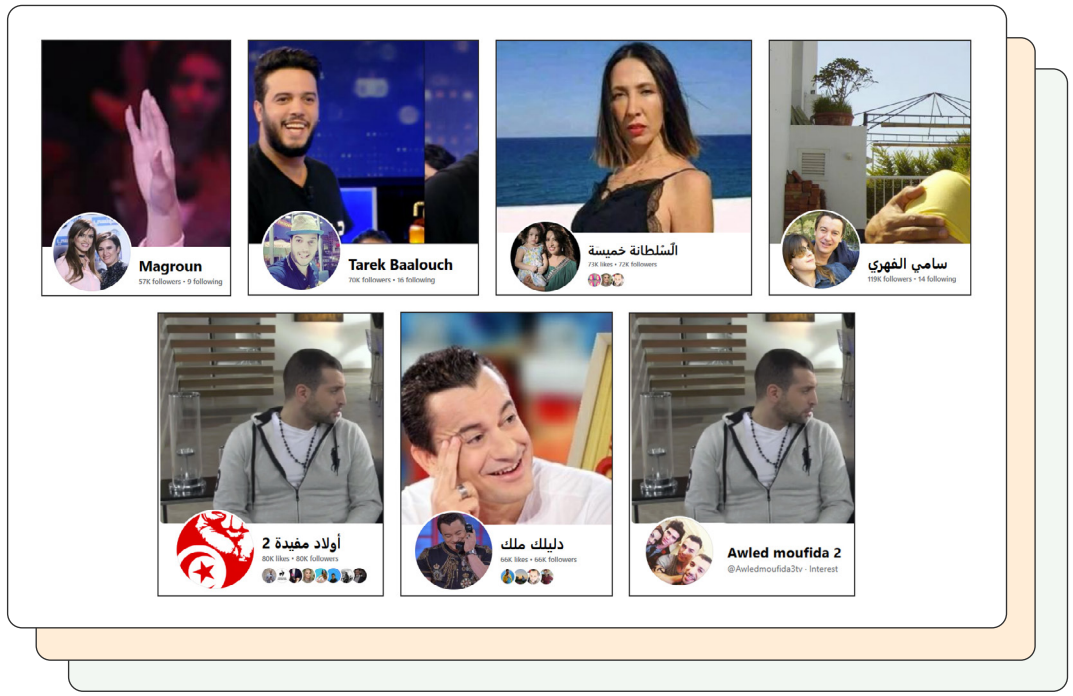

صورة ملتقطة من الشاشة رقم 13 : صفحات تنتمي للشبكة رقم 3

الخاتمة

يسلط التقرير الضوء على تأثير المعلومات المضللة والخاطئة على الرأي العام والنتائج الانتخابية خلال فترة الانتخابات التشريعية في تونس. كما يشير إلى أن التنقيحات التي طالت القانون الانتخابي بموجب المرسوم الرئاسي 55 كانت عُرضة للانتقاد لما فيها من تهميش للأحزاب السياسية، وإلغاء حصة المرأة والشباب، وعدم تحقيق التمثيل الجغرافي. ونتيجة لذلك، ظهرت حملات مقاطعة تشكك في شرعية أول انتخابات قائمة على المترشحين الأفراد في تاريخ البلاد.

وركز التحليل على 477 صفحة فيسبوك وقع رصدها أثناء الفترة السابقة للانتخابات وأثناءها وبعدها. وكشفت عن استخدام ممارسات مختلفة، وعلى مستويات مختلفة من الحدة، لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية الذي استخدمته مختلف الجهات التي لديها مصالح سياسية. كما نظر التقرير في تفاعل المتابعين مع هذه الممارسات، حين كان التنافس على النفوذ في السلطة التشريعية جاريا. حيث تم التعرف على عدد من الاتجاهات السائدة مثل الصفحات المُتغيّرة والشبكات المُنسّقة وتسيير الصفحات على نحو لامركزي، وحملات السخرية.

وقورنت هذه الانتخابات بالانتخابات الرئاسية التي انعقدت سنة 2019 والاستفتاء على الدستور حيث لوحظ وجود أنماط متشابهة مثل البث المباشر المُنسّق والصفحات المتغيرة والصفحات التي تنتمي إلى نفس الشبكة لنشر المحتوى التضليلي وخطاب الكراهية. ويكشف ذلك عن نمط سائد لا يزال معمولا به في الفضاء الرقمي.

ومن بين النقاط الهامة التي لاحظها فريق العمل على التقرير حملات تهجّم استهدفت المترشحات للانتخابات، حيث استُهدفت النساء على أساس مظهرهن الخارجي ونوعهن الاجتماعي وانتمائهن السياسي. وتؤكد هذه النتائج الصعوبات التي يتعرض إليها المترشحون، خاصة منهم النساء، أثناء العملية الانتخابية.

ويسلط التقرير الضوء على تأثير المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الانتخابات التشريعية في تونس، خاصة في مسائل معينة تتعلق بتعديل القانون الانتخابي وأنماط الممارسات الخادعة، والتهجّم على المترشحين.

التوصيات

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن الصفحات المتغيرة والصور الساخرة والصفحات التي تُدار من بلدان مختلفة لأغراض التلاعب بالرأي العام، تؤكد الحاجة إلى تعزيز القواعد التنظيمية والإشراف. ومن بين المقاربات التي يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي أن تستثمر فيها هي توفير موارد أكبر للتحكم في المحتوى باللغة العربية وتعزيز القدرات التقنية لرصد المحتوى الضار في الأوساط التي لا تُستخدم فيها اللغة الإنجليزية. وعلى المنصات أن تقوم بالتدقيق في صفحاتها ورصدها بشكل دوري وأن تقيّم إمكانية تعرضها للتلاعب الإلكتروني قبل الاستحقاقات الانتخابية (مثلا عن طريق نشر وثائق معلومات قُطرية)، وإجراء تحقيقات في كنف الشفافية بشأن أي تقارير تنم عن سلوكات ملتوية، وأن تُشارك النتائج التي توصلت إليها مع الجهات المعنية الموثوقة. ونوصي أيضا بأن تعزز منظمات المجتمع المدني نشاطها في مجال التوعية والتثقيف بشأن مخاطر انتشار المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي والضرر الذي قد ينجم عنها.

ويجب بلورة حملات توعوية تستهدف جهات معينة والتواصل مع المصالح العمومية للتأكيد على أهمية التفكير النقدي والتحقق من الوقائع ومهارات التثقيف الإعلامي.

كما ينبغي أن تضطلع شركات وسائل التواصل الاجتماعي بدور في ذلك، من خلال الاستثمار في حملات التصدي المُسبق للمعلومات المضللة وتقديم المزيد من المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لدلّهم على مواقع المعلومات المُثبتة بشأن العمليات الانتخابية، ولتمكينهم من التعرف على المحتوى الكاذب أو المضلل وتجنّبه.

المُلحق 1: قائمة الكلمات المفتاحية

عربي	English
تزوير النتائج	Forgery of results
طعون	Appeals
النتائج	Results
النتائج النهائية للاستفتاء	Final referendum results
الفصل 139	Article 139
دستور جديد	New constitution
قانون انتخابات سعيد	Saied's election law
قانون الانتخابات	Election law
تنقيح قانون الانتخابات	Amendment of the election law
اجراءات الترشح	Candidacy procedures
قواعد الترشح	Candidacy rules
إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	Announcement of the Independent High Election Commission
فاروق بوعسكر	Farouk Bouasker
ترشحات الانتخابات التشريعية	Legislative election candidacies
تقديم الترشحات	Candidacy submissions
مرشح	Candidates
تركيات	Endorsements

عدد الترشحات الجملي	Total number of candidacies
تمديد فترة قبول الترشحات	Extension of the candidacy acceptance period
قائمات الناخبين النهائية	Final electoral lists
إعلام المشاركين	Participant notification
انقضاء الطعون	Expiration of appeals
الحملة الانتخابية	Election campaign
المترشحين	Candidates
حملة انتخابات ديسمبر	December election campaign
الدوائر الانتخابية	Electoral districts
حملة مضللة	Misleading campaign
انتهاء الحملة في الخارج	End of the campaign abroad
خرق الحملة الانتخابية	Violation of the election campaign
ضعف الحملة الانتخابية	Weak election campaign
انتخابات ديسمبر 2022	December 2022 elections
الصمت الانتخابي	Election silence
خروقات	Violations
جرائم انتخابية	Election crimes
عزوف	Voter abstention
انتخاب	Voting
دوائر بالخارج	Overseas constituencies
اقبال ضعيف	Low voter turnout
نسب الاقبال	Voter turnout percentages
مترشح	Candidate

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	Independent High Election Commission
انتخاب	Election
خرق الصمت الانتخابي	Violation of campaign silence
نتائج الانتخابات	Election results
انتخابات تونس 2022	Tunisia 2022 elections
نتائج ضعيفة	Weak results
حملة انتخابات الدور الثاني	Second round election campaign
حصص التعبير المباشر	Direct expression sessions
انتهاء الحملة	End of the campaign
قائمات الناخبين النهائية	Final voter lists

2. الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (JOSA)

نُهى | نموذج ذكاء إصطناعي لرصد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي ف الأردن

تعرّف على الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح JOSA:

JOSA هي منظمة غير ربحية مقرها العاصمة الأردنية، عمّان وهي ملتزمة بتعزيز مبادئ الانفتاح والوصول إلى التكنولوجيا. وترتكز مهمة الجمعية على قناعة بأن البيانات غير الشخصية يجب أن تكون متاحة للجميع ومجانا، في شكل برمجية قائمة على المصدر المفتوح. كما أن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح من أشد المدافعين على حماية البيانات الشخصية وبلورة الأطر القانونية والتكنولوجية اللازمة لحماية الحقوق الرقمية لمستخدمي الإنترنت.

وهي تسعى من خلال مبادراتها إلى تعزيز مناخ رقمي آمن وشامل للمرأة، حيث أن الهجمات الإلكترونية القائمة على النوع الاجتماعي أصبحت معضلة كبرى في الأردن.

المقدمة

تقوم الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بتطوير نموذج قائم على الذكاء الاصطناعي أطلقت عليه تسمية "نُهى" (مرادف لكلمة عقل باللغة العربية)، يهدف إلى رصد خطاب الكراهية ضد المرأة في يالمنابر الرقمية الأردنية، مثل منصات التواصل الاجتماعي. وفي الأردن، لا تزال الأبحاث شحيحة بشأن ظاهرة العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي، وفقا للتقرير السنوي الصادر عن منظمة Siren Associates سنة 2011.[6] وضمانا لإشراك المرأة على نحو فعلي المساحات الرقمية العامة في الأردن، من الضروري تحليل الخطاب المنتشر على هذه المنصات ودراسته، بالإضافة إلى المحتوى المُوجه للمرأة عن طريق هذه المنصات على نحو مُمنهج وعلمي. ولكن

[6] Siren Associates, "Annual Report", May 2021.

تنطوي عمليات رصد هذه الخطابات ودراستها على مستوى عال من التعقيد، جراء الكم الهائل من المحتويات الضارة التي تستهدف المرأة على وسائل التواصل الاجتماعي، وفقا لتقرير Siren Associates.

وللمساهمة في هذه العملية، وفي إطار مشروع "الكلمة تِفرق" يركز نطاق عمل نموذج نُهى تحديدا على رصد العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الوارد ضمن خطابات تهاجم المرأة في المساحات الرقمية العامة في الأردن.

ويركز عمل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح على رصد خطاب الكراهية ضد المرأة في الأردن وتصنيفه. ويشمل ذلك طائفة واسعة من السلوكات، بدءا بالشتائم التي تزدري المرأة وصولا إلى التهديد بالقتل، والتي يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على سلامة وأمن النساء اللواتي يستهدفهن مثل هذا الخطاب.

وبما أن نموذج نُهى لا يزال قيد التطوير، ستقدم الجمعية ضمن هذا التقرير استنتاجات قائمة على البيانات التي استُخدمة لتدريب نموذج الذكاء الاصطناعي والمنهجية المتبعة خلال فترة البحث وفترة تطوير نموذج نُهى. ويشمل ذلك عملية اختيار عينة تضم مجموعات بيانات، واستخدام خوارزميات التعلم الآلي لتطوير النموذج، واختبار النموذج وتطبيق إجراءات التحقق منه. علاوة على ذلك، سيقدم التقرير فكرة عن التحليل الأولي الذي أُجرى على بيانات خطاب الكراهية ضد المرأة في الأردن، استنادا إلى عينة مجموعة البيانات، بما في ذلك الأرقام والإحصائيات التي تعطي فكرة أوضح عن البيانات المستخدمة لتدريب نُهى. كما يعكس التقرير الحدود والصعوبات التي واجهها فريق العمل في عملية جمع البيانات ورصد وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار أنوع مختلفة من خطاب الكراهية في مختلف المساحات الرقمية، والعوامل التي ساهمت في انتشار خطاب الكراهية على المنابر الإلكترونية، وتطوير الأداة. وفي خاتمة التقرير، نجد مجموعة من التوصيات الموجهة لمنصات التواصل الاجتماعي والسلطات الأردنية والمنظمات غير الربحية المعنية لمحاربة العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي وخطاب الكراهية المتحيز جنسيا في المنابر الرقمية.

وترى الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح أن كلا من عملية البحث وعملية تطوير نموذج نُهى يمثلان مساهمة قيمة في الجهود الحالة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومحاربة خطاب الكراهية ضد المرأة في الأردن، وفي بلدان عربية أخرى وفي أماكن أخرى من العالم. ويهدف هذا العمل إلى إلهام الأبحاث التي ستُجرى في المستقبل من أجل استحداث مشاريع وأدوات تراعي منظور النوع الاجتماعي.

السياق

نظرا للانتشار الواسع الذي حققته منصات التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة، تزايد التركيز على المشاكل التي تعترض المرأة في المساحات الرقمية في الأردن. كما ظهرت عدة منظمات ساهمت بشكل كبير في دراسة هذه الظاهرة على الصعيد الوطني، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، جمعية معهد تضامن النساء الأردني (SIGI - Tadamun)، ومؤسسة SecDev Foundation واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW).

ولكن على الرغم من النقاشات والجدالات اتي تدور على الصعيد الوطني بشأن إشراك المرأة في الميادين العامة والسياسية وتمكينها وجعل المساحات الرقمية في الأردن أكثر أمانا للنساء، لم يتم بعد بلورة منظومة شاملة تحمي المرأة من العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي، فالتشريعات ذات الصلة المعمول بها حاليا لا تزال غير قادرة على حماية المرأة في الأردن. فعلى سبيل المثال، وفقا للجنة الوطنية الأردنية

[7] https://women.jo/~women/sites/default/files/06-2022/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A[...]%A7%D20%85%9D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D8%9A.pdf

[8] Jordan Open Source Association (2022), Gender-Based Violence Against Women in Jordan: A policy Paper.

[9] GBV Sub Working Group, Jordan "Gender-Based Violence Risk Assessment for East Amman, October 2021", 1 November 2021.

لشؤون المرأة، الغالبية العظمى من النساء اللواتي يتعرضن للعنف الإلكتروني ضد المرأة يتوانين عن التبليغ عنه للسلطات المختصة (مثل الشرطة أو وحدة الجرائم الإلكترونية) لمختلف الأسباب، منها مثلا الوصم الاجتماعي، والإجراءات البيروقراطية، وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية عامة من حيث تعاملها مع القضايا الحساسة مثل العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي، وما تنطوي عليه إجراءات التقاضي من وجوب الحضور الشخصي لرفع الشكوى مما يجعل منها غير آمنة. وعليه، لم يقع البت سوى في 28.7 في المائة من البلاغات التي قدمتها نساء.

كما عجزت النظم والأطر القانونية والمؤسسية عن مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي الخاص بالمرأة الأردنية. وأدى عدم أخذ واقع النساء في المجتمع الأردني بعين الاعتبار إلى تبعات وخيمة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي بعض أشكال العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي إلى جرائم الشرف، حين تلقى المرأة حتفها على يد فرد من عائلتها. ويؤدي هذا الواقع القاتم إلى تردد النساء قبل التبليغ رسميا عن تهديدات تصلهن على المنابر الرقمية، لأن ذلك قد يؤدي إلى تبعات اجتماعية وخيمة، أو مخاطر تهدد صحتهن وحياتهن. وهذا الخوف من تبعات مماثلة هو ما يثني المرأة عن طلب يد العون من المؤسسات الرسمية للتعامل مع حالات العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى النقائص القانونية، تفتقر نسبة كبيرة من الموظفين العاملين لدى السلطات الرسميةي إلى المعرفة الكافية التي تمكنهم من التعامل مع مثل هذه الحالات، وذلك بسبب الضعف من حيث المؤهلات التعليمية والتدريبية التي تخول لهم الإلمام بمفاهيم النوع الاجتماعي والمسائل ذات الصلة. ووفقا لدراسة صادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اعتمدت فيها على عينة في شرق عمان، أشار العديد من مقدمي الخدمات للنساء أنهم غالبا ما يجهلون كيفية التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وكل ما ذكر آنفا يثبت أن منصات التواصل الاجتماعي في الأردن تمثل منابر غير آمنة للمرأة، نظرا لحجم التضييق الذي تتعرض إليه على هذه المنابر، خاصة إذا كانت ناشطة في المجال السياسي أو الحقوقي.

البيانات والمنهجية

اعتمدت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح مراحل التعلم الآلي التي تنقسم إلى أربع مراحل : الاستكشاف، التدريب، التطبيق، الرصد.

وفي مرحلة الاستكشاف، يقع تحديد المشكلة وجمع البيانات وتعيين الأهداف. أما في مرحلة التدريب، فنقوم ببناء النموذج وتدريبه باستخدام البيانات المُجمّعة والمُصنّفة. وتقضي مرحلة التطبيق بنشر النموذج ضمن أوساط إنتاج المعلومة. أما مرحلة الرصد فتتمثل في تقييم أداء النموذج باستمرار والقيام بالتعديلات اللازمة. وإلى حدود فترة إعداد التقرير، وباتباع هذه المراحل، تمكنت الجمعية الأردنية للمصد المفتوح من تطوير نموذج نُهى بدرجة F1تبلغ 72 في المائة وبما أن نُهى لا يزال في مرحلة التطوير، تعمل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح على تعزيز درجة F1 ساعية لتحقيق درجة F1 بنسبة 90 إلى 95 في المائة من الدقة.

ويلخص الرسم البياني رقم 01 أدناه مراحل التعلم الآلي.

1. الاستكشاف
التجميع | الاستطلاع | الفهم

2. التدريب
الاختبار | التدريب | الاعتماد

3. التطبيق
استخدام النموذج | تسجيل النتائج | الإدماج

4. الرصد
سجل النتائج | عرضها في رسم بياني | التنبيه

الرسم البياني 01 : مراحل التعلم الآلي

قامت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح في عملها على إطلاق مراحل التعلم الآلي، بوضع منهجية تشرح العملية المتوخاة لبناء نموذج الذكاء الاصطناعي لنُهى. وينقسم شرح المنهجية إلى جزءين: الجزء المتعلق بالبحث، الذي يضطلع بدور حاسم في تطوير نُهى، والجزء التقني، وهو الجزء الذي يحدد التعريفات للقراء الذين لا يمتلكون خلفية تقنية.

مرحلة الاستكشاف

خلال المرحلة الأولى (الاستكشاف)، أجرت الجمعية الأردنية للمصد المفتوح عددا من حلقات العمل مع تحالف الأمان الرقمي للمرأة[10] بشأن مراحل التعلم الآلي. وشملت هذه المرحلة تحديدا مشاورات مع شركائنا في TAMAM حيث طلبنا منهم أن يحددوا حسابات لناشطات في الأردن، ومساعدتنا على دراسة السياق الاجتماعي والسياسي لحالة انتشار العنف الإلكتروني في البلاد.

ويركز الجانب البحثي على تحديد الحسابات ورصدها وجمع البيانات وشرحها والتوثيق وتحديد الأدوات اللازمة وإجراء البحث بالتعاون مع تحالف TAMAM. واستكملت الجمعية بحثا نظريا داخليا لتحديد عينة من الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي الراجعة لنساء في الأردن قد تعرضن لخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت. وقمنا باختيار 83 امرأة في المجال العام الأردني ومن خلفيات وشخصيات مختلفة (مثلا: مؤثرات، صحفيات، ناشطات حقوقيات، سياسيات) على النحو المعروض في الرسم البياني رقم 03. ويعود حوالي 50 في المائة من هذه الحسابات التي وقع عليها الاختيار لسياسيات أو ناشطات حقوقيات. واختيرت هذه الحسابات استنادا إلى مدى نشاط صاحباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي، وما إذا كنا مستهدفات بخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي أو قد يصبحن مستهدفات في المستقبل. كما وقع الاختيار على 20 حملة وهاشتاغات لتحركات رقمية تدافع على حقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية للأردنيات، في إطار مرحلة الاستكشاف.

[10] تحالف TAMAM هو تحالف نسائي من أجل تحقيق الأمان الرقمي وتحالف أردني محلي أرسته الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح كشراكة مع المنظمات المحلية التي تدافع عن حقوق المرأة. ويهدف التحالف أساسا إلى التوعية بالأمان والسلامة الرقمية في صفوف النساء في الأردن.

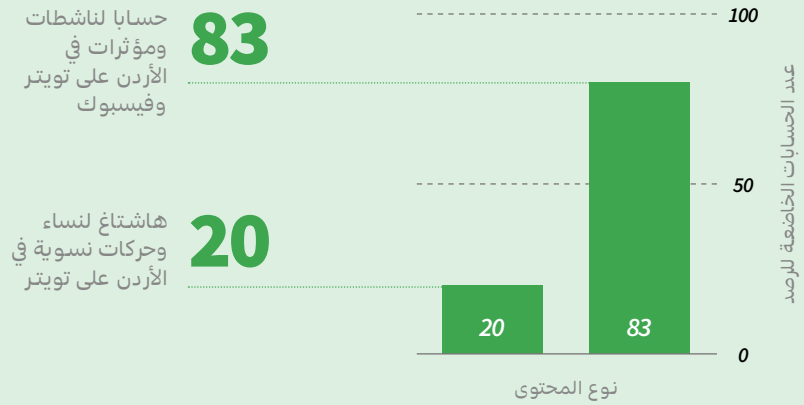

الرسم البياني 02 : تقسيم العينة

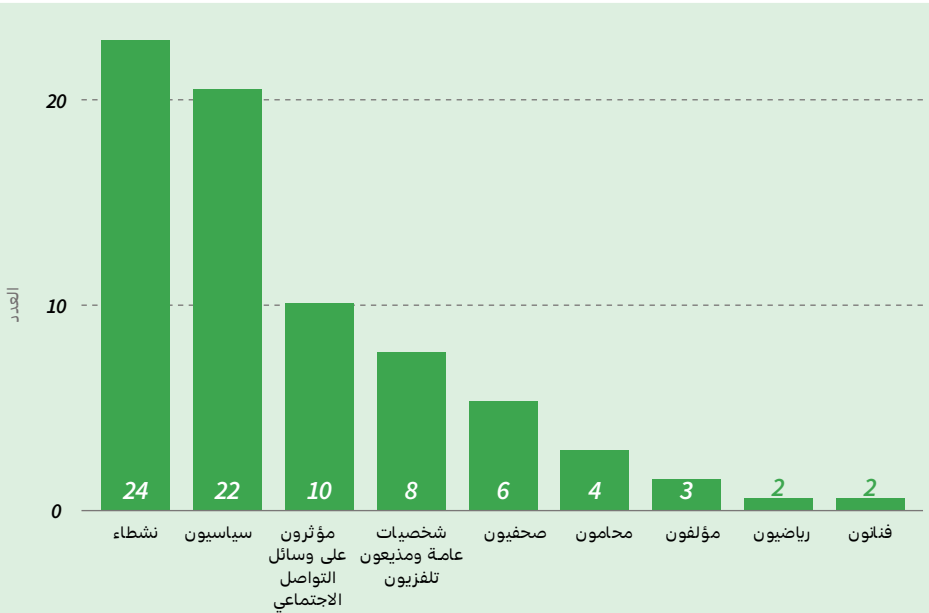

الرسم البياني 03 : العينة الممثلة للنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي

في الأثناء، لعب تحالف TAMAM دورا حاسما في تحديد مستويات تصنيف البيانات التي ينبغي استخدامها أثناء مرحلة الرصد وشرح البيانات. ونتج عن ذلك استحداث خارطة روابط خاصة بتصنيف "الشروحات" وتحتوي على تعريفات واضحة. وتم تحديد ثلاثة مستويات من التصنيف: 1) خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي أو خطاب الكراهية عموما، لاستخدامه في شكل مُدخلات لتطوير

نهى. 2) تصنيف خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، لدعم البحث وتحديد الأنماط. 3) أسس خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، وذلك لتكوين فهم أفضل للسياق وللتعمق في الأسس التي يرتكز عليها خطاب الكراهية، مثلا: خطاب الكراهية القائم على الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، أو على العرق، أو على النوع الاجتماعي. الصورة 01 تعكس المستويات الثلاثة والتصنيفات الفرعية.

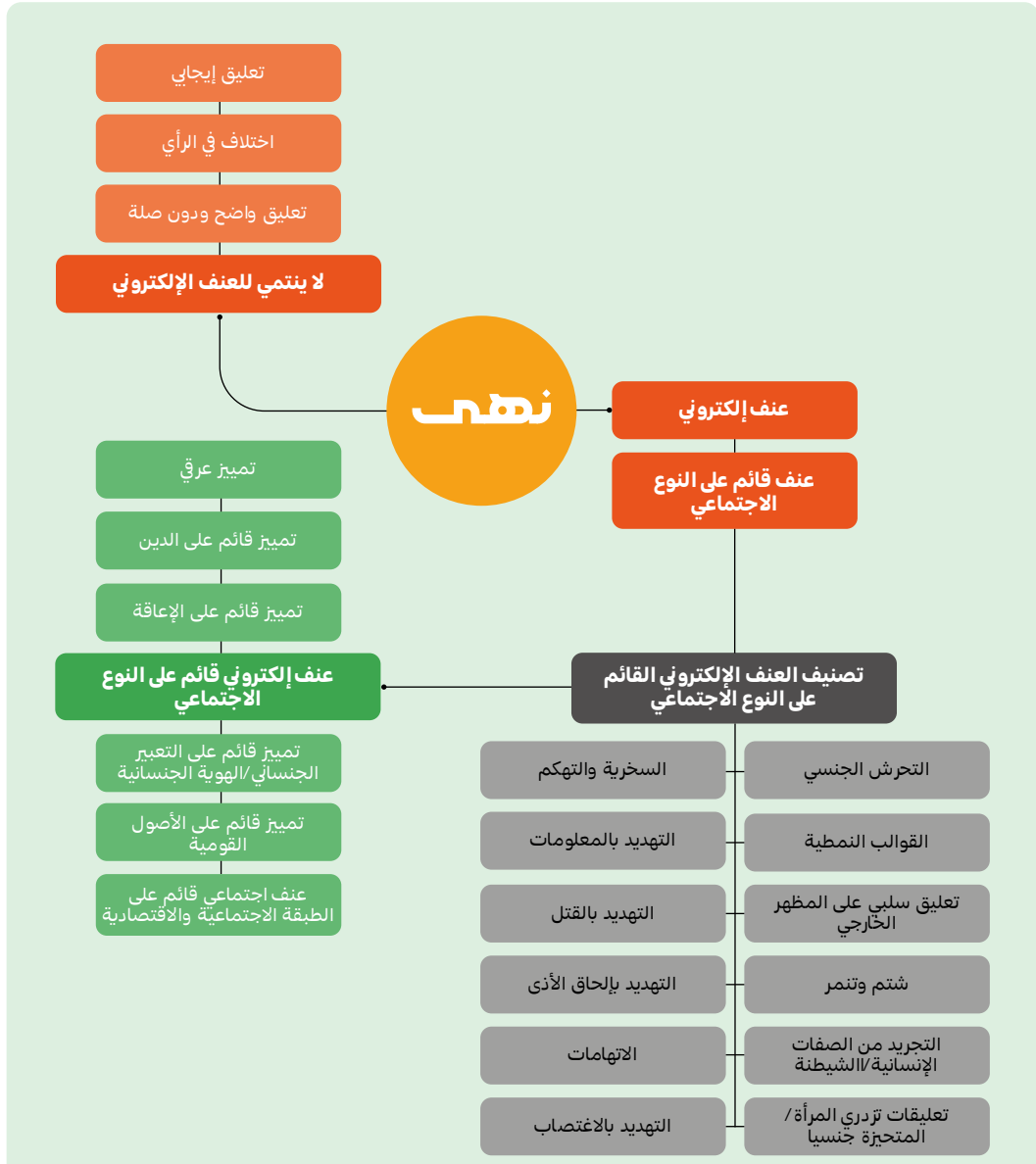

الصورة 01 : خارطة الروابط التي يستند إليها نموذج نهى

كما ورد في الصورة 01، يتكون التصنيف/الشرح في المستوى الأولى من خارطة الروابط من العنف الإلكتروني/الرقمي ومختلف الفئات المتعلقة بالعنف خارج إطار الإنترنت. والسبب وراء وجود فئات مختلفة من العنف خارج إطار الإنترنت مرتبط مباشرة بالبيانات اللازمة لتطوير الأداة، وذلك لتمكينها من التمييز بين المحتوى الذي ينم عن كراهية واختلاف والمحتوى الذي لا ينم عن كراهية. بعبارة أخرى، لا يُمكن لنا أن نتعلم اللون الأزرق إن لم نتعلم الألوان الأخرى أيضا.

كما أن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح وتحالف TAMAM أضافا تعريفات واضحة لبعض المفاهيم التي قد تؤدي إلى بعض اللبس والصعوبة في استيعابها أثناء عملية التأشير، استنادا إلى السياق والوضع في الأردن. ومن الجدير بالذكر، أن مصطلح "خطاب الكراهية" مُستخدم في بعض القوانين الأردنية ولديه تعريف خاص (وغالبا ما يُستخدم لتكميم أفواه الناشطين السياسيين)، وعليه، أوصت المنظمات الشريكة في البلاد بعدم استخدامه، كي لا نعطي الحكومة تعلة لاستخدامه ضد النشاطين الحقوقيين. وفيما يلي المصطلحات التي وقع تحديدها وتعريفها:

- خطاب متحيز جنسانيا وفيه ازدراء للمرأة: هو خطاب الكراهية الذي يحمل عبارات تنشر الكراهية القائمة على جنس الأشخاص أو تدعو إليها أو تروج لها أو تبررها.
- الإهانة باستخدام السخرية والتهكم: على الرغم من السخرية تمثل جزءا من حرية التعبير، إلا أنها قد تُستخدم في بعض الحالات لإهانة الأشخاص.
- الشتم والتنمر: التعاليق التي تنم عن التنابز بالألقاب أو الشتائم أو لإغاظة أو التخويف أو رهاب المثلية أو العنصرية أو الاعتداء اللفظي.
- نزع صفة الإنسانية: تجريد شخص أو مجموعة أشخاص من الصفات الإنسانية الإيجابية.
- الشيطنة: تصوير شخص ما على أنه شرير وخطير.
- القوالب النمطية: تتعلق بصور أو أفكار منتشرة ولكنها ثابتة ومبالغ في بساطتها عن نوع معين من الأشخاص أو الأشياء.
- التحرش الجنسي: سلوك ينطوي على القيام بإيماءات أو تعليقات جنسية غير لائقة وغير مرغوب فيها.
- المظهر الخارجي: الوصم السلبي لعنصر ما في مظهر شخص ما.
- الاتهامات: اتهام شخص أو الادعاء بأنه قام بفعل غير قانوني أو لا يجوز.
- التهديد بالمعلومات: التهديد بقرصمة معلومات خاصة أو نشرها، أو الابتزاز، أو كشف المعلومات الشخصية.

بعد تصنيف المحتوى على المستويين الأوليين، يقوم الشارحون فيما بعد بالنظر في المستوى الثالث من تصنيف المحتوى، على النحو الوارد في خارطة الروابط المذكورة آنفا، وهو "أساس العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي" ودوافع خطاب الكراهية ضد المرأة على الإنترنت في الأردن. وتشمل الشروحات التمييز على أساس العرق، والأصول القومية، والطبقة الاجتماعية والاقتصادية، والإعاقة، والدين، والهوية الجنسانية/التعبير الجنساني.

كما اعتمدت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح مقياس حدة خطاب الكراهية الوارد أدناه في الصورة 02، والذي استخدمه شركاء إقليميون آخرون في مشروع الكلمة تِفرق، كمرجع لتحليل حدة خطاب الكراهية المرصود للتمكن من إجراء التحاليل والتوصل إلى نتائج وإعداد التقارير بشأنها. وجرى تحديد هذا المقياس في بداية الأمر بالاستناد إلى ورقة بحثية صادرة عن مجلس بحوث العلوم الاجتماعية بشأن "تصنيف وتحديد حدة خطاب الكراهية"[11]

[11] Babak Bahador, "Classifying and Identifying the Intensity of Hate Speech", Social Science Research Council, 17 November 2020.

اللون	العنوان	الوصف	الأمثلة
	1 اختلاف في الرأي	يشمل الخطاب اختلافا على مستوى الأفكار/الاعتقاد. ويتضمن التفاعل ادعاءات أو أفكار أو اعتقادات تطعن في صحة المحتوى أو تحاول تغيير رأي صاحبه.	خطأ، غير صحيح، غير صائب، طعن في صحة، إقناع، تغيير رأي
	2 أفعال سلبية	خطاب يحتوي على أفعال سلبية غير عنيفة لها علاقة بالمجموعة. ويتضمن التفاعل أفعالا غير عنيفة تحتوي على استعارات.	هدد، سرق، فعل مشين، سوء معاملة، نفور
	3 شخصية سلبية	خطاب يحتوي على توصيف غير عنيف وشتائم. ما من تفاعل في هذه الفئة الثالثة.	غبي، لص، معتدي، مزيف، مجنون
	4 الشيطنة والتجريد من الصفات الإنسانية	خطاب يحتوي على سمات خارج السمات الإنسانية أو لا تليق بالبشر ما من تفاعل في هذه الفئة الرابعة.	جرذ، قرد، نازي، شيطان، سرطان، وحش
	5 العنف	خطاب يحتوى على إلحاق أذى جسدي أو استعارة/تطلع إلى إلحاق أذى جسدي أو التسبب في الموت. تفاعل يشمل دعوة صريحة للعنف أو استعارة/تطلع لإلحاق الأذى الجسدي أو التسبب في الموت.	ضرب، اغتصب، جوّع، عذّب، سرق
	6 الموت	يحتوي هذا الخطاب على تنصيص مجموعة ما صراحة على القتل. تشمل التفاعلات الحديث صراحة عن القتل/القضاء على مجموعة ما.	قتل، سحق، تدمير

الصورة 02 : "تصنيف وتحديد حدة خطاب الكراهية"، ورقة بحثية صادرة عن مجلس بحوث العلوم الاجتماعية

مرحلة التدريب

بعد استكمال المرحلة الأولى، شرعت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح في المرحلة الثانية التي ركزت بالأساس على رصد الاتجاهات السائدة على وسائل التواصل الاجتماعي والهاشتاغات، بالإضافة إلى جمع البيانات وشرحها. وقامت الجمعية باستكمال رصد الاتجاهات السائدة والهاشتاغات ضمن أبحاثها باستخدام أداة CrowdTangle tool، وهي أداة توفرها شركة Meta وتساعد على متابعة وتحليل ما يحدث على وسائل التواصل الاجتماعي وإعداد التقارير بشأنه، من خلال تتبع التفاعلات، بما في ذلك الإعجاب بالمنشورات والتعليق عليها ومشاركتها.

وإلى حدود الربع الأول من سنة 2023، قامت الجمعية عن كثب برصد أكثر من 20 في المائة من العينة المختارة، أي 260 منشورا على فيسبوك، وذلك من أجل تدريب نموذج نُهى. وأرادت الجمعية أن تجمع المزيد من المحتويات من موقع تويتر، ولكن تعذر ذلك لعدم التمكن من الوصول إلى واجهة Twitter API، بسبب التغييرات التي طرأت على سياسات تويتر (يمكنك الاطلاع على الجزء المخصص للعراقيل للمزيد من التفاصيل). وأثناء عمل الفريق على جمع البيانات، قام بالبحث عن منشورات ظهرت على امتداد العام الماضي (2022) وجمعها. وأجريت عملية جمع البيانات من خلال ثلاث خطوات استوجبت التدخل البشري المباشر بمساعدة الأدوات الإلكترونية:

- الخطوة 1: جمع الروابط، باستخدام أداة CrowdTangle.
- الخطوة 2: استخراج المحتوى، باستخدام أداة Export Comment،[12] والتي تُستخدم لاستخراج المحتويات من منصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وتويتر وغيرها).
- الخطوة 3: فرز البيانات، بالعمل على حذف كل البيانات غير الضرورية وإعادة ترتيب البيانات المهمة في شكل مُعيّن.

بعد عملية جمع البيانات، واستخراجها وفرزها، قام باحثو الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، بالتعاون مع تحالف TAMAM، بشرح ما يقارب 37,000 تعليقا على فيسبوك في شكل عينة أولى. واستُكملت عملية الشرح باستخدام أداة الشرح Label Studio، بالاعتماد على خارطة الروابط والتصنيف الفرعي الذي سبق وتحدد في المراحل السابقة (انظر الرسم البياني لخارطة الروابط). ولا تعكس العينة التي خضعت للرصد والشرح والتحليل إلا النتائج الأولية المتعلقة بخطاب الكراهية الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي في الأردن. ويعكس الرسم البياني أدناه (الرسم البياني رقم 04) الطبقة الأولى من التأشيرات، نظرا لأن نسبة خطاب الكراهية في هذه العينة كانت 32 في المائة، وتتوزع بقية النسبة أي 68 في المائة على الفئات الأخرى - تعليقات إيجابية، آراء محايدة، اختلاف في الرأي، كلمات فضفاضة وخارج الموضوع، ولا تنطبق.

الرسم البياني 04 : نتائج الشرح الاجتماعي

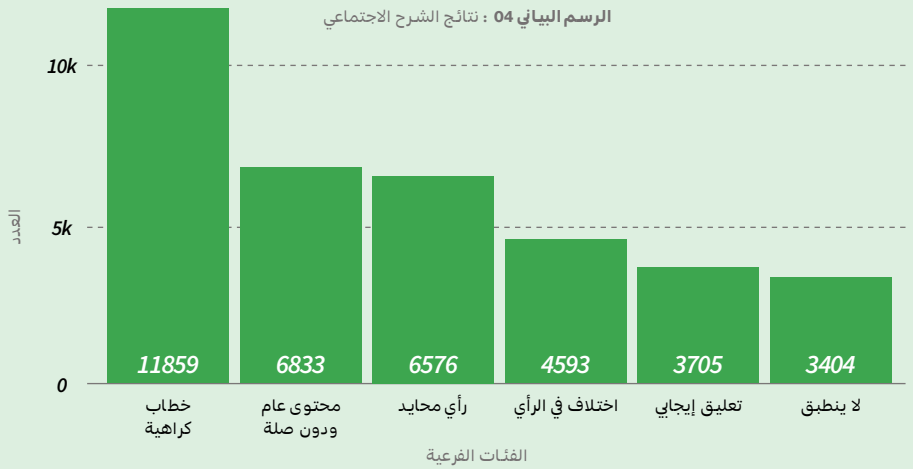

[12] Export Comments website

كما ورد آنفا، وقع تجميع البيانات من حسابات نساء ومنظمات تدافع عن حقوق المرأة في الأردن، وتم تصنيف المحتوى استنادا إلى ما إذا كان يحتوي على خطاب كراهية إلكتروني ضد المرأة أم لا. وإذا ما تمعنّا في التصنيف الفرعي لخطاب الكراهية المُدرج ضمن العيّنة، في الرسم البياني 05 أدناه، فسنجد أن 6,500 تعليقا وقع شرحه على أنه شتم وتنمر، في حين وقع شرح ما يقارب 3,200 تعليقا على أنها سخرية وتهكم.

ولاحظنا في نفس الوقت أن التهديدات بالقتل وبإلحاق الضرر والتهديدات بكشف المعلومات الشخصية، والتي تحتل أعلى المراتب على مقياس حدة خطاب الكراهية (الصورة 02)، تحظى بأضعف نسبة ضمن عيّنة البيانات، وهو ما نُرجّح أنه راجع إلى آليات التحكم في محتوى وسائل التواصل الاجتماعي.

وتقريبا 20 في المائة من الحجم الإجمالي للعينة ونسبها فقط تعكس التحليل الأولي لخطاب الكراهية. ويرى فريق نموذج نُهى أن هذه النسب قد تتغير خلال المرحلة التالية من جمع البيانات وقد ترتفع أكثر أثناء أهم التظاهرات السياسية والوطنية التي تقترن بتغطية إعلامية واسعة.

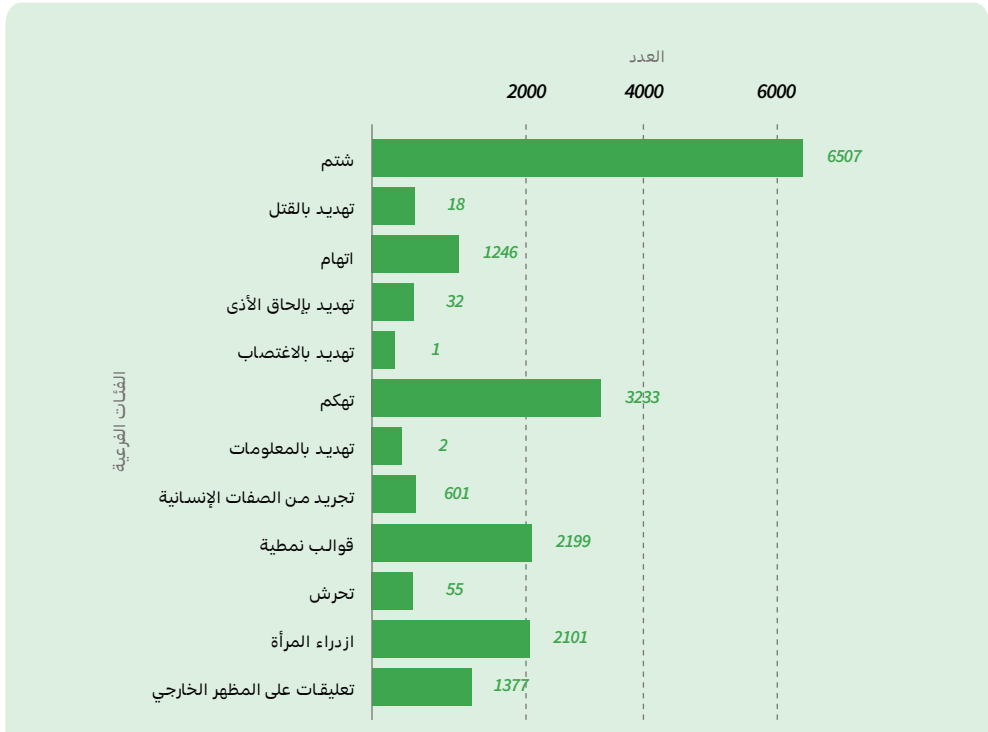

الرسم البياني 05 : تحليل الفئات الفرعية لخطاب الكراهية

لتعزيز فهم عملية الشرح والمقصود بالفئات الفرعية المحددة لخطاب الكراهية، نجد أدناه بعض الصور الملتقطة من الشاشة (الصور 3 و4 و5 و6) لما رصدناه أثناء متابعة البيانات، وتعكس أمثلة عن الشتم والتنمر والسخرية والتهكم والتهديدات بالقتل.

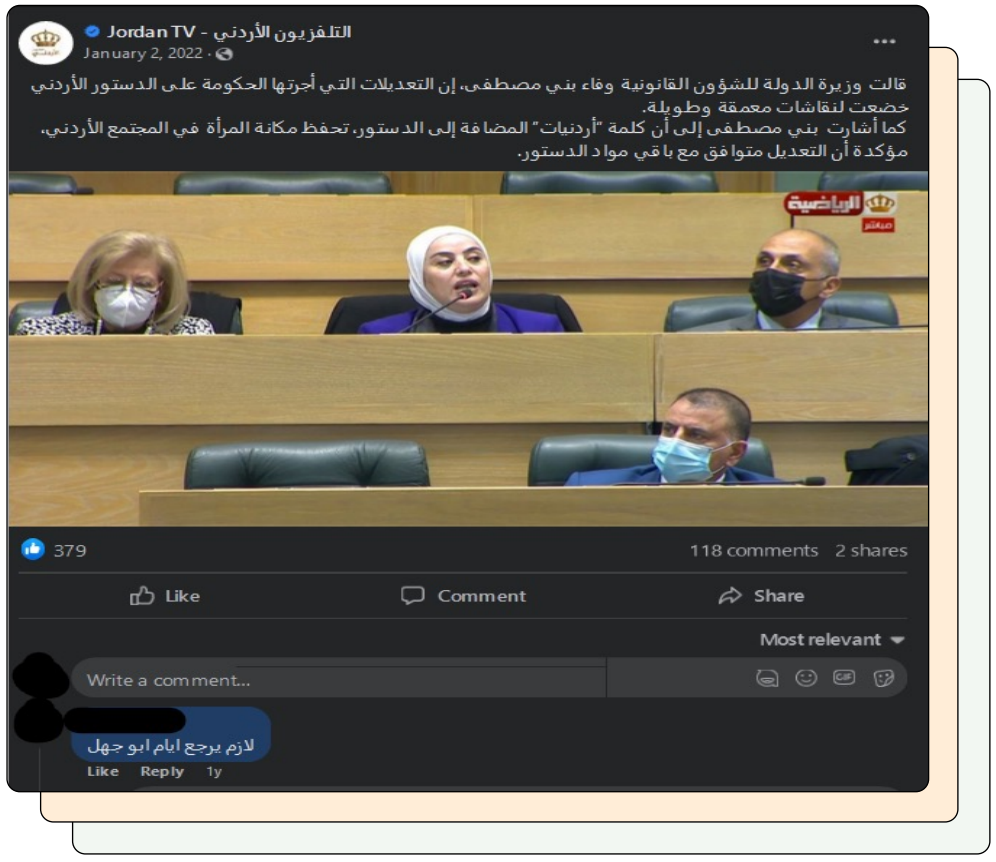

الصورة 03 : مثال عن التهديد بالقتل

تاريخ المنشور: 06/01/2022

توقيت التعليق: قبل سنة

السياق: صُنّف هذا التعليق على أنه "خطاب كراهية" وأُدرج ضمن الفئة الفرعية "تهديد بالقتل". واستند هذا التصنيف على "التمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني"، لأن التعليق أشار إلى ما درج عليه المجتمع في الجاهلية من وأد للبنات. ويلجأ مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي للاستعارات عند مهاجمتهم للمرأة للتحايل على خوارزميات التحكم في المحتوى.

رابط المنشور والتعليق: هنا

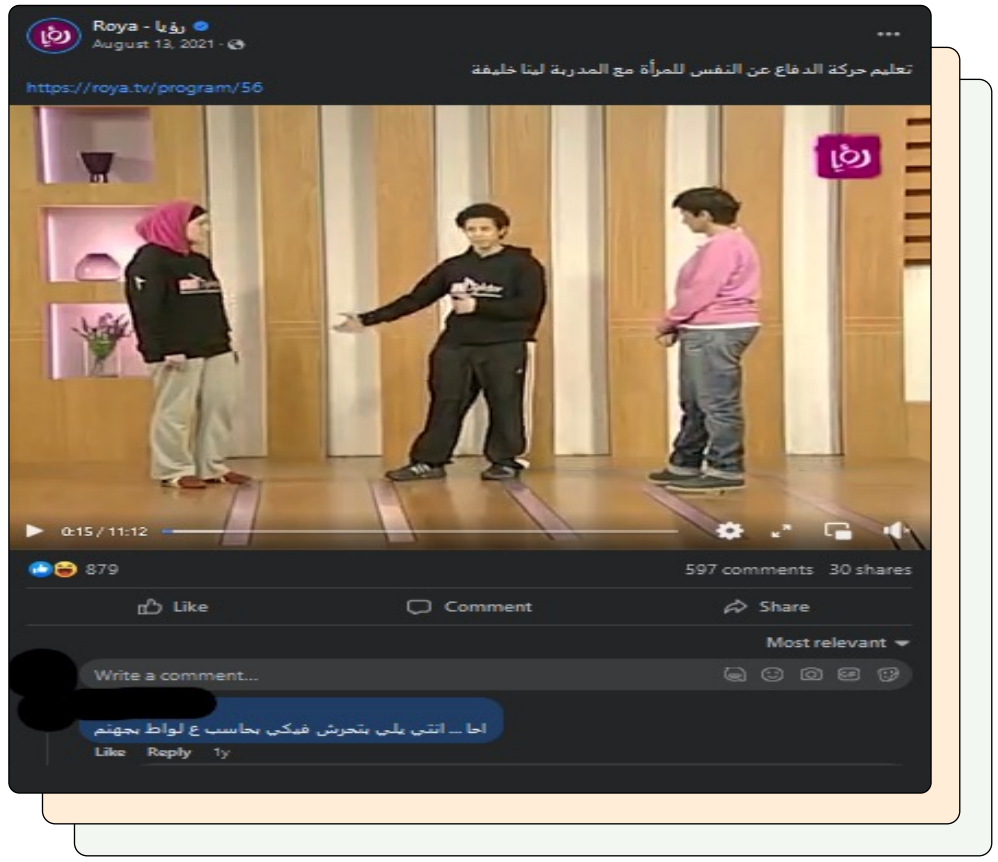

الصورة 04 : أمثلة عن الشتم والتنمر والقوالب النمطية

تاريخ المنشور: 12/08/2021

توقيت التعليق: قبل سنة

السياق: صُنّف هذا التعليق على أنه "خطاب كراهية" وأُدرج ضمن الفئة الفرعية "شتم وتنمر" و"قوالب نمطية". وكان أساس هذا التصنيف "التمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني"، لأن في التعليق شتما للمدربة، بحيث أشير إلى أن "المدربة تفتقر للأنوثة إلى درجة أنها تكاد تكون رجلا"، وبالتالي "إذا قام رجل بالتحرش بها، سيذهب إلى جهنم على اعتبار أنه مثلي، إذ أن تحرشه بها هو بمثابة التحرش برجل"

رابط المنشور والتعليق: هنا

الصورة 05 : أمثلة عن السخرية والتهكم والخطاب الذي يزدري المرأة والمنحاز جنسيا

ظهر هذا التعليق على نفس المنشور أعلاه.

توقيت التعليق: قبل سنة

السياق: صُنّف هذا التعليق على أنه "خطاب كراهية" وأُدرج ضمن الفئة الفرعية "سخرية وتهكم" و"ازدراء للمرأة أو تحيز جنسي". وكان أساس هذا التصنيف "التمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني" لأن صاحب التعليق أشار للنساء اللواتي ظهرن في المنشور على أنهن "شباب" لأنهن يتقنّ الدفاع عن النفس واخترن أن يعبرن عن أنفسهن كنساء على نحو "أنثوي رجولي" غير تقليدي، وهو ما يجعل منهن "رجالا" وفقا للشخص الذي وضع هذا التعليق الساخر والتهكمي.

الصورة 06 :مثال عن التهكم والسخرية

تاريخ المنشور: 16/07/2022

توقيت التعليق: منذ 47 أسبوعا

السياق: صُنّف هذا التعليق على أنه "خطاب كراهية" وأُدرج ضمن الفئة الفرعية "سخرية وتهكم". وكان أساس هذا التصنيف "التمييز على أساس الهوية الجنسانية والتعبير الجنساني"، لأن المعلق كان يستهزئ بالحقوقيين قائلا إنهم لا يدافعون فعلا عن حقوق الإنسان ويسخر من نشاطها الحقوقي كناشطة نسوية.

رابط المنشور والتعليق: هنا

مرحلة التطبيق

بعد المرحلتين المذكورتين آنفا، بدأت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بالعمل على بناء النموذج وتدريبه باستخدام البيانات المشروحة لرصد خطاب الكراهية. وإلى حدود فترة إعداد التقرير، قامت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بتطوير نموذج بلغت درجته F1 نسبة 72 في المائة وستواصل العمل على رفع هذه الدرجة، حيث تسعى إلى تحقيق 95-90 في المائة من الدقة. واستكمل العمل على بناء النموذج وتدريبه بتقسيم البيانات المشروحة إلى مجموعة مخصصة للتدريب ومجموعة مخصصة لاعتماد النموذج. ولكي يتمكن النموذج من تعلم أنماط وخصائص المحتويات التي تحتوي على خطاب كراهية ضد النساء، والمحتويات التي لا تحتوي عليه، زودت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح النموذج بمجموعة البيانات المخصصة للتدريب. وبعد تدريب النموذج على هذه البيانات، شرعت الجمعية في اختباره، باستخدام مجموعة البيانات المخصصة للاعتماد، حيث زودته ببيانات لم يتدرب عليها في السابق لاختبار قدرته على رصد خطاب الكراهية.

ولكن خلال التجربة الأولى لتطوير وتدريب نموذج نُهى، بالاعتماد على العينة الأولى من البيانات المشروحة، واجهتنا صعوبة تتعلق بانعدام التوازن بين عدد العينات المصنفة على أنها "خطاب كراهية" والأخرى المصنفة على أنها "ليست خطاب كراهية". ويرجح أن انعدام التوازن بين الفئتين هو العامل الأساسي الذي أدى إلى الحصول على درجة F1 التي حققناها، إلى جانب حجم العينة في حد ذاتها.

وباعتبار جميع العوامل التي تدخل في تطوير الأداة (عدد الحسابات الخاضعة للرصد، حجم العينة، نسب المحتوى الذي يحتوي أو لا يحتوي على خطاب كراهية)، فإن 72 في المائة في درجة F1 تُعتبر نتيجة جيدة بالنسبة لتجربة أولى. ولكن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح تسعى إلى تطوير أداة تحقق درجة بنسبة 90 إلى 95 في المائة من الدقة. ولرفع مستوى F1، واصل جامعو البيانات رصد الحسابات والمبادرات والهاشتاغات التي وقع تحديدها، ورفع من حجم عينة البيانات لتشمل 260 منشورا، تحتوي على أكثر من 37,000 تعليقا على فيسبوك وردا على تويتر (يبقى تقييد الولوج إلى Twitter API تحديا أمام تحسين عينة البيانات).

وبالإضافة إلى زيادة حجم العينة، استخدمت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح تقنيات زيادة البيانات لتحسين درجة F1 التي حصل عليها النموذج. وتمكننا زيادة البيانات من تضخيم حجم البيانات المخصصة للتدريب اصطناعيا من خلال توليد نُسخ مختلفة من مجموعات البيانات الحقيقية، أي باستخدام عينات بيانات معينة لاستحداث المزيد من العينات الشبيهة بها التي يُمكن استخدامها لتدريب نموذج نُهى. وبعبارة أخرى، يُمكن تضخيم البيانات نموذج نُهى من التعلم بناء على نُسخ متعددة من نفس العينة. وقمنا تحديدا باستخدام نموذج من المصدر المفتوح وهو AraBERT (الذي أصدرته الجامعة الأمريكية ببيروت) لاستبدال بعض الكلمات المُدرجة ضمن تعليقات خطاب الكراهية بكلمات شبيهة من الناحية الدلالية. وكمثال على عملية تضخيم البيانات، إن ورد في النص الأصلي مثلا عبارة "ليس لي وقت"، فإن النص المُضخّم الذي سيحتوي على نفس المعنى ولكن بعبارة أخرى سيكون كالتالي"لا وقت لدي".

مرحلة الرصد

بعد استكمال تطوير نموذج نُهى وإطلاقه، تخطط الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح لتنظيم حملة مناصرة تهدف إلى التوعية بوجود هذا النموذج والفائدة التي يحققها وطريقة استخدامه في سياقات مختلفة. وتستهدف الحملة الباحثين والمنظمات التي تدافع عن حقوق المرأة ومنظمات أخرى مهتمة بالموضوع، وذلك عن طريق دورات تدريبية وحلقات نقاش وندوات إلكترونية.

أهم النتائج:

توصل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، من خلال مراحل التعلم الآلي لتطوير نموذج نُهى، إلى عدة نتائج مبدئية ذات أهمية. وارتكزت إحدى أهم عمليات الرصد التي قمنا بها على الأسباب التي قد تؤثر على أنواع خطاب الكراهية

على الإنترنت، خاصة منصات Meta. وتوصلت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح إلى احتواء عينة البيانات المشروحة (انظر الصورة 02- تصنيف وتحديد حدة خطاب الكراهية) على تفاوت كبير بين الفعل السلبي (بالأصفر) والشخصية السلبية (بالبرتقالي) من جهة والعنف (بالأحمر) والموت (بالأسود) من جهة أخرى. ويرجع ذلك على الأرجح إلى الأسباب التالية:

- تزايد فعالية تحكم شركة Meta في المحتوى المنشور.
- تولي أصحاب المحتوى العنيف حذفه بعد النشر.
- القوانين واللوائح المعمول بها: قد يكون قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن[13] رادعا لمستخدمي الإنترنت بصفة عامة عن العنف الإلكتروني الشديد.
- لا تأخذ سياسة شركة Meta[14] بشأن خطاب الكراهية بعين الاعتبار فئات الفعل السلبي والشخصية السلبية والشيطنة ونزع الصفات الإنسانية (انظر: الصورة -02 تصنيف وتحديد حدة خطاب الكراهية) بصفتها خطاب كراهية، بل تعتبرها بالأحرى ضمن فئة حرية التعبير.

واستندت الملاحظات أعلاه إلى أول عينة مرصودة وقع شرحها. وكما يظهر في الرسم البياني 05- "تحليل الفئات الفرعية لخطاب الكراهية"، تم التأشر على حوالي 55 في المائة من المحتوى على أنها شتائم وتنمر، في حين أدرج 27 في المائة منه ضمن الخانة الفرعية 'السخرية والتهكم". ومن جهة أخرى، لم يتجاوز مجموع التهديدات بالقتل أو بإلحاق الأذى أو بالاغتصاب أو بنشر المعلومات الشخصية 0.5 في المائة. ولكن لا يعني ذلك أن النساء في الأردن لا يتعرضن للتهديد بالقتل على الإنترنت، بل يعكس فقط التهديدات التي رصدتها الجمعية مبدئيا في الربع الأول من سنة 2023. وفيما يتعلق بخطابات الكراهية التي درسناها بينما تُطوّر نموذج نُهى، يمكن تجميع النتائج ضمن الفئات التالية:

1. الانتقادات العنيفة[15] التي تُوجه للنساء بناء على أسلوب عيشهن (مثلا: الملابس التي يرتدينها أو طبيعة النشاط الذي يشاركن فيه، مثل ممارسة كرة القدم).
2. ووُجه خطاب الكراهية للنساء اللواتي يعملن في وظائف درجت القوالب النمطية في الثقافة الأردنية على إسنادها للرجل فقط.
3. النساء اللواتي يبدين رأيهن في المسائل الدينية أو يناقشنها.

والأهم من ذلك، أنه بالاستناد إلى تحاليلنا، في نهاية المطاف تم حذف عدد كبير من منشورات وتغريدات نساء على وسائل التواصل الاجتماعي ممن تعرضن لهذه التعليقات العدائية. وعلى وجه الخصوص، كشفت معاينتنا للبيانات المُجمعة أن حوالي **11 في المائة من المحتوى الذي نشرته نساء (أيلول/سبتمبر 2022 - آذار/مارس 2023) لم يعد متاحا على الإنترنت.**[16] من غير المرجح أن تكون شركات التواصل الاجتماعي هي من حذف هذا المحتوى، نظرا لكونه لا يحتوي على انتهاك لمعايير موقعها. ويمكن شرح ذلك بأن النساء أنفسهن اخترن حذف المحتوى قيد النظر، لتجنب ردود الفعل العنيفة وخطاب الكراهية الذي قد يطالهن. وتتماشى هذه النتيجة مع ما ورد في تقرير نشرته اللجنة الوطنية لشؤون المرأة[17]، والذي أشار إلى أن عددا كبيرا من النساء الناشطات في المجالات الرقمية السياسية

---

[13] D8%B1%AC%D8%D8%84%D9%A7%D8%20%86%D9%88%D9%86%D9%A7%D8%82%D9%/2017-10/2017/https://www.jcca.org.jo/DataFiles pdf.A9%8A%D8%D9%86%D9%88%D9%B1%AA%D8%D8%83%D9%84%D9%A7%D8%84%D9%A7%D8%20%85%D9%A6%D8%A7%

[14] "Meta Transparency Center, "Hate Speech".

[15] الانتقادات العنيفة: هي الممارسة التي تقضي بالتنديد، أو التهديد أو الاتهام العلنيين، أو الاحتجاج على شخص ما أو وصمه أو محاكمته علنا.

[16] في المراحل الأولى من مشروع نُهى، كان الهدف الأساسي من جمع البيانات هو تسهيل تدريب نموذجنا القائم على الذكاء الاصطناعي. وأثناء الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آذار/مارس 2023، تم الحصول على مجموعة شاملة من روابط وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق استخدام تقنيات استخراج المحتويات من الإنترنت. وجرى فيما بعد إدراج هذه المنشورات ضمن ملف Excel لتوريده ضمن أداة الشرح المستخدمة (Label Studio). ولكن عند انطلاق الإعداد للتقرير، وبالعودة إلى ملف Excel ومعاينته، اكتشفنا أن 11 في المائة من المنشورات لم تعد موجودة لأنها لم تُستخرج بنجاح بتقنية استخراج المحتويات من الإنترنت. وعند التحقق من ذلك فيما بعد تأكدنا أن الروابط أصبحت لا تعمل، مما يعني أنها إما حُذفت أو أن إعدادات الخصوصية قد خضعت للتعديل، وهو ما يجعلها غير متاحة للعموم.

[17] اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (2022)، دراسة العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي في الأردن

والمتعلقة بالشأن العام في الأردن قد انتهى بهن الأمر إلى الانسحاب من هذه المجالات. ويجب إجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة من قام بحذف هذه المحتويات وسبب ذلك. وتعمل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح على تعزيز تقنياتها في التوثيق لتعميق فهمها لهذه الظاهرة.

التحليل والنقاش

لطالما كانت المرأة في المجالات السياسية في الأردن، على امتداد ما يقارب العقد من الزمن، عُرضة لخطاب الكراهية القائم على ازدراء المرأة وعُرضة للتهجّم، وذلك بسبب الأدوار الثقافية القائمة على النوع الاجتماعي والتي تحد من نطاق نشاطها ليقتصر على الشؤون المنزلية من عناية بأسرتها وزوجها وأطفالها وبيتها. فعلى سبيل المثال، منذ 9 سنوات، تعرضت عضو البرلمان السيدة هند الفايز لتعليقات متحيزة جنسيا أبداها أحد زملائها الذي قال لها "اسكتي" و"اقعدي يا هند!"[18] وأصبحت العبارة الشهيرة رمزا للنمط المتكرر من التحيز الجنسي وخطاب الكراهية والعنف ضد المرأة في الأردن. وتتوافق مثل هذه التعليقات التي تزدري المرأة أيضا مع النتائج التي وثقتها المؤسسة الشريكة في مشروع الكلمة تِفرق 'مؤسسة مهارات' في لبنان في شهر تموز/يوليو 2022، حيث طلبت عضو البرلمان، السيدة حليمة قعقور، إعطاءها الكلمة أثناء عملية التصويت، ولكن رئيس مجلس النواب، نبيه بري، رفض ذلك ورد عليها بقوله "اقعدي واسكتي!".

ومؤخرا، استهدفت تعليقات عدائية على وسائل التواصل الاجتماعي النائب ميادة شريم، بعد ترؤسها لجاهة "صلح"[19] (أي جلسة مصالحة لفض النزاع بين القبائل/العشائر)، لكونها أول امرأة ترأس عملية من هذا القبيل في الأردن. واستند رد فعل الأوساط الأردنية على مشاركة شريم في عملية الصلح إلى قوالب نمطية وكشف عن تحيزات قائمة على النوع الاجتماعي، إذ رأى معظم الأردنيين الذي تفاعلوا مع الخبر أن الرجال فقط هُم من ينبغي لهم المشاركة في جلسات الصلح العشائرية.

وكانت هذه الحادثة من بين الحالات التي رصدتها الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح على امتداد الأشهر القليلة الماضية، مشيرة إلى تعرض السياسيات والناشطات الحقوقيات، بمن فيهن الناشطات النسويات، إلى خطاب الكراهية الرقمي على نحو متزايد. وكشفت مجموعة البيانات التي حللناها أن خطاب الكراهية ضد المرأة في الساحة السياسية الأردنية يتخذ شكلين؛ فإما أن تُدعى المرأة إلى "العودة إلى المطبخ إلى حيث تنتمي"، وهي جملة ساد استخدامها في الأردن، أو يقع اتهامها بالترويج للأجندات الغربية الرامية إلى إفساد المجتمع الأردني وتبنيها.

الصورة 07 : النائب ميادة شريم أثناء جلسة صلح (صاحب الصورة: رؤيا الإخباري)

كما كشفت دراستنا للبيانات عن حالات من الانتقاد العنيف عنفا شديدا والذي يمكن تصنيفه على أنه قذف وخطاب كراهية ضد المرأة على أساس ممارساتها الاجتماعية ومظهرها الخارجي والتقاليد والأعراف الاجتماعية، مثل الملابس أو طبيعة النشاط الذي تشارك فيه. وغالبا ما نجد هذا الإشكال في المحتوى الذي يتعلق بالنساء الأردنيات في المجال الرياضي. فعلى سبيل المثال، استهدفت تعليقات مُهينة اللاعبة آية المجالي، وهي لاعبة كرة قدم أردنية، بسبب ارتدائها لسروال قصير. وظهرت حالة مماثلة استُهدف فيها الفريق الوطني النسائي الأردني في لعبة كرة السلة. وغالبا ما يظهر هذا المحتوى الضار في شكل تعليقات تنم "وصاية ذكورية" مُهينة عن أفراد أسرة اللاعبات من الرجال، مع التلميح إلى أنه "ليس في أسرتهن رجل واحد".

الصورة 08 : تعليقات المتابعين على خبر جلسة الصلح التي ترأستها النائب مبادة شريم.

[18] Al Arabiya News, "Jordan MP's 'Sit Down Hind' Memes Go Viral", 7 December 2014.

[19] Al Arabiya News, "Woman MP's Leading of a Sulh Meeting Sparks Controversy in Jordan", ??/??/2023.

لاحظت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح كما هائلا من خطاب الكراهية الموجه للنساء الأردنيات اللواتي يعملن في مهن جرت العادة أن تُتبر مهنا للرجال. ومن بين الأمثلة على ذلك مثال رشان، وهي مهندسة عاطلة عن العمل شرعت في العمل سائقة للحافلات. وكانت التعليقات الموجهة لرشان شرسة بشكل خاص، إلى درجة أن فريقنا شعر أنه عليه أن ينذر شارحي البيانات بطبيعة هذه التعليقات العنيفة التي قد تكون صادمة، قبل أن يشرعوا في شرحها.

عوائق البحث

صعوبة الولوج إلى Twitter API

- صعوبة بالغة في تطوير نموذج نُهى.
- عدم الحصول على موافقة Twitter API للولوج.
- استخدام الأداة البديلة Export Comments

عدم التوازن في المحتوى المتعلق بخطاب الكراهية:

- عدد المحتويات التي لا تحتوي على خطاب الكراهية ضمن العينة كان أكبر
- أدى ذلك إلى حالات إنذار خاطئ بوجود خطاب كراهية وحالات عدم تفطن لخطاب الكراهية.
- تم تجاوز هذا الإشكال باستخدام تقنية تضخيمي البيانات وجمع المحتويات الجديدة.

شح الأبحاث:

- غياب دراسات عن النوع الاجتماعي والذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني في الأردن.
- الانطلاق من الصفر نظرا لمحدودية الأبحاث المتاحة
- صعوبة تعريف المفاهيم المرتبطة بخطاب الكراهية.

الخاتمة

كشف تحليلنا الأولي للبيانات المشروحة التي استُخدمت لتدريب نموذج نُهى القائم على الذكاء الاصطناعي أن خطاب الكراهية والمحتوى الضار المُستخدم ضد المرأة في الأردن أصبح سائدا في مختلف السياقات. وكشفت دراستنا لسرديات خطاب الكراهية التي وقع تحديدها عند تطوير نموذج نُهى عن وجود عدة أصناف، بما في ذلك مهاجمة السياسيات والناشطات النسويات، والانتقادات العدائية الموجهة للنساء بناء على ممارساتهن أو سلوكهن الاجتماعي، مثل الثياب التي يرتدينها أو طبيعة الأنشطة التي يمارسنها، بالإضافة إلى خطاب الكراهية تجاه النساء اللواتي يمارسن عملا و/أو دورا تعتبره الثقافة الأردنية مخصصا للرجال فقط، ونساء يعبرن عن آرائهن بشأن مسائل دينية.

ومن الجدير بالذكر أن التحليل لا يزال جاريا، وتواصل الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح دراستها للبيانات للتوصل إلى تحليل أكثر تطورا. ولا تزال الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح تعمل على تكوين صورة أوضح عن خطاب الكراهية ضد المرأة في الأردن في المساحات الرقمية، إلى جانب عملنا على تجهيز نموذج نُهى لإطلاقه للمرة الأولى.

التوصيات

في هذه المرحلة، توصي الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بما يلي:

- على المؤسسات الجامعية أن تولي أولوية البحث للتقاطعات بين النوع الاجتماعي والتكنولوجيا على الصعيد الوطني في الأردن. ويمثل غياب الأوراق البحثية التي تتناول هذه المسائل فجوة واسعة في الخطاب الأكاديمي، ويجب معالجتها لضمان تعزيز الأمن والتقدم في المساحات الرقمية، ودعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في المستقبل.
- وعلى أصحاب القرار في الأردن (مثل الوزراء والمشرعين وغيرهم) أن يلتزموا بالتمعن أكثر في هذه المسألة على الصعيد الوطني. وندعوهم إلى العمل عن كثب مع المنظمات التي تركز على حقوق المرأة من أجل بلورة أُطر تحمي المرأة وتمكنها، ولتمكينها من تعزيز مشاركتها على نحو فعال في المساحات الرقمية العامة دون خوف من التنمر أو العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية.
- توفير أشخاص ممن يتعاملون مباشرة مع حالات العنف الإلكتروني القائم على النوع

الاجتماعي بحيث يكونوا على كفاءة ومعرفة كافية تُمكنهم من التعامل مع هذه الحالات.

- وعلى وسائل التواصل الاجتماعي بدورها أن تتحمل المسؤولية وتُطور آلياتها المراعية للنوع الاجتماعي لتتمكن من التعامل مع خطاب الكراهية. وفي حين أحرزت بعض المنصات تقدما في هذا الصدد، لا يزال الطريق طويلا. ومن الضروري تطوير آليات أكثر فعالية للتجاوب مع البلاغات، ولضمان المشاركة الفعالة للمرأة في المساحات الرقمية السياسية والعامة.
- وعلى منصات التواصل الاجتماعي أن تعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني المحلية لوضع خطوط هاتفية للاستجابة السريعة من أجل المساعدة على حذف المحتوى المتطرف ضد المرأة.
- وعلى المجتمع المدني في الأردن أن يعمل عن كثب مع الحكومة للتوعية بضرورة التبليغ عن جرائم الكراهية ضد المرأة وتقديم الدعم للنساء المستهدفات على الإنترنت.
- وعلى المجتمع المدني أن ينظر في سبل التعاون مع المعاهد الدينية للتخفيف من استخدام الخطاب الديني لشيطنة المرأة على الإنترنت وتجريدها من صفاتها الإنسانية.

3. مركز الحياة – راصد:

خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي

السياق:

السياق في الأردن:

وفقا لتقرير صدر عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة سنة 2018، تواجه المرأة تحديات هائلة من حيث التمييز والعنف القائمين على النوع الاجتماعي، على المنابر الإلكترونية وخارجها. وبعد صدور التقرير السابق لمركز الحياة - راصد، يأتي هذا التقرير لتسليط الضوء على انتشار خطاب الكراهية والتضليل القائمين على النوع الاجتماعي على وسائل التواصل الاجتماعي في البلاد، وما له من تأثير سلبي على حقوق المرأة وتمكينها.

ويسعى هذا التقرير إلى تناول انتشار خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي وطبيعته في النقاشات الرقمية المتعلقة بالمرأة في مراكز القيادة في الأردن. وركزت الدراسة تحديدا على تحليل التعليقات التي ظهرت على منشورات على فيسبوك في علاقة بتصريحات وفاء بني مصطفى، في تموز/يوليو 2022، حين كانت تتقلد منصب وزيرة الشؤون القانونية. اوهدف الدراسة هو تسليط الضوء على مدى استخدام خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في الأردن لنزع المصداقية عن النساء اللواتي يتقلدن مناصب قيادية في البلاد والتقليل من شأنهن، كما يقدم توصيات لمعالجة هذه المشكلة.

من هي وفاء بني مصطفى؟

وفاء بني مصطفى - وزيرة التنمية الاجتماعية

الصورة 01 : تعليقات المتابعين على خبر جلسة الصلح التي ترأستها النائب مبادة شريم.

وفاء بني مصطفى هي سياسية أردنية بارزة ومحامية تقلدت عدة مناصب هامة على امتداد مسيرتها المهنية. وكانت عضوا في البرلمان الأردني السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، حيث اضطلعت بدور محوري في المسار التشريعي للبلاد.

وعلى الصعيد السياسي، عُرف عن وفاء بني مصطفى اتباعها لتوجه سياسي قومي وتوجه إسلامي معتدل، وقد نشأت في بيئة اجتماعية محافظة خارج العاصمة عَمّان. وتنم تصريحاتها في البرلمان عن دعم للتقاليد الاجتماعية المحافظة والإطار الديني.

Figure 02: Screenshot from "Garaa News Com's Post on Facebook".

سياق تصريحات بني مصطفى:

قامت وفاء بني مصطفى، التي كانت آنذام وزيرة الدولة للشؤون القانونية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، بالإدلاء بهذه التصريحات أثناء مؤتمر إقليمي بعنوان "المرأة في الأحزاب السياسية في المنطقة العربية" الذي انعقد في عمّان يومي 29 و30 تموز/جويلية 2022[20]، حيث قالت "لا تُبنى الحضارات إلا على أكتاف النساء". وأضافت قائلة إن "وضع المرأة في المنطقة العربية، مقارنة بباقي دول العالم، يبتعد عن المساواة في الوصول إلى المناصب القيادية والسياسية والمشاركة في صنع القرار."

Figure 03: Screenshot from "AJA HKJordan (AlJazeera) Post on Facebook".

وقامت السيدة بني مصطفى سابقا بالإدلاء بتصريحات بتاريخ 17 تموز/جويلية 2022 أثناء الندوة الختامية التي عقدها مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بعنوان "صاحبات الأعمال اقتصاديا وتجاريا على قدم المساواة مع الرجال"، ضمن مشروع تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث أفادت بما يلي:"من الضروري المضي قدما في تحقيق المزيد من العدالة التشريعية للمرأة، لا سيما في التشريعات التي تتعلق بمشاركتها السياسية والاقتصادية، والتي باتت ضرورة ملحة لزيادة دخل الأسر وتحريك الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي."

وأخرجت هذه الكلمات من سياقها لتُستخدم كاقتباسات عشوائية من شأنها إثارة الجدل، وهو ما فتح الباب أمام التهجم على بني مصطفى في المنشورات المذكورة آنفا.

[20] Maria Weldali, "Conference Hears Challenges on Path to Women's Political Participation", The Jordan Times, 18 August 2023.

المنهجية:

جمع البيانات المتعلقة بخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي وتصنيفها

تم إعداد هذا التقرير عن خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي عن طريق البحث النظري. وللتمكن من جمع البيانات استُخدمت كلمات مفتاحية مثل 'وفاء بني مصطفى'، 'المرأة'، 'مساواة'، للبحث عن المنشورات ذات الصلة على فيسبوك، باستخدام أداة CrowdTangle. وبعد جمع روابط المنشورات، تم تنظيف البيانات وفرزها وتلخيصها ضمن 7 منشورات أساسية من بين 33 منشورا استخرجها Crowd-Tangle، من بين مجموع 3,994 تعليقا.

ومن بين 3,994 تعليقات على المنشورات السبعة، تمكن فريق البحث من جمع 3,126 تعليقا وتصنيفها، في حين بقيت التعليقات الأخرى مخفية أو محذوفة أثناء عملية جمع البيانات.

وصُنّفت هذه التعليقات استنادا إلى طبيعة خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي الذي تم استخدامه. وشملت عملية تصنيف البيانات تحليل اللغة التي استُخدمت في كل تعليق لرصد حالات التحيز الجنسي أو ازدراء المرأة أو أشكال أخرى من خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي. كما أخذ فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي بعين الاعتبار السياق الذي نُشرت فيه تلك التعليقات والطرف المستهدف بخطاب الكراهية.

ولتحقق هذه النتائج فائدة أكبر، استخدم الفريق أداة Export Comments لجمع أكثر من 3,500 تعليقا، بما في ذلك التعاليق المُضمّنة، أي تلك التعاليق التي ترد كرد على تعليقات أخرى ضمن سلسلة التعليقات أو النقاش. وتحتوي هذه التعليقات المُضمنة على معلومات إضافية عن السياق والآراء.

ولتحليل وتصنيف التعليقات التي تم جمعها، استخدم محلل البيانات Open AI Label Studio، وهي أداة تُسهل توصيف البيانات وشرحها لأغراض التعلم الآلي. كما يخول للمستخدمين تحديد التأشيرات أو الفئات، ومن ثم إسناد هذه التأشيرات لمختلف النقاط المرتبطة بالبيانات.

وبعد تصنيف التعليقات، توصلنا إلى أن أكثر من 30 في المائة منها يحتوي على خطاب كراهية موجه لوفاء بني مصطفى. وساعد تحليل التعليقات واستخدام أداة Open AI Label Studio على التعرف على أهم النتائج المرتبطة بنص التعليقات أو الصور الثابتة أو المتحركة (GIF) المستخدمة فيها.

وإجمالا، مكنت هذه الطريقة فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي من جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي واكتساب فكرة عن أنوع خطاب الكراهية السائدة على وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن، خاصة منها، في دراسة الحالة قيد النظر، معالي السيدة وفاء بني مصطفى". .

عينة البيانات:

لغرض هذا التقرير، حددنا نطاق المنشورات لتشمل 7 منشورات على فيسبوك في علاقة بتصريحات وزيرة التنمية الاجتماعية (التي كانت آنذاك وزيرة الدولة للشؤون القانونية) وفاء بني مصطفى، في تموز/جويلية 2022. وجرى تحليل أكثر من 3,126 تعليقا عمل عليها فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي، وشكلت التعليقات التي احتوت على خطاب كراهية قائم على النوع الاجتماعي 33.4 في المائة.

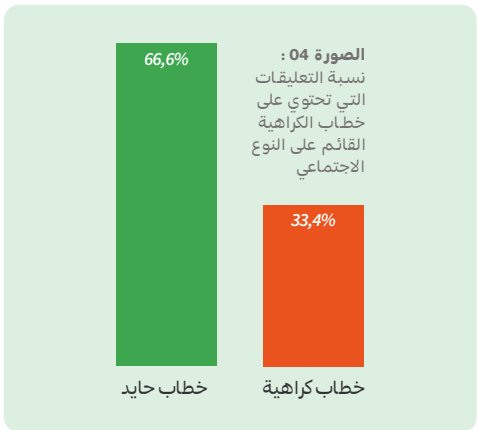

الصورة 04 : نسبة التعليقات التي تحتوي على خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي

وقامت عدة جهات إعلامية بنشر هذه المنشورات السبعة الرئيسية الخاضعة للتحليل ضمن التقرير المتعلق بخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في الأردن، ومن بين هذه الجهات جراءة الإخبارية، وكالة عمون الإخبارية، الجزيرة - الأردن، العربية - الأردن، هلا أخبار.

وتصل محتويات هذه الجهات الإعلامية إلى نطاق واسع من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن لها دورا هاما في بلورة الرأي العام في الأردن، ويستخدمها معظم الناس كمصدر للمعلومة.

Post Number	page Name	Post Link	# of Comments as per Crowd Tangle Sheet	The total # of existed comments	#of Gender-based Comments	% of Gender-based hate speech
1	AJA.HKJordan (AlJazeera).	https://shorturl.at/emoBF	2023	1639	455	28%
2	AJA.HKJordan (AlJazeera).	https://shorturl.at/nwzKZ	627	565	130	23%
3	AJA.HKJordan (AlJazeera).	https://shorturl.at/juMQS	393	59	39	66%
4	Hala Akhbar.	https://shorturl.at/nzFHJ	703	622	168	27%
5	AlArabiya.Jordan	https://shorturl.at/tFNST	20	20	10	50%
6	Ammon News.	https://shorturl.at/bcoqR	138	136	30	22%
7	Garaa News Com.	https://shorturl.at/biDO3	90	85	15	18%

تحليل البيانات وتصنيفها

قام فريق البحث باستخدام مزيج من الطرق الكمية والطرق النوعية لتحليل البيانات. وأجري تحليل للخطاب للتعرف على الأنماط ضمن التعليقات مع التركيز على التعرف على خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي. كما استرشد التحليل بإطار تحليل النوع الاجتماعي، الذي ساعد على التعرف على مظاهر تداخل النوع الاجتماعي مع عوامل أخرى، مثل العرق والدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي، لبلورة شكل خطاب الكراهية.

وإلى جانب التحليل النوعي، تولى فريق البحث معالجة البيانات على نحو كمي للتوصل إلى استنتاجات أعمق. وشمل ذلك تصنيف أنواع خطاب الكراهية، واستخدام اللغة المهينة أو المُسيئة، بما في ذلك الافتراءات والشتائم والتهديدات التي تسعى إلى التقليل من شأن الأفراد أو ترهيبهم أو تهميشهم استنادا إلى نوعهم الاجتماعي. كما قام الفريق باحتساب عدد المرات التي استُخدمت فيها كل طريقة وأداة لنشر خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي بناء على 3,126 تعليقا التي وقع تجميعها.

كما حرص فريق البحث على مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، مثل المحافظة على سرية هوية المعلقين وضمان عدم مساهمة الدراسة في زيادة نشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.

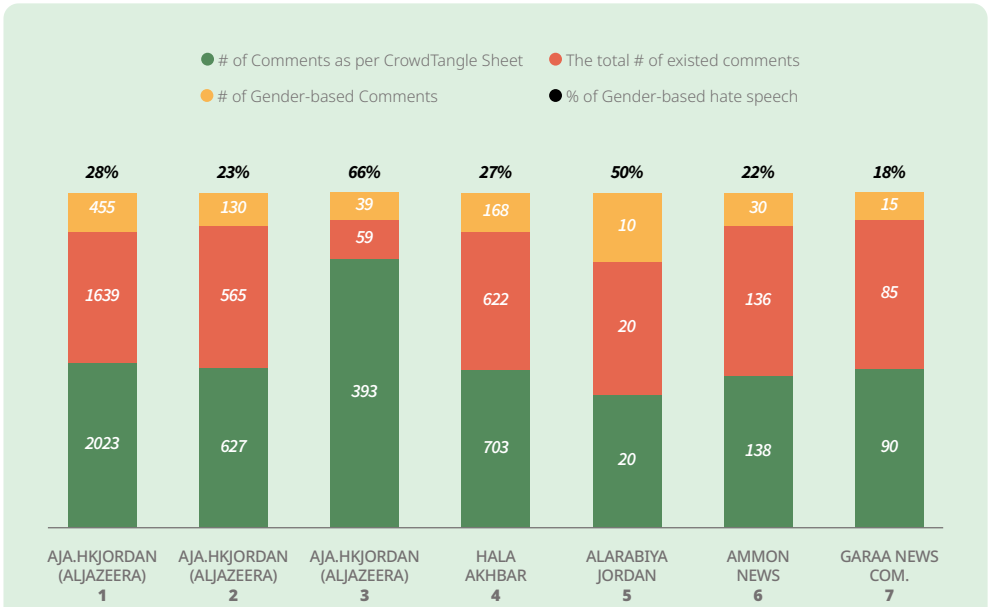

الصورة 05 : التصنيف العام للبيانات

السرديات المنبثقة عن تحليل التفاعل مع تصريحات وفاء بني مصطفى:

33.4 في المائة من مجموع 3,126 تعليقا خضع للتحليل والتي تبين احتواؤها على خطاب كراهية.

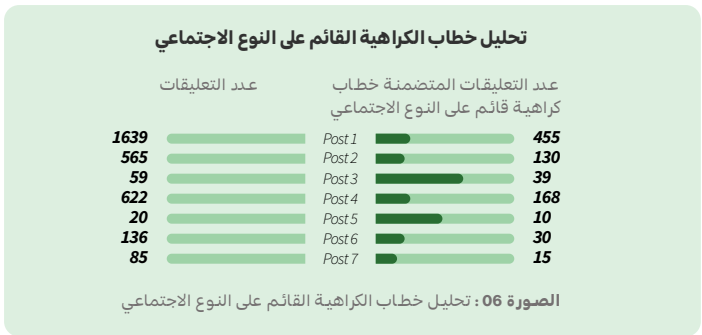

الصورة 06 : تحليل خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي

من بين أهم ما لاحظناه هو أن العديد من التعليقات التي تحتوي على خطاب كراهية كانت تدور حول الاعتقاد بأن مكان المرأة هو المطبخ لا غير، وأنه إذا ما ارتدت المرأة الحجاب، فإنه لا يحق لها أن تعبر عن آرائها بشأن المساواة بين الجنسين.

ومن المثير للاهتمام أن التحليل قد كشف أيضا عن أن العديد من التعليقات التي تحتوي على خطاب كراهية صادرة عن نساء، ونستنتج من ذلك أن مشكلة خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والذي يهاجم المرأة ليست حكرا على الرجال.

كما لاحظنا أن بعض المعلقين من الرجال كانوا يستخدمون نبرة سخرية إزاء النساء المدافعات عن المساواة بين الجنسين. ورأى هؤلاء المعلقون أن المساواة بين الجنسين ليست مسألة ملحة في المجتمع الأردني، لأن الرجال بدورهم يعانون من تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف المشاركة في مراكز صنع القرار. وفيما يلي نماذج من هذه التعليقات:

1. استخدام الأسئلة المستنكرة لمفهوم المساواة، والرافضة لفكرة المساواة بين المرأة والرجل، مع التركيز على مفهوم العدل على النحو المنصوص عليه في الدين الإسلامي: مثلا:

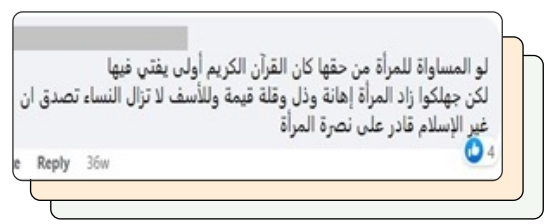

2. ومن منظور النوع الاجتماعي، توصلنا إلى أن بعض المعلقين يكررون تعليقاتهم السلبية بشأن مفهوم "المساواة" بين المرأة والرجل، استنادا إلى معتقدات دينية والصورة التقليدية للأنوثة. مثلا:

كشف التحليل عن أن العديد من التعليقات التي تحتوي على خطاب كراهية صادرة عن النساء أنفسهن، ونستنتج من ذلك أن مشكلة خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والذي يهاجم المرأة ليست حكرا على الرجال. وفيما يلي صور لتعليقات أبدتها نساء:

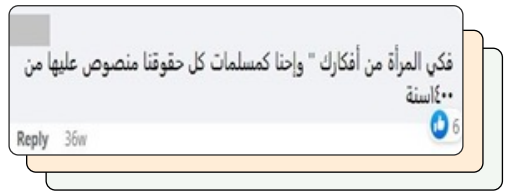

3. لاحظنا أن بعض المعلقين من الرجال كانوا يستخدمون نبرة سخرية إزاء النساء المدافعات عن المساواة بين الجنسين. ورأى هؤلاء المعلقون أن المساواة بين الجنسين ليست مسألة ملحة في المجتمع الأردني، لأن الرجال بدورهم يعانون من تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف المشاركة في مراكز صنع القرار. فيما يلي أمثلة عن ذلك:

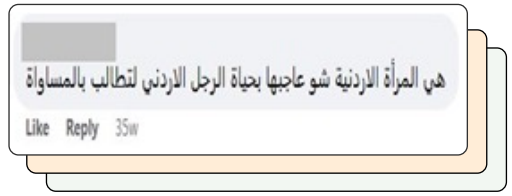

4. وادعى بعض المعلقين أن وفاء بني مصطفى تنفذ أجندات بلدان ومنظمات أجنبية واتفاقيات صادرة عنها، خاصة منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)5، والتي يرون أنها تتعارض مع تقاليد المجتمع الأردني وقيمه الأخلاقية. وأعربوا عن قلقهم من أن هذا التأثير الأجنبي سيؤدي إلى إضعاف الثقافة والقيم الأردنية. مثلا:

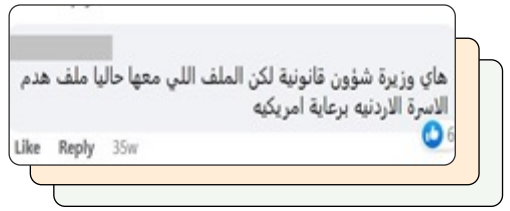

5. أعرب بعض المعلقين عن رأيهم بأن النساء اللواتي يدعين للمساواة بين الجنسين يجب أيضا أن يضطلعن بأعمال مجهدة جسديا، مثل البناء والشحن والتفريغ، وأن يتحملوا نفس مسؤوليات الرجل، مثل دفع المهر وتحمل تكاليف الزواج، مثلا:

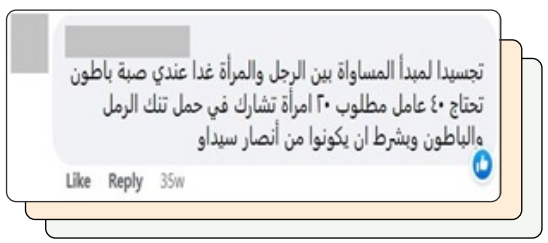

6. كما لجأ بعض المعلقين لاستخدام خطاب الكراهية لانتقاد المظهر الخارجي لبني مصطفى، باستخدام لغة مهينة نزعت عنها الصفات الإنسانية ومقارنتها بحيوانات، مثلا:

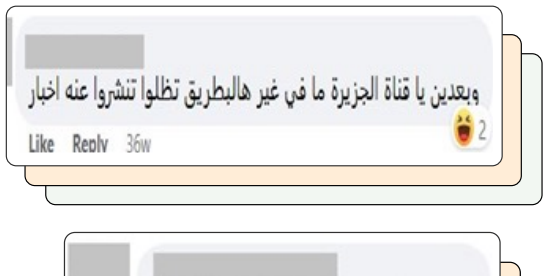

7. وعبر بعض المعلقين عن مخاوفهم من أن الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد يؤدي إلى عواقب سلبية، مثل التفكك الأسري، وفساد الذرية، والانحراف عن الأعراف المجتمعية والمبادئ الدينية، مثلا:

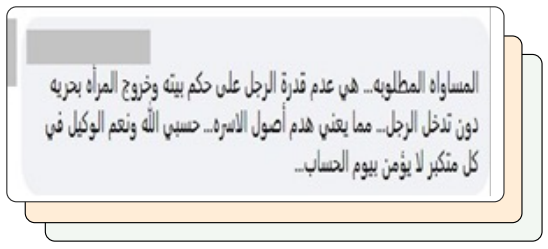

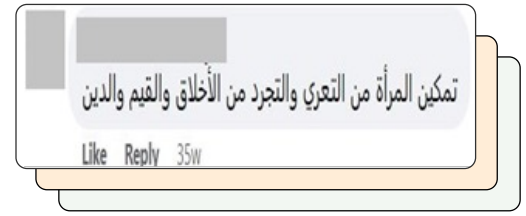

8. وانتقد بعض المعلقين تصريحات وفاء بني مصطفى بشأن حقوق الإنسان ودعوتها للمساواة بين الجنسين، مشككين في جدوى عملها إلى جانب الإدلاء بالتصريحات. حيث ادعوا أن عملها يقتصر على إلقاء الخُطب والإدلاء بالتصريحات، وهذا لا يبرر الراتب الذي تحصل عليه. مثلا:

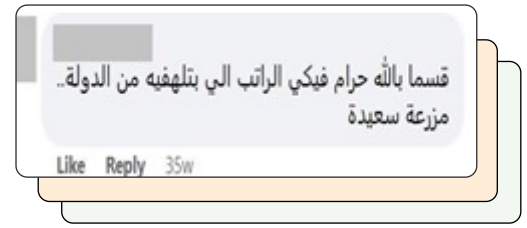

أدوات الخطابات وطرقها:

خلال مرحلة تحليل التعليقات، توصل فريق البحث إلى وجود العديد من حالات خطاب الكراهية التي تظهر بشتى الأشكال مثل "التنمر والتحرش الجنسي والقذف والشتم واللعن" استنادا إلى النوع الاجتماعي. وفيما يلي الطرق المنتهجة في الخطابات التي احتوت عليها التفاعلات:

1. استخدام الخطاب الديني لأغراض سلبية:

أفادت بعض الانتقادات التي طالت وفاء بني مصطفى على خلفية مناصرتها لقضية المساواة بين الجنسين بأنها تجرؤ على ارتداء الحجاب في حين أن أراءها تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي وأعراف الأردن وتقاليده، وهي مُستمدة بالأساس من التعاليم الإسلامية. مثلا:

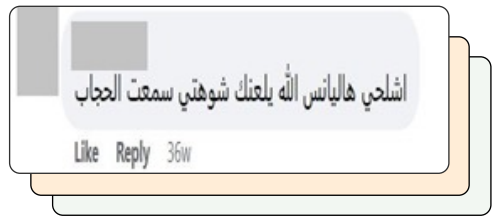

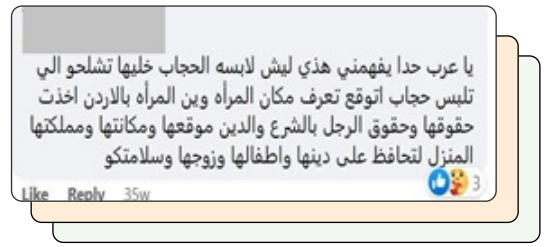

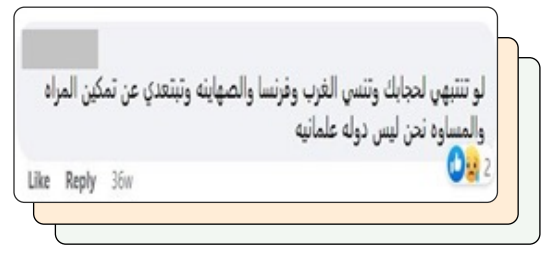

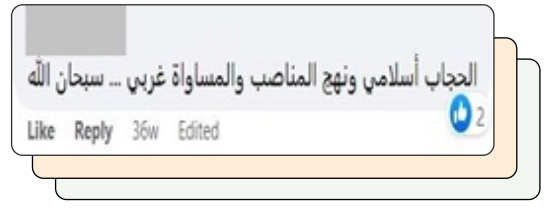

2. القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي:

تعرضت بني مصطفى وغيرها من النساء اللواتي يناصرن قضية المساواة بين الجنسين للانتقاد بناء على قوالب نمطية وُضعت لدور المرأة في المجتمع، مثلا:

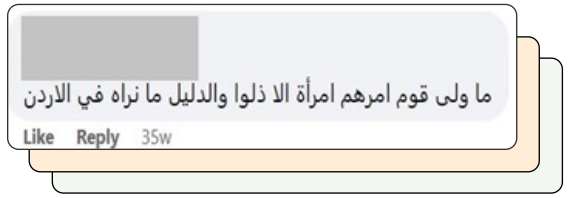

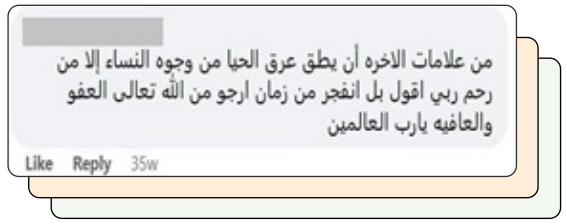

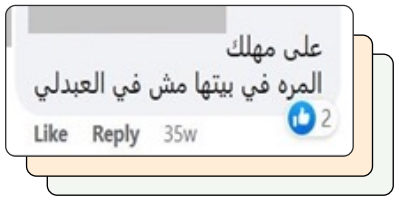

3. استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي

أ - التحرش الجنسي: لاحظ فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي وجود تعليقات تحتوي على إيحاءات جنسية موجهة لوفاء بني مصطفى أو للنساء الداعيات إلى المساواة بين الجنسين. مثلا:

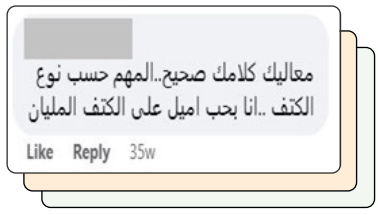

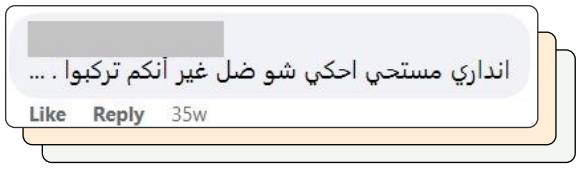

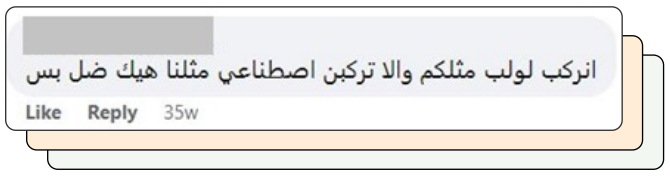

باء- ازدراء المرأة: أشار بعض المعلقين الرجال إلى أن بني مصطفى تحمل صفات ذكورية مقارنة بالصفات الأنثوية التي تتسم بها المرأة عادة. مثلا:

4. الإساءة الشخصية:

أسيء لشخص السيدة بني مصطفى باستخدام صفات تستهدف مكانتها في الشأن العام وحياتها الخاصة، مثلا:

محدودية البحث

يتعين الإقرار ببعض العوامل التي ساهمت في محدودية البحث. ومن بين أهم هذه العوامل حذف بعض التعليقات أو إخفاؤها مما حال دون تمكن فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي من تحليل مجموع التفاعلات. علاوة على ذلك، كان للتعليقات المُسيئة والضارة وقع سلبي على نفس فريق البحث ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام. فبعد استكمال تحليل كل التقارير، وعرفانا منا بالجهد الجهيد الذي بذله فريق رصد وسائل التواصل الاجتماعي، حظي الفريق وعن جدارة بيوم عطلة. وكانت تلك العطلة فرصة لتمكينهم من التعافي من أثر المحتويات القاسية التي تعرضوا إليها أثناء عملهم. زد على ذلك، كنا نشجع باستمرار أعضاء الفريق على التواصل في كنف الانفتاح، ونحثهم على مناقشة التجارب التي خاضوها لمساعدتهم على التخلص من أي أفكار أو مشاعر عالقة.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة ركزت فقط على دراسة حالة معينة، وقد لا تكون تمثيلية بما يكفي للخطاب الإلكتروني ككل بشأن مشاكل النوع الاجتماعي في الأردن. ويجب إجراء المزيد من الأبحاث لفهم الموضوع على نحو أفضل.

ومن بين العوامل الأخرى التي أدت إلى محدودية الدراسة، عملية جمع البيانات على نحو يدوي، إذ

تطلبت هذه العملية الكثير من الوقت وحدت من حجم البيانات التي يمكن تحليلها. ولكن استخدام أداة Export Comments ساعد على التخفيف من أثر ذلك إلى حد ما. فباستخدام أداة Export Comments، تمكن الفريق من استخراج مجموعات هائلة من البيانات تحتوي على أكثر من 3.500 تعليقا، بما في ذلك التعليقات المضمّنة.

وعلى الرغم من أن الأداة قد سهلت عملية جمع البيانات، إلا أن ما لحقها من التأشير على البيانات تطلب جهودا يدوية. وقام الفريق يدويا بمراجعة كل تعليق وأشر عليها استنادا إلى احتوائها على خطاب الكراهية من عدمه. وضمنت هذه العملية اليدوية للتأشير دقة تصنيف التعليقات والتعرف على خطاب الكراهية فيها.

وعلى الرغم من أن أداة Export Comments مكنتنا من جمع مجموعة كبيرة من البيانات، من الجدير بالذكر أن عملية التأشير اليدوي قد تكون أدت إلى درجة من المحدودية. فبسبب الطبيعة اليدوية للتأشير، قد تضيع بعض التعليقات الهامة ويؤشر عليها على نحو خاطئ، وهو ما قد يؤثر على النتائج العامة للدراسة.

التوصيات

توصيات موجهة للمجتمع المدني:

- تقديم الدعم والموارد لفرق رصد وسائل التواصل الاجتماعي لتمكينهم من التعامل مع تأثير خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على مشاعرهم ونفسيتهم، وذلك بوسائل منها تدريبهم على العناية الذاتية والصحة النفسية.
- إجراء المزيد من الأبحاث بشأن تأثير خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، خاصة في البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من انعدام المساواة بين الجنسين، وذلك للاسترشاد بها في وضع السياسات والبرامج الفعالة.
- إعطاء الأولوية للمعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن طريق إجراء المزيد من الأبحاث بشأن تأثير هذه الظاهرة.
- نشر الوعي في صفوف عامة الناس وتثقيفهم بشأن الأثر الضار لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة على المجتمع، خاصة على النساء والفتيات.
- بلورة سياسات وبرامج تراعي منظور النوع الاجتماعي وتتصدى لانعدام المساواة بين الجنسين والتمييز بينهما في العديد من المجالات، مثل التعليم والعمل والمشاركة السياسية.
- الترويج للحوار والتواصل المنفتح بين مختلف المجموعات والأفراد التي تحمل آراء مختلفة عن قضايا النوع الاجتماعي، وذلك لتعزيز فهم الرأي الآخر واحترامه.

الإعلام:

تشجيع وسائل الإعلام على توفير تغطية إعلامية أكثر توازنا وتنوعا لقضايا النوع الاجتماعي، ويشمل ذلك إعطاء الكلمة لنساء من مختلف الخلفيات ويحملن آراء متنوعة ومشاركة تجاربهن.

المؤسسات الدينية:

التعامل مع القادة الدينيين والفقهاء للترويج لفهم تقدمي أكثر ويراعي الاختلافات لقضايا النوع الاجتماعي في سياق التعاليم والأعراف الدينية.

تحت المجهر:

1. تسعى شبكة الكلمة تِفرق إلى التأثير على مختلف المبادرات الرامية إلى التصدي للمعلومات المضللة والعنف الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي وقياس هذا التأثير. ويرى الباحثون أنه قد ثبت نجاح حملات التصدي المُسبق في التوعية بأهم الممارسات والأساليب المتوخاة للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. وعملت مؤسسة مهارات على تعزيز صمود الناخب أمام المعلومات الخاطئة والمضللة، من خلال إطلاق حملة شاملة للتثقيف الإعلامي تستند إلى الدروس المستخلصة من عملية رصد المؤسسة للانتخابات التشريعية سنة 2022 ومن خلال تهيئة المواطن اللبناني للتعامل مع مختلف التهديدات الإلكترونية التي قد تحدث أثناء حملات الانتخابات البلدية المزمع انعقادها سنة 2023.
2. وأجرى معهد الصحافة وعلوم الإخبار بحثا عن صناعة المعلومات السياسية المضللة في

تونس.[21] وفي الجزء الثاني من "تحت المجهر" يتولى المؤلفون عرض عملهم واستنتاجاتهم بشأن تحسين المناخ الرقمي في تونس وتحصينه من سهام المعلومات المضللة.

مؤسسة مهارات: حملة "اكتشف المعلومة المضللة، تبيّنها، ثم ضع لها حدّاً !"

حملة توعوية شاملة للتثقيف المعلوماتي:

تُعتبر الثقافة الإعلامية والمعلوماتية أداة ضرورية لنشر الوعي والمعلومات الضرورية للمجتمع، خاصة في أوساط الصحفيين وطلبة الصحافة، وذلك لمساعدتهم على التعرف على المعلومات الخاطئة والمضللة ورصدها والتحقق منها، والتمييز بين مختلف أنواعها. وتشكل المعلومات الخاطئة والمضللة السواد الأعظم من مجموع المعلومات التي يقع تداولها، وفقا لعدد من التقارير الصادرة عن مؤسسة مهارات خلال السنوات القليلة الماضية. ويشير أحد هذه التقارير بعنوان "الدعاية السّياسيّة والتّلاعب في المعلومات على وسائل التّواصل الاجتماعي خلال الانتخابات النّيابيّة 2022" إلى أن 49.5 في المائة من الخطاب السياسي المتداول في المنابر الرقمية يستند إلى التلاعب بالمشاعر والدعاية السياسية التي تستند إلى العاطفة، عوضا عن التركيز على الحقائق والحجج القانونية لتأييد ادعاءات أو تفنيد ادعاءات الأحزاب المنافسة. وبالمثل،،كان خطاب الكراهية والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة غالبا على الخطاب العام.

ومما يساهم في انتشار المعلومات المضللة دون رقابة، وجو مناخ معلوماتي مضطرب وغير متوازن، تصبح فيه المشاركة في النقاش السياسي والعام ممارسة غير آمنة، خاصة أثناء الانتخابات، في ظل غياب الإعلام المستقل ومبادرات واسعة للتحقق من الوقائع والمعلومات الرقمية والتثقيف الإعلامي.

وعليه، بالاستناد إلى ما توصلنا إليه والبيانات القائمة على أدلة التي قمنا بجمعها أثناء مرحلة الرصد قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، عملت مؤسسة مهارات على توفير الموارد اللازمة للكشف عن العديد من الجوانب المتعلقة بتداول المعلومة والخطابين السياسي والعام، وذلك لمساعدة الصحفيين وطلبة الصحافة على اكتساب فهم أفضل للمناخ المعلوماتي، خاصة وأننا على مشارف انتخابات بلدية هذه السنة، وذلك من خلال الحملة الإلكترونية الجارية حاليا بعنوان "SPOT IT, CHECK IT, STOP IT"، والتي أطلقناها في آذار/مارس 2023.

إطلاق الحملة:

انطلقت الحملة من خلال فيديو ترويجي قصير مدته 01:09 دقائق على إنستغرام وفيسبوك

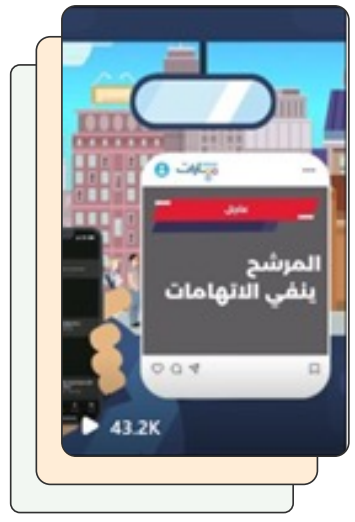

الصورة 01 : صور مُلتقطة من الشاشة من موقع فيسبوك وإنستغرام لإطلاق فيديو الحملة

[21] http://www.mourakiboun.org/storage/bKHaeOXHhFABcE04yERwVq7WOdmPkViQlpcKijBL.pdf

تضمن الفيديو الترويجي المواضيع الأربعة التي نعمل عليها: المعلومات الخاطئة، الدعاية السياسية، خطاب الكراهية العنف ضد المرأة في السياسة. وأظهر الفيديو تأثير نشر معلومات خاطئة، عن قصد أو عن غير قصد، بهدف مضايقة أحد المرشحين أو مهاجمته من أجل إقصائه من السباق الانتخابي، أو أي معلومات قد تؤدي إلى عنف من شأنه أن يؤثر على رجل أو امرأة ناشط(ـة) في الشأن العام. (سياسيين، صحفيين، نشطاء، موظفين حكوميين، وغيرهم).

والهدف من هذا الفيديو هو حث الجمهور المستهدف (الصحفيون وطلبة معاهد الصحافة) على التعامل مع الأخبار بوعي ودقة أكبر، وعلى التحقق دائما من صحة أي خبر متداول قبل نشره لتجنب المعلومات الخاطئة وتضليل الرأي العام أو إلحاق الضرر بأي كان.

الدعاية السياسية:

في إطار استحداث محتوى جديد تابع لمؤسسة مهارات، أنتجت المؤسسة سلسلة حلقات أطلقت عليها "شو الفكرة؟".

وخُصصت الحلقة الأولى من هذه السلسلة للدعاية السياسية. وناقش فيها المحاوران "بلال ياسين" و"لورا رحال" مفهوم الدعاية السياسية وأساليبها والاستراتيجيات الثلاث التي يمكن تبنّيها لتجنبها. كما تضمنت الحلقة مشهداً ساخراً يرمز إلى الدعاية السياسية التي يستخدمها السياسيون في خطاباتهم خلال حملاتهم الانتخابية.

وحققت الأولى نسبة عالية من التفاعل والانتشار والمشاهدات على كل من إنستغرام وفيسبوك.

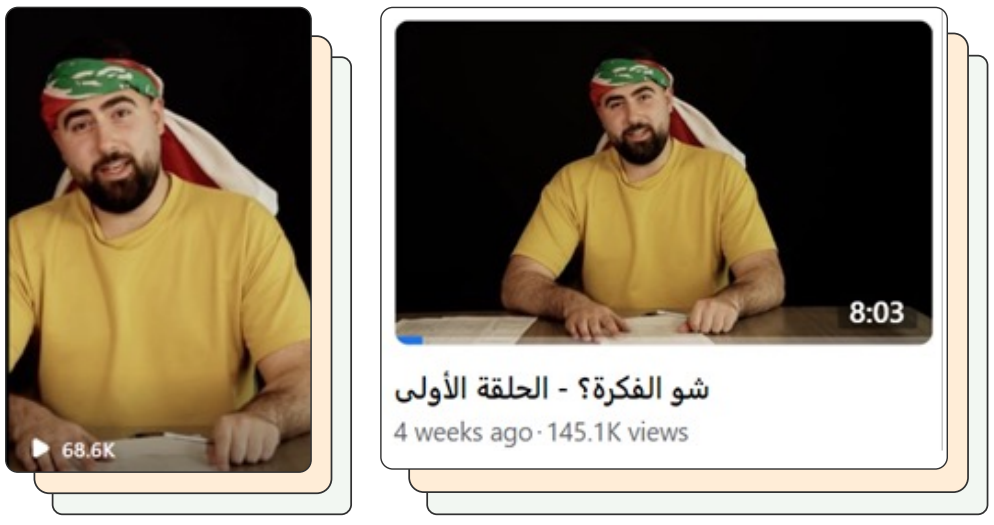

الصورة 02 : صُور ملتقطة من الشاشة من فيسبوك وإنستغرام للحلقة الأولى من سلسلة "شو الفكرة؟" مع بلال ياسين، أحد المحاورين

كما شاركت مهارات منشوراً يحتوي على عدة رسومات (carousel post) يشرح الفرق بين الأساليب المستخدمة في صناعة الدعاية السياسية:

الاستمالة العاطفية مقابل الادعاءات (Instagram, Facebook)

التحقق من الوقائع:

تشير دراسات وتقارير سابقة أجرتها مؤسسة مهارات أثناء الانتخابات البرلمانية لسنة 2022 إلى وجود أنماط لمواضيع تحتوي على أخبار كاذبة يمكن أن يقع تداولها أثناء الانتخابات وبعدها.

وبالاستناد إلى ذلك، واستشرافا للانتخابات البلدية المقبلة، قامت المؤسسة بنشر منشورين يحتويات على عدة رسومات. بحيث يبرز المنشور الأول مواضيع الأخبار الكاذبة التي قد تكون جزءا من الحملات التضليلية قبل الانتخابات البلدية(Instagram, Facebook)، والمنشور الثاني حول المواضيع التي قد تكون جزءا من الحملات التضليلية بعد الانتخابات البلدية (Instagram, Facebook).

كما نشرت مؤسسة مهارات منشورا يحتوي على عدة رسومات بيانية تشرح الفرق بين أساليب المعلومات المضللة ومستويات الضرر الذي يلحق بالمجتمع (Instagram, Facebook).

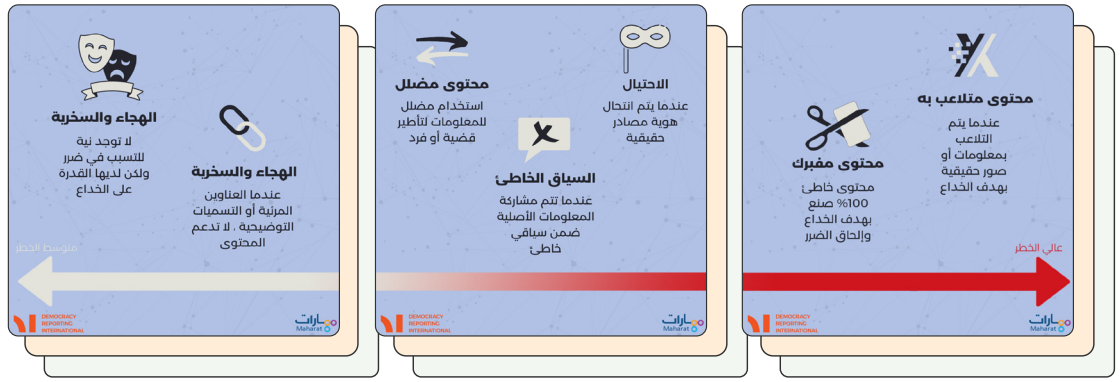

الصورة 03 : أنواع المعلومات الخاطئة ومستوى الضرر الذي تلحقه بالمجتمع.

وشاركت المؤسسة الخطوات السبع للتحقق من الوقائع التي يعتمدها قسم Fact-o-Meter في "مهارات نيوز". (Instagram, Facebook)

الصورة 04 : صورة ملتقطة من الشاشة من موقع فيسبوك للخطوات السبع للتحقق من الوقائع التي يعتمدها قسم Fact-o-Meter في "مهارات نيوز".

انتشار الوعي قُبيل الانتخابات البلدية:

في إطار حملة التوعية التي قامت بها مؤسسة مهارات، نشرت المؤسسة مجموعة أسئلة، من باب التسلية ولكن أيضا من باب التثقيف، مستخدمة خاصية القصص المصورة (stories) في إنستغرام وفيسبوك، لتمكين متابعيها من مشاركتها أفكارهم عن أهمية الانتخابات البلدية ومشاركة المرأة، وتمكينهم من اختبار معارفهم بشأن القوانين واللوائح التي تنظم الانتخابات البلدية.

العنف ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية:

تحدثت الحلقة الثانية من سلسلة "شو الفكرة؟" عن موضوع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة.

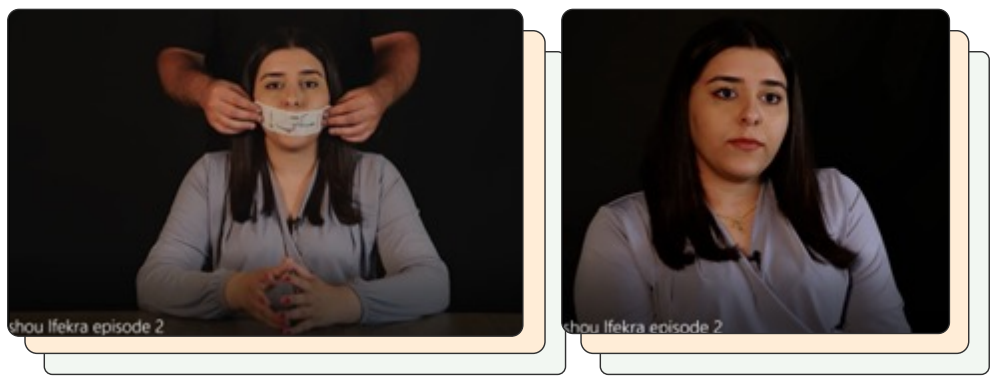

الصورة 05 : صورة ملتقطة من الشاشة للحلقة الثانية من سلسلة "شو الفكرة؟"تظهر إحدى المحاورين في البرنامج، لورا رحال

وناقش المحاوران لورا رحال وبلال ياسين ظاهرة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، كما شرحا الأشكال المختلفة للعنف ضد المرأة ودوافعها. وشجعت هذه الحلقة النساء على إعلاء كلمتهن، من خلال التبليغ عن أي شكل من أشكال العنف قد يكن تعرضن إليه في الحياة السياسية والعامة، وذلك باستخدام الرقم الهاتفي الذي وضعته مؤسسة مهارات للغرض.

تأثير الحملة:

سعت مؤسسة مهارات من خلال هذه الحملة للتثقيف المعلوماتي إلى التأثير على المتلقي على صعيدين اثنين. فعلى الصعيد الأول، كان هدفنا بالأساس الوصول إلى 700 صحفي وطالب في المجال الصحفي عن طريق النشرات الإخبارية وموقع مؤسسة مهارات، وذلك للتوعية بأهمية التحقق من الوقائع وتعزيز فهمهم للدعاية السياسية وخطاب الكراهية الذي يستهدف مختلف الفئات والمجموعات في المجتمع، وذلك من أجل تكريس مناخ معلوماتي أكثر توازنا. أما على الصعيد الثاني، استهدفت المؤسسة عامة الناس لمساعدتهم على تطوير تفكيرهم النقدي إزاء المعلومات التي تصلهم وذلك من خلال ما توفره مهارات على وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، وصل عدد مشاهدات الفيديو الذي انتشر في إطار الحملة المتعلقة بالدعاية السياسية إلى 68,600 مشاهدة على إنستغرام و145,100 مشاهدة على فيسبوك.

وعلى الرغم من تأجيل الانتخابات البلدية لتاريخ غير معلوم، ستتواصل هذه الحملة، وستنشر المؤسسة محتويات جديدة عما قريب، على موقع مؤسسة مهارات، حيث تُتاح جميع المواد التي تمخضت عنها الحملة.

صناعة التضليل السياسي في تونس

مقابلة حوارية مع معهد الصحافة وعلوم الإخبار.

المُحاور **Hervé de Baillenx**

أجرى فريق مشروع الكلمة تِفرق مقابلة حوارية مع معهد الصحافة وعلوم الإخبار[22] في إطار عرضها لورقتها البحثية التي صدرت حديثا.

ويمكن الاطلاع على الوثيقة البحثية كاملة على هذا الرابط.[23]

مرحبا، كلاكما ألفتما الورقة البحثية التي صدرت حديثا عن معهد الصحافة وعلوم الإخبار حول صناعة التضليل السياسي في تونس. هل يمكن أن تعرفا بنفسيكما؟

الدكتورة مروى بن باشا، أستاذ مساعد في معهد الصحافة وعلوم الإخبار.

الدكتور خليل الجلاصي، دكتوراه في علوم الاتصال والمعلومات، وخبير في الإعلام الرقمي.

---

[23] http://www.mourakiboun.org/storage/bKHaeOXHhFABcE04yERwVq7WOdmPkViQlpcKijBL.pdf

هل بإمكانكما أن تطلعانا على فحوى هذه الدراسة؟

تونس بلد عاش على وقع الانتقالات السياسية المستمرة منذ سنة 2011. وشهدت البلاد لحظات سياسية فارقة، أحدثها تاريخ 25 تموز/جويلية 2021، الذي غير المشهد السياسي في تونس تغييرا جذريا.[24] فأصبح التلاعب بالرأي العام على أشدّه، خاصة مع تفاقم الاستقطاب السياسي في تونس اليوم.

وأصدرنا هذه الدراسة لهذا الغرض، بعنوان "صناعة التضليل السياسي في تونس". ولهذه الدراسة هدفان اثنان: أولا: تحديد مفهوم التضليل في تونس في علاقة بالسياقات الإقليمية والدولية الأخرى. وثانيا: تحديد الاستراتيجيات المستخدمة لإضفاء المصداقية على هذه المعلومات المضللة. وتحتوي الدراسة على جانب نظري وجانب عملي.

ما هي المنهجية التي قمتم باستخدامها؟

جمعت الدراسة بين عدة أساليب. حيث اخترنا التركيز على موقع فيسبوك نظرا لاستخدام التونسيين لهذا الموقع كمصدر لاستقاء المعلومة والخبر. وقمنا بتحليل المحتوى التضليلي على صفحات فيسبوك. ثم جمعنا المحتوى الذي وجدناها مع الحالات التي رصدتها صفحات Tunifact[25] للتحقق من المحتوى وغيرها من مبادرات التحقق من الوقائع، كما استخدمنا دراسات أجريت على السياق التونسي وصادرة عن جهات مثل LabTrack وInkyfada، وعتيد- والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. وهو ما نطلق عليه التحليل التجميعي، أي دراسة الدراسات. ثم قمنا بتحديد مجموعة النصوص المرجعية الخاصة بنا التي سنستند إليها في التوصل إلى المزيد من الاستنتاجات.

والجميع يتحمل مسؤولية انتشار المعلومات المضللة، سواء أكان عامة الناس أو الحكومة أو الإعلام أو الأحزاب السياسية. والهدف من دراستنا هذه ليس التعرف على الجهات الفاعلة في التضليل، بل بالأحرى كشف اللثام عن الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في هذا التضليل.

[24] في هذا التاريخ قام الرئيس التونسي بإيقاف عمل البرلمان (وحله في وقت لاحق)، مستحوذا بذلك على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

استخدمتما مفهوما محوريا، ألا وهو "اضطراب المعلومات". ما المقصود بذلك؟

اضطراب المعلومات هو عكس وجود منظومة معلومات مُرتّبة. وهو وضع يجد فيه المجتمع نفسه أمام مصادر مشوشة للمعلومة تُساق إليه من مختلف الأطراف، ولا مجال للمواطن أن يحصل على المعلومة المُثبتة.

هل بإمكانكما ضرب مثال على حالة من حالات اضطراب المعلومات؟

اخترنا في البحث الذي أجريناه أن نركز على خبر مُعيّن. ألا وهو الحادثة الدبلوماسية بين تونس والمغرب.[26] واخترنا مجموعة من عدة صفحات على فيسبوك تناولت هذا الخبر من زوايا مختلفة لأحزاب سياسية مختلفة: الموالون لقيس سعيد، مؤيدو عبير موسي[27]، ومؤيدو حركة النهضة. وانتشرت عدة تقارير مزيفة، على سبيل المثال، تشير إلى مغادرة مقر التجاري بنك[28] لتونس.

وهل كان اضطراب المعلومات هذا تلقائيا أم أنه كانت هناك حملة منسقة للتأثير على الرأي العام ومستخدمي الإنترنت؟

كانت بعض السلوكيات تلقائية. إذ قام أشخاص بنشر هذه المعلومات الخاطئة لأنهم يرون أن هناك أزمة، ولكن والأهم من ذلك، كان معظمهم جزءا من استراتيجية ترمي إلى التلاعب بالرأي العام.

[25] Tunifact هي منصة أطلقتها النقابة الوطنية للصحفيين للتحقق من الوقائع.

[26] قام كلا البلدين باستدعاء سفيريهما بعد أن التقى الرئيس قيس سعيد بقائد لجبهة البوليساريو على هامش مؤتمر طوكيو الدولي الثامن حول التنمية الإفريقية(TICAD 8)، الذي انعقد بتونس يومي 27 و28 آب/أوت 2022.

[27] تمثل أحد أهم قادة المعارضة.

[28] بنك مغربي

وماهي أهم النتائج التي توصلتم إليها؟

الاستنتاج الأهم هو أن التضليل أصبح ممنهجا. فنحن لم نعد أمام ممارسات متفرقة. بل أصبح التضليل سلاحا يُستخدم للإقناع السياسي وهو ما يعد أمرا خطيرا.

ومن بين أهم الاستراتيجيات المرتبطة بالسياق التونسي، أن بعض هذه الصفحات **تُحاكي شكل الصفحات الصحفية والأسلوب الصحفي** لتتمكن من الترويج لمحتوياتها، وذلك مثلا من خلال استخدام مصطلحات صحفية على غرار "وفقا لمصادرنا". وهي تتعمد القيام بذلك لإضفاء مصداقية على ما تُصدره من محتوى. كما لاحظنا استخدام **الحس الفكاهي** كأحد أهم الأدوات التي تساهم في انتقال المعلومات المضللة، إذ تُستخدم السخرية والمحاكاة الهزلية للتلاعب بالرأي العام. وهاتان استراتيجيتان مترابطتان ارتباطا وثيقا. إذ يحرص مستخدموها على أن يحظى المحتوى، سواء أكان فيديو أو صورة أو كرتون أو مجرد منشور بسيط، بدرجة من المصداقية، لكي يكون قابلا للتصديق والمشاركة.

كما لاحظنا استخدام خاصية البث **المباشر للفيديو**. وذلك مهم للغاية، لأن منشورات فيسبوك للبث المباشر تحظى بإمكانية الانتشار على نحو طبيعي مقارنة بمنشورات عادية.

كما لاحظنا وجود **عوامل محفزة** لهذا التضليل. وهي: 1) الفقاعات المعرفية المُنتقاة، 2) الخوارزميات التي تعطي الأفضلية لبعض المحتويات المضللة، 3) الاستقطاب السياسي، 4) وأخيرا: المحتوى المشحون عاطفيا. وجميع هذه المحفزات تساهم في توسيع نطاق استشراء المعلومات المضللة.

وقد تكون هذه الدراسة قد تأثرت بما حدث يوم 25 تموز/جويلية 2021، إذ أصبح كل شيء بعد هذا التاريخ جزءا من الاستقطاب السياسي. فإما أن تكون مؤيدا لهذا المشروع السياسي أو أنك ضده. وكل التظاهرات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، على غرار قمة الفرنكوفونية، أصبحت معرضة للتضليل السياسي، وكل ذلك يعود للانقسام الذي يشهده المجتمع.

وأصبح فيسبوك بمثابة أرض المعركة التي تتواجه فيها الأحزاب السياسية، وتُستغل فيها جميع الأزمات. وأصبح بمثابة الميدان الذي يستعرض كل من فيه قوته ونفوذه، وتُستغل فيه كل أزمة تشهدها البلاد لأغراض سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية

هل لديكما أية توصيات؟

نعم هي مجموعة توصيات تنقسم إلى ثلاثة مجالات أساسية:

1. تعاقبت على تونس 11 حكومة منذ سنة 2011، مما أدى إلى غياب سياسة عامة واضحة تنظم القطاع الإعلامي. وتدعو هذه الدراسة إلى بلورة سياسات عامة ترمي إلى حماية الإعلام وتعزيز دوره في المجتمع، والأهم من ذلك، استحداث مراكز إعلامية مؤثرة ونافذة لتصبح القوة المضادة لهذا الكم الهائل من التضليل. ويكون الإعلام الموثوق إعلاما قويا ومستقلا من الناحية الاقتصادية ويعمل على خدمة المصلحة العامة. وللأسف، غالبا ما نميل في تونس للعودة للنموذج القديم، الذي كان فيه التعويل على الإعلام الحكومي.
2. أما التوصية الثانية فتقضي بتعزيز التعليم في هذا العصر الرقمي، انطلاقا من المدارس الابتدائية، وتخصيص مادة قائمة بذاتها في الغرض. ومن الضروري تدريس محاور تتعلق بالخلل الموجود والنظر في سُبل استخدام الإعلام والمحطات المتنقلة على أحسن وجه.
3. أما التوصية الأخيرة فتقضي بفتح المجال أمام نقاش وطني، وإرساء مجلس يجمع الخبراء المختصين في علوم الإخبار وعلوم الاجتماع والتعليم وممثلين عن الحكومة.

هل من رسائل ختامية؟

التضليل الإعلامي كارثة ألقت بظلالها على العديد من البلدان، ولكن التحدي في تونس أصبح مضاعفا: 1) ينبغي العمل أولا على تعزيز الوعي الجماعي، و2) للأسف لا تصدر مثل هذه المبادرات عادة إلا من المجتمع المدني ولا تصدر أبدا عن الدولة أو الإعلام.

وسنعمل على دراسات أخرى تُضاف إلى هذه الدراسة. فقد غطينا بهذه الدراسة استراتيجيات صناعة المحتوى، والآن يجب أن تكتمل الصورة بالتعرف على مظاهر استهلاك المتلقي للمعلومة.

عن مشروع "الكلمة تِفرق"

Contact: menahub@democracy-reporting.org

تضطلع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بدور أكثر فاعلية في مجال رصد وسائل التواصل الاجتماعي منذ سنة 2017، حيث تتولى تعزيز القدرات المحلية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الانتخابات، وجمع الأدلة في مختلف البلدان، والربط بين مختلف المنظمات ذات الخبرة في المجال، وإصدار المنهجيات، وإثراء النقاش العام والنقاش فيما بين الخبراء.

في إطار مشروع 'الكلمة تِفرق'، تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وشركاؤها على المساهمة في تعزيز تحصين العملية الديمقراطية وصمود المجتمع أمام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية مع المنظمات الشريكة من البلدان الأربعة (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، لتعزيز القدرات المحلية من أجل رصد المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت وتحليله أثناء أهم المسارات الديمقراطية الوطنية، بينما تعمل في الآن نفسه مع الشبكات الإقليمية لتسمح لها بإجراء تحليل مقارن وإتاحة فرصة التعلم من النظراء.

ويهدف مشروع الكلمة تِفرق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بناء قدرات شركاء المشروع **ليكتسبوا مهارات مؤسسية تُمكنهم من وضع منهجيات مُحكمة** لرصد وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان رصد التضليل وخطاب الكراهية على نحو فعال ولتعزيز الحصول على براهين ثُثبت تأثير التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وعلى حقوق الإنسان.
- **تعزيز المشاركة الإقليمية لأطراف متعددة** من أجل الدعوة إلى مناهضة التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته عن طريق شبكات المجتمع المدني ومواصلة تبادل الأفكار بشأن شفافية اللوائح التنظيمية.
- **نشر الوعي في صفوف الفئات المدنية المستهدفة** وتعزيز صمودها في بلدان شركاء المشروع وحث أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات فعلية لمحاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على الإنترنت في كنف الشفافية.

عن برنامج الديمقراطية الرقمية

Contact: info@democracy-reporting.org

يحمي برنامج الديمقراطية الرقمية للمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطي على الإنترنت من خلال الكشف عن التلاعب بالمعلومات وخطاب الكراهية، ومن خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الرصد والمناصرة، وضمان استجابة الحكومات وشركات التكنولوجيا على نحو مناسب وقائم على الأدلة.

وتحظى المنظمة بمكانة مناسبة تُمكنها من التعامل مع التهديدات والتضليل على الإنترنت بفضل أبحاثها حول المحتويات الإعلامية المفبركة، وتقنية التزييف العميق بصفته أحد الأدوات التي قد تُستخدم في التضليل، وبفضل تركيزها حاليا على التهديدات الجديدة المحتملة والتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال. ولدينا مجموعة متنوعة من الأدوات، منها على سبيل المثال، نماذج متكاملة للتعليم الآلي تُساعدنا على تحديد الاتجاهات الناشئة في عالم التضليل. كما نستند في عملنا على مجال التلاعب بالمعلومات إلى تحليل التوجيهات ونشرها بشأن نقص تمثيل النوع الاجتماعي والمضايقات القائمة عليه على شبكة الإنترنت.

ورصد وسائل التواصل الاجتماعي هو من بين الأنشطة الهامة لكشف خطاب الكراهية والتضليل والتصدي لهما في برنامج الديمقراطية الرقمية. ويمثل رصد وسائل التواصل الاجتماعي التحليل المستهدف للخطاب الديمقراطي والأطراف السياسية على منصات التواصل الاجتماعي. ويعد رصد وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تعقيدا بأشواط مقارنة برصد وسائل الإعلام التقليدية، باعتبار العدد الضخم للأطراف المتداخلة والمحتويات التي تشمل المؤسسات الديمقراطية الرسمية (مثلا الأحزاب، السياسيون، الإعلام) والأطراف غير الرسمة (مثلا الأفراد، المؤثرون في الحياة السياسية، المجموعات المتحزبة). ولهذا نشرت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الدليل العملي الصادر عن مرصد الديمقراطية الرقمية، وهي أول منهجية لرصد وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدة المجتمع المدني والصحفيين والأوساط الأكاديمية على إجراء الأبحاث حول وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية.

وخضعت منهجيتنا للاختبار واستُخدمت لرصد وسائل التواصل الاجتماعي في 12 بلدا (بما فيها ألمانيا، ليبيا، سريلانكا، نيجيريا، ميانمار) مع التركيز على المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعاية السياسية قبل الدورة الانتخابية وأثناءها وبعدها. وباستخدام نهج شمولي لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، يبحث الدليل العملي عن الرسالة أو المحتوى ومبلغي الرسالة وطريقة تبليغها وأشكال توزيعها وقنواته.

واستنادا إلى نتائج رصدنا لوسائل التواصل الاجتماعي، دعونا إلى تطبيق الالتزامات المُدرجة ضمن خطة العمل الأوروبية للديمقراطية، وهو ما سيعزز معركتنا ضد المعلومات المضللة على مستوى الاتحاد الأوروبي وسيساهم في النقاش بشأن نُظم تصنيف المحتوى، وهو تحد هام حين يتعلق الأمر بنشر المعلومات المضللة والخاطئة. كما مارست منظمتنا الضغط من أجل تطبيق قانون الخدمة الرقمية، والذي قد يمثل ركيزة هامة في جهود تعزيز مساءلة منصات التواصل الاجتماعي. ونرجو أن نتمكن من تعزيز الجهود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنفس الدرجة بعد أن أصدرنا النسخة العربية من الدليل العملي المستخدم في رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

لمحة عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية هي منظمة مستقلة تعمل على تعزيز الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم. وتقضي قناعتنا بأن المواطنين طرف فاعل في الحياة العامة وليسوا رعايا لدى حكوماتهم. ونعمل على تعزيز الديمقراطية من خلال دعم المؤسسات والمسارات التي تجعل منها ديمقراطية مستدامة، ونعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لضمان اضطلاع المواطنين بدورهم في رسم معالم بلدهم. وتترسخ رؤيتنا في المبادئ الديمقراطية المتفق عليها على الصعيد العالمي، والنابعة من الحوكمة الديمقراطية تحت راية الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتركز منظمتنا في عملها على خمسة مواضيع رئيسية في مجال الديمقراطية: العدالة والانتخابات والحوكمة المحلية والديمقراطية الرقمية وحقوق الإنسان. وفي عملنا على الصعيدين الوطني والمحلي، نستخدم في مشاريعنا خمس مقاربات للتدخل: التوعية، وبناء القدرات، وتعزيز التشارك بين مختلف الأطراف الفاعلة، وتعزيز بناء المؤسسات الديمقراطية، وتقديم المشورة بشأن صياغة السياسات والقوانين وتطبيقها.

وتسترشد المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في عملها بفريق تنفيذي يعمل من برلين ويشرف على عملها مجلس مستقل يتألف من رواد في المجال الديمقراطي. ولمنظمتنا مكاتب في عدة دول : لبنان وليبيا وتونس وباكستان وميانمار وسري لانكا وأوكرانيا. ومن خلال شبكاتنا المتألفة من المكاتب القطرية والشركاء، تبوأنا مكانة فريدة من نوعها لتقصي التطورات وتوثيقها وإعداد التقارير بشأنها والمساعدة على تحسين الواقع على نحو ملموس.

لمحة عن شركاء المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني : مؤسسة مجتمع مدني أردنية غير حكومية نشأت سنة 2006. توسع المركز ليصبح أحد المنظمات غير الحكومية الرائدة في الأردن حيث ترتكز مهامه بالأساس على تعزيز المساءلة والحوكمة والمشاركة في الحياة العامة وتقبل الاخر في الأردن وفي كامل المنطقة، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الاخذ بعين الاعتبار ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط العامة.

الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح JOSA : منظمة غير ربحية مقرها عمان .من بين المنظمات غير الربحية القليلة المسجلة لدى وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال الاردنية. مهمتها تعزيز الانفتاح في مجال التكنولوجيا والدفاع عن حقوق مستخدمي التكنولوجيا في الأردن. تؤمن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح بأن المعلومات غير الشخصية - سواء كانت كود برماجية ، مخططات تصميم الأجهزة ، بيانات ، بروتوكولات الشبكة والهندسة والمحتوى - يجب أن تكون مجانية للجميع لعرضها واستخدامها ومشاركتها وتعديلها. تؤمن الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح أيضًا أنه يجب حماية المعطيات الشخصية ضمن الأطر القانونية والتكنولوجية. كما يجب أن يظل الوصول إلى الويب الحديث مفتوحًا.

لاب تراك Lab'TRACK : هو مخبر للرصد والتحليل والتفكير بشأن ظاهرة التضليل السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي خاصة شبكة الفيسبوك، وهو تعاون بين شبكة مراقبون ومعهد الصحافة وعلوم الاخبار بتونس.

مراقبون : هي شبكة مراقبة انتخابات في تونس، تأسست سنة 2011 وهي اليوم من أبرز الجهات الفاعلة في هذا المجال. تعمل شبكة مراقبون منذ عام 2014، على تنويع وتوسيع مجالات نشاطها على غرار المساءلة ودعم مسار اللامركزية في تونس. تضم شبكة مراقبون أكثر من 100 متطوع في جميع المناطق التونسية مما سهل لها التواصل مع الهياكل المحلية وكل الأطراف الفاعلة في المجال.

واعتمدت شبكة مراقبون في أنشطتها على مقاربة تكنولوجية مما مكنها من الوصول إلى عدد أكبر من الشباب التونسي. أثناء الانتخابات الرئاسية لسنتي 2014 و 2019 ، قامت مراقبون برصد وسائل التواصل الاجتماعي وارتكز عملها بالأساس على تفاعلات مستخدمي الفيس بوك مع خطابات المرشحين خلال الحملات الانتخابية.

معهد الصحافة وعلوم الاخبار : تأسس المعهد سنة 1967 وأصبح مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية تتمتع بالاستقلال المالي و وبشخصية قانونية سنة 1973. يعتبر المعهد الجامعة الرائدة في مجال تعليم الصحفيين والإعلاميين في تونس.

وتحظى أبحاث المعهد في مجال علوم المعلومات والاتصال بالإشادة والتقدير على الصعيد الدولي.

ويعمل المعهد بالتعاون مع شبكة من الشركاء على المستوى الوطني (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، الهيئة العليل للاتصال السمعي البصري، UFP) و الدولي(أكاديمية دويتشه فيله ، اليونسكو ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المادة 19 وغيرهم).

ومن خلال هذا التعاون، يقدم المعهد دورات تدريبية متخصصة ويستضيف خبراء دوليين بارزين لإلقاء المحاضرات في إطار تعريف الطلبة بالممارسات المبتكرة في مجال الاتصال

مؤسسة مهارات : هي منظمة غير حكومية بقيادة نسائية ومقرها بيروت.

وتضطلع المنظمة بدور تحفيزي للدفاع عن المجتمعات الديمقراطية وتعزيز نموها، بما يضمن تكريس مبادئ حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، واحترام حقوق الانسان.و تلتزم مؤسسة مهارات بتطبيق مهمتها القائمة على تطوير الظروف الاجتماعية والسياسية لتعزيز حرية التعبير والوصول الى المعلومات على الانترنت وعلى أرض الواقع، وإشراك مجتمع متقدم في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وتزويده بلمهارات والمعرفة اللازمة لصنع التغيير.

المبادرة السودانية للتنمية (سوديا) : تبعا للنزاع المسلّح القائم في السودان، يتعذّر للأسف على شريكنا السوداني المبادرة السودانية للتنمية (سوديا) مواصلة مشاركته في المشروع.

ونثمّن من جهتنا المشاركة القيّمة والمساهمات الفعّالة التي قدّمها فريق سوديا. ورغم عدم استمراره بالمشروع بسبب هذه الظروف الصعبة، فإنّ تفاني فريق سوديا وخبرته تركا أثرا متواصلا على تقدّم المشروع.

نحيّ التزام كامل الفريق ونأمل في توصّل كل الأطراف إلى حلّ سلمي للصراع في السودان.

مسرد المصطلحات:

المصطلحات	تعريف المفاهيم
شرح قائم على الشفرات	وتستند عملية الشرح القائمة على الشفرات إلى استخدام شفرة بايثون للتأشير على البيانات بشكل آلي أو وسمها استنادا إلى قواعد أو خوارزميات أو أنماط مُحددة مسبقا.
رسالة متجانسة	تواصل مُهيكل وموحد يعكس موضوعا أو فكرة على نحو واضح ومتسق. وهي رسالة تُمرّر بسلاسة وتناغم، ويكون كل عنصر منها مُدعّما ومؤكدا للمفهوم المركزي.
نظريات المؤامرة	تفسيرات أو اعتقادات توحي بوجود مجموعة أو منظمة خفية أو سرية مسؤولة عن تدبير أحداث أو أفعال أو نتائج هامة. وغالبا ما تنطوي هذه النظريات على أن الكيانات النافذة، مثل الحكومات أو الشركات أو الأفراد من ذوي النفوذ، لهم يد في مخططات سرية لخداع عامة الناس والتلاعب بالأحداث لتصب في مصلحتهم.
حملات مُنسقة	تنظيم الجهود بحيث يعمل أفراد أو مجموعات معا وعلى نحو متزامن ومُخطط له لتحقيق هدف مشترك. وتشمل هذه الحملات التعاون والتواصل والتنسيق الاستراتيجي فيما بين المشاركين لإحداث أكبر قدر ممكن من التأثير والفعالية.
شرح البيانات	عملية إضافة البيانات الوصفية أو الوسوم (الكلمات الدلالية) لبيانات في شكلها الخام لجعلها مفهومة وقابلة للاستخدام في مرحلة تحليل البيانات.
تضخيم البيانات	أساليب تُستخدم لتوليد مجموعات بيانية جديدة ومركبة، بالاستناد إلى البيانات الأصلية.
التهديد بالقتل	كل تواصل يتضمن تهديدا صريحا بالقتل.
الروابط الخادعة	روابط خارجية أو روابط لمواقع مُصممة خصيصا لتضليل مستخدمي الإنترنت أو استدراجهم لينقروا عليها. وتُستحدث هذه الروابط لكي تبدو في شكل مختلف عما تنطوي عليه في الحقيقة، وذلك غالبا بهدف توجيه المستخدمين لمواقع ضارة أو محتوى تحيلي.
القذف	كل تواصل يرمي إلى تشويه سمعة شخص ما.
التضليل	معلومات كاذبة انتشرت بوجود نية التضليل وإلحاق الضرر وعلى نحو مُمنهج.
رسائل محلية	رسائل صادرة من داخل حدود البلاد.
يوم الاقتراع	أو يوم الانتخاب، هو اليوم الذي يدلي فيه مواطنو بلد ما بصوتهم لانتخاب ممثليهم.

المصطلحات	تعريف المفاهيم
الصمت الانتخابي/ السابق للانتخابات	الفترة الزمنية التي تسبق يوم الاقتراع والتي يُحظر فيها إجراء الحملات السياسية. وهذه الفترة الزمنية منصوص عليها في القانون وترمي إلى إعطاء الفرصة للناخبين لكي يفكروا في مختلف المسائل ويتخذوا قرارهم دون التأثر بتصريحات أو مواد تصدر عن الحملات في آخر لحظة.
F1	مقياس يُستخدم لتقييم نموذج التعلم الآلي بقياس دقته.
المعلومات الخاطئة	معلومات عارية تماما عن الصحة، وتفتقر لأي أساس يستند إلى حقائق.
نتيجة سلبية تبين أنها إيجابية	نتيجة أخطأ النموذج في توقع أنها سلبية21 (أي حين يفشل النموذج في التعرف على المحتوى الذي ينطوي على خطاب كراهية ويؤشر عليه على أنه خالي من خطاب الكراهية)
إنذار كاذب	نتيجة أخطأ النموذج في توقع أنها إنذار بوجود خطاب كراهية (أي حين يؤشر على محتوى خال من خطاب الكراهية على أنه خطاب كراهية).
الانتقاء اليدوي	اختيار مجموعة من الحسابات أو المصادر يدويا، على يد أفراد، بعد تفكير متأنٍ ولغرض محدد، بدل الاعتماد على الانتقاء الآلي العشوائي.
خطاب الكراهية	شكل من أشكال التواصل، كتابيا أو شفويا أو بوسائل أخرى يروج للعنف أو التمييز أو العدائية أو الأحكام المسبقة تجاه أفراد أو مجموعات استنادا إلى خصائص معينة مثل العرق أو الانتماء الإثني أو الدين أو النوع الاجتماعي أو الميل الجنسي أو الجنسية أو الإعاقة.
التحقيق	إجراء معاينة أو دراسة منهجية ومستفيضة لجمع المعلومات وتحليل الأدلة والكشف عن الحقائق أو الوقائع بشأن موضوع معين.
دفاتر جوبيتير	مساحات حاسوبية تفاعلية تمكن مستخدمي الإنترنت من تطبيق شفرة Python، وإجراء تحليل للبيانات، واستحداث وثائق ضمن واجهة موحدة. وتتيح هذه الدفاتر طريقة مناسبة للجمع بين مقتطفات الشفرة والعناصر المرئية والشرح النصي.
الأحزاب اليسارية	أحزاب سياسية تدافع عن السياسات التقدمية والليبرالية، وغالبا ما تركز على المساواة الاجتماعية وحقوق العمال والتدخل الحكومي في الاقتصاد.
التعلم الآلي	فرع من فروع الذكاء الاصطناعي وعلوم الكمبيوتر، يركز على استخدام البيانات والخوارزميات لمحاكاة طريقة التعلم البشرية، وتحسين دقته على نحو تدريجي.

المصطلحات	تعريف المفاهيم
معلومات لغرض الإساءة	كل معلومة وردت في شكل تسريب أو كشف لمعلومات شخصية أو خاصة. وقد تكون هذه المعلومات صحيحة أو خاطئة.
معلومات خاطئة	معلومات كاذبة منتشرة، بصرف النظر عن وجود القصد التضليلي من عدمه.
معلومات مضللة	كل محتوى أو بيانات أو تصريحات فيها غياب للدقة أو تحيل أو تضليل عن قصد أو عن غير قصد. ويمكن لهذه المعلومات أن تُعرض في أشكال مختلفة، مثل النص المكتوب أو الصور أو المقاطع الصوتية أو المصورة والتي صُممت لخداع المتلقي أو التلاعب به أو تضليله. ويمكن للمعلومات المضللة أن تحتوي على جانب من الحقيقة أو مبالغات أو عدم ذكر معلومة من شأنه أن يشوه منظورا ما أو يجعله منحازا.
ازدراء المرأة	كل تواصل يركز على القوالب النمطية للنوع الاجتماعي والأحكام المسبقة إزاء النوع الاجتماعي.
السرديات	سرد مهيكل أو متجانس لأحداث أو تجارب أو معلومات يقع تقديمها في شكل قصة. وهي طريقة تستخدم لتنظيم وإيصال المعلومة لتبليغ المعنى وتعزيز فهم المتلقي.
الشبكات	مجموعات من الصفحات على فيسبوك تبين أنها تنسق محتواها وأنشطتها على نحو استراتيجي.
العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي	أفعال يقوم بها شخص أو أكثر على الإنترنت تلحق ضررا بالآخرين استنادا إلى هويتهم الجنسية أو الجنسانية أو من خلال فرض معايير جنسانية ضارة.
النمط	ترتيب أو تسلسل عناصر أو أشكال أو رموز أو سلوكات على نحو متكرر وقابل للتعرف عليه. ويشير إلى تكرر ظهور بعض الخصائص والسمات عل نحو منتظم ومتسق ويمكن تمييزها والتعرف عليها من بين بقية الخصائص والسمات.
الانتماء السياسي	ارتباط فرد ما بشكل رسمي أو غير رسمي بحزب سياسي أو إيديولوجيا أو مجموعة. أي حين ينحاز شخص ما أو يعتبر نفسه ممثلا بمجموعة قناعات وقيم سياسية ومواقف معينة من السياسات.

DEMOCRACY
REPORTING
INTERNATIONAL

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، منظمة غير ربحية ومستقلة وغير تابعة لأي حزب سياسي، يقع مقرّها ببرلين في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وتهدف المنظمة إلى تعزيز المشاركة السياسية لدى المواطنين وتدعيم مسؤولية الأجهزة الحكومية وتنمية المؤسسات الديمقراطية.

وتدعم المنظمة المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحقوق الكونية لدى المواطنين ونعني بذلك حقهم في أن يشاركوا في الحياة السياسية داخل بلدهم مثل ما أقرّ ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

Elbestraße 28/29 12045 Berlin, Germany
info@democracy-reporting.org
menahub@democracy-reporting.org
www.democracy-reporting.org/